

المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 180 أبريل 2025

الشيخ عبدالله الصباح:

بنك برقان يواصل النمو ويرسخ
مكانته الريادية بنمو مستدام
واستراتيجية طموحة للمستقبل

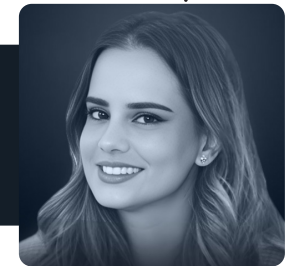




أ.د. يعقوب السيد
يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف



محمد سليمان
مدير تحرير مجلة
المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير



شيخة العيسى
نائب الأمين العام
اتحاد مصارف الكويت
ونائب رئيس التحرير



د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير



عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير



أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك
بوبيان وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير



أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

العنوان:

المرقاب - شارع السور - برج الشايخ - الدور 29
هاتف: 22208090 - فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:

ads@almasaref.online
هاتف: 22208090 - فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير

almasaref@almasaref.online
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.



تصدر عن

رئيس التحرير أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

نائب رئيس التحرير شيخة العيسى

مدير التحرير محمد سليمان

الهيئة الاستشارية عامر التميمي د. صادق أبل أحمد مشاري الفارس أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة عبد الوهاب طارق جنان عبدالسلام موضي رحال

التصميم والإخراج الفني محمد الحاج

AL MASAREF MAGAZINE

المصارف

AL MASAREF ONLINE
مجلة المصارف - العدد 180 أبريل 2025



الشيخ عبدالله الصباح:

بنك برقان يواصل النمو ويرسخ مكانته الريادية بنمو مستدام واستراتيجية طموحة للمستقبل



24 المرزوق رئيساً والمقر نائباً للرئيس لمجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت

25 اتحاد مصارف الكويت راع رسمي لـ«الأسبوع الإماراتي الكويتي» بدبي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري

26 اتحادات المصارف والاستثمار والصناعات والعقاريين تشكل لجنة تنسيقية بينها للتعاون مع اللجان الحكومية

28 بالتعاون مع نادي المصارف اتحاد مصارف الكويت ينظم الغبقة الرمضانية السنوية بحضور قيادات القطاع المصرفي

30 آفاق الحرب التجارية... بين التحديات والفرص للدول العربية

بقلم: محمد سليمان / مدير التحرير

36 الكويت وتفاعل السياسة النقدية والسياسة المالية

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

38 تنويع مصادر الدخل في الكويت: السياحة أحد الخيارات

بقلم: د. صادق أبل
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

42 الاستدامة المصرفية جوهر العمل المالي الإسلامي.. بيت التمويل الكويتي نموذجاً

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

46 المدير العام لشركة بيزة للمدفوعات فهد الغريب: نتفوق في حلول الدفع الإلكتروني ونسعى أن نكون المنصة الرائدة في الكويت

52 رائد الأعمال الأمريكي ستيف أدكوك 11 خطوة لتصبح مليونيراً بعمر الـ 25 عاماً

54 نائب المدير العام للمنتجات في بيت التمويل الكويتي نهال المسلم: الطموح والإخلاص يمهدان طريق المرأة للقيادة في القطاع المصرفي

58 على أساس سنوي في نهاية يناير 2025 5.1% ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية لتصل إلى 91.58 مليار دينار

62 بارتفاع نسبته 8.1% 1660 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في عام 2024

102 معلنه عن أداء مالي قوي وإنجازات استراتيجية خلال اجتماع جمعيتها العمومية الـ 25 «ساي نت» تحقق أرباحاً صافية الأعلى في تاريخها

106 وسط عاصفة عدم اليقين الذهب يصل لمستويات تاريخية ويسجل 3090 دولار في نهاية مارس 2025

108 «ستاندرد أند بورز» توقعات باستمرار الأداء القوي لسوق الصكوك في عام 2025 بإصدارات تصل 200 مليار دولار

110 تداعيات ومخاوف تقليل الرقابة على العملات المشفرة في الولايات المتحدة

114 وكالة «فيتش» أكدت التصنيف السيادي للكويت عند المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة مدعوماً بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي

116 خطوة تاريخية تؤكد نجاح الدولتين في بناء اقتصادات مرنة ومستقرة جيه بي مورغان يعيد تصنيف قطر والكويت كأسواق متقدمة واستبادهما من مؤشر الأسواق الناشئة

118 بنك الكويت الوطني: اتساع عجز موازنة السنة المالية 2026/2025 على الرغم من سياسة ضبط الإنفاق

122 دراسة لصندوق النقد الدولي دول الخليج تمتلك أسساً قوية لتحقيق رؤاها... لكن النجاح يتطلب تكثيف الإصلاحات وتعزيز الاستدامة المالية والتكامل لمواجهة التحديات الجيوسياسية والعالمية

126 بحسب توقعات دراسة لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG): 5.5% نمواً سنوياً للتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 2033

149 Capgemini Research Institute Report: Navigating uncertainty with confidence: Investment priorities for 2025

153 The Global Risk Report 2025 These are the biggest risks we face now and in the next 10 years

157 2025 banking and capital markets outlook by Deloitte: What actions can banks take in 2025 to boost noninterest income?

06 الاستثمارات الكويتية والمصالح الدولية

بقلم: أ. د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي الرئيس التحرير

10 في حوار المصارف مع رئيس مجلس إدارة بنك برقان الشيخ عبدالله ناصر الصباح: بنك برقان يواصل النمو ويرسخ مكانته الريادية بنمو مستدام واستراتيجية طموحة للمستقبل

20 في حوار المصارف مع الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي فرع الكويت جاسم العوضي: مصرف الراجحي مسيرته إيجابية وفي تقدم مستمر منذ انطلاق أعماله في الكويت



استرداد نقدي ماله حدود ونقاط أكثر

- 1% استرداد نقدي غير محدود
- 2 نقطة لكل 1 د.ك يتم إنفاقه داخل الكويت
- 3 نقاط لكل 1 د.ك يتم إنفاقه خارج الكويت



بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

رئيس التحرير

الاستثمارات الكويتية والمصالح الدولية

سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي بإنشاء صناديقها السيادية.

وقد كان لهذا الصندوق دور حيوي في دعم جهود تحرير دولة الكويت من براثن العدوان العراقي الغاشم، وكذلك الصرف على المواطنين في الداخل والخارج أثناء الاحتلال، إضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار بعد التحرير.

وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي استشعرت دولة الكويت زيادة أهمية دور

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق السيادي الكويتي والأول على مستوى العالم أو ما تعارف على تسميته بصندوق الأجيال القادمة الذي أنشأ عام 1953 هو استثمار الفوائض المالية الكويتية الناشئة من بيع النفط الكويتي، والذي كان يفوق الحاجة الفعلية لدولة فتية تخطو خطواتها الأولى في سلم التنمية.

وقد أثبتت الأيام حصافة هذا التفكير الاستراتيجي الذي اتبعته العديد من الدول



صندوق التنمية كقوة ناعمة فقامت بتحويل تبعيته وإلحاقه بوزارة الخارجية ليكون الذراع الأيمن للسياسة الخارجية.

ونحن اليوم نستشعر من جديد أهمية تسليط الضوء على هذه الاستثمارات التي تقارب التريلون دولار في تدعيم علاقاتنا مع دول العالم بشكل عام ومع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، فلم يعد دور الصندوق السيادي كما رسم له من البداية الآباء المؤسسون كاستثمار للأجيال القادمة عندما ينفذ النفط أو يضمحل دوره، وإنما يجب الاستفادة من هذه الاستثمارات الضخمة والتي يستثمر جزء كبير منها في الولايات المتحدة عن طريق تسليط الضوء على دور الكويت في المساهمة في

العديد من الشركات الأمريكية وبالتالي خلق فرص كبيرة جداً للعمالة الأمريكية بمختلف المستويات ودعم الاقتصاد الأمريكي، كما أصبح لزاماً الاستفادة منها في تدريب وتوظيف الشباب الكويتي سواء في مرحلة التدريب الأولى بعد التخرج internship أو في مرحلة العمل الفعلي في تلك الشركات كما هو معمول به من قبل العديد من الصناديق الخليجية والأجنبية.

كما إننا وإن كنا نقدر أهمية السرية المطلوبة أحياناً في إدارة استثماراتنا بالخارج، إلا أن تسليط الضوء على أبرزها إعلامياً أصبح أمراً ضرورياً في وقت أصبح الاقتصاد هو المحرك الأول للسياسة، وأصبحت علاقات الدول تُقيّم علناً وليس سراً بمدى مساهمتها في الناتج القومي.



اتحاد مصارف الكويت يعلن عن انتقال مقره الرئيسي إلى مبنى برج الشايح

شارع السور - برج الشايح - دور 29

الشيخ عبدالله ناصر الصباح: بنك برقان يواصل النمو ويرسخ مكانته الريادية بنمو مستدام واستراتيجية طموحة للمستقبل

الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان، في حوار حصري مع مجلة المصارف يؤكد أن بنك برقان يواصل النمو ويرسخ مكانته الريادية بنمو مستدام واستراتيجية طموحة للمستقبل، ويسلط الضوء على مسيرة البنك المتميزة وطموحاته المستقبلية في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. في هذا الحوار الشامل، يشاركنا الشيخ عبدالله رويته حول الأداء اللافت لبنك برقان خلال عام 2024، حيث حقق تقدماً ملحوظاً في تنفيذ استراتيجيته الجديدة، مسجلاً إنجازات بارزة عكستها النتائج المالية بنمو الأرباح بنسبة 7% لتصل إلى 46.4 مليون دينار، وإيرادات وصلت إلى 229 مليون دينار بنمو سنوي 3%. كما حافظ البنك على متانة مركزه المالي.

واستعرض الشيخ عبدالله الرؤية الاستراتيجية للبنك للسنوات القادمة، التي تركز على مواصلة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وتطوير حلول مالية مبتكرة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، مع التركيز على تحسين تجربة العملاء عبر القنوات التقليدية والرقمية. ويؤكد على التزام البنك بتحقيق التوازن بين العائد والمخاطر، مع تعزيز الابتكار المصرفي ليصبح الخيار الأول للأفراد والشركات. كما يبرز دور الاستدامة كركيزة أساسية في استراتيجية البنك، من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وقياس البصمة الكربونية، ودعم برامج المسؤولية الاجتماعية التي تعزز التنوع والشمول المالي.

وفي سياق التحديات العالمية، يتناول الحوار كيفية مواجهة بنك برقان للتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، عبر تنويع محفظته الاستثمارية، وتطبيق سياسات ائتمانية صارمة، وتعزيز القدرات الرقمية من خلال مبادرات مثل «Burgan Lab» وبرنامج «Burgan Lab Academy» لتطوير قادة التكنولوجيا المستقبلين. كما يسلط الضوء على خطط التوسع الإقليمي والدولي المدروسة، بما في ذلك الاستحواذ على بنك الخليج المتحد في البحرين، لتعزيز الوصول إلى قطاعات ذات نمو مرتفع مثل التمويل الإسلامي والخدمات الاستثمارية.

على صعيد المسؤولية الاجتماعية، يبرز الحوار التزام البنك بدعم المجتمع الكويتي من خلال مبادرات متنوعة تشمل تمكين الشباب والمرأة، دعم التعليم، والمساهمة في الفعاليات الرياضية والثقافية، مع قياس تأثير هذه المبادرات بعناية لضمان تحقيق أثر إيجابي ومستدام. ويختتم الحوار برؤية الشيخ عبدالله لمستقبل القطاع المصرفي الكويتي، مؤكداً على أهمية التحول الرقمي، تعزيز الأمن السيبراني، وتطوير الكوادر البشرية لمواجهة التحديات واستغلال الفرص الواعدة، مما يعزز مكانة بنك برقان كمؤسسة رائدة تساهم في تحقيق رؤية الكويت 2035. وفيما يلي نص الحوار:

نتعامل مع التحديات من خلال تنويع محفظة البنك الاستثمارية وتطبيق استراتيجيات فعالة في إدارة المخاطر

كيف تقيّمون أداء بنك برقان في عام 2024؟ وما هي توقعاتكم لأدائه وأرباحه في عام 2025؟

شهد بنك برقان في عام 2024 تقدّماً ملحوظاً في تنفيذ استراتيجيته الجديدة، محققاً إنجازات بارزة ونمواً جيداً في معظم مؤشراتته المالية. واستناداً إلى رؤيته الطموحة وخطته الاستراتيجية، عزّز البنك مكانته الرائدة في السوق، مواصلاً مسيرة النمو والتوسّع المدروسة بعناية.

عكست النتائج المالية لعام 2024 نمواً مستداماً عبر القطاعات الرئيسية، ما يؤكد فعالية الاستراتيجية المعتمدة. وواصل البنك تحقيق أهدافه الاستراتيجية، من خلال تعزيز القيمة طويلة الأجل، وزيادة حصته السوقية، والارتقاء بتجربة العملاء المصرفية. كما سجل البنك نمواً في أرباحه بلغ 7% لتصل إلى 46.4 مليون دينار، وبلغت إيراداته 229 مليون دينار، بنمو 3% على أساس سنوي، بفضل النمو في صافي الدخل من الفوائد بنسبة 17% والذي بلغ 157 مليون دينار.

بالإضافة إلى ذلك، حافظ بنك برقان خلال 2024 على مستويات رأسمال جيدة، حيث بلغت نسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1) 12.6%، ومعدل كفاية رأس المال نسبة 18.6%، مقارنة بالحدود الدنيا للمتطلبات الرقابية البالغة 10.5% و 14.0% على التوالي.

مع تركيزنا على الاستراتيجية الطموحة للمرحلة المقبلة، والتي تهدف إلى تقديم تجربة مصرفية استثنائية للعملاء تفوق توقعاتهم وتلبي احتياجاتهم المتنوعة، والتزامنا الثابت بتحقيق التوازن الأمثل بين العائد والمخاطر لضمان السلامة المالية والريادة في الابتكار المصرفي، نتطلع إلى البناء على أدائنا القوي الذي حققناه في عام 2024، ونسعى إلى تحقيق ربحية مستدامة للبنك على المدى المنظور.

ما هي الرؤية الاستراتيجية لبنك برقان للسنوات المقبلة؟

ترتكز استراتيجيتنا للسنوات المقبلة على مواصلة الاستثمارات الاستراتيجية الرئيسية التي بدأناها، بهدف تعزيز بنيتنا التحتية وتطوير حلول مالية مبتكرة ومبسطة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء. ونولي أهمية خاصة لتطوير البنية التحتية الرقمية من خلال الاستثمار في أحدث التقنيات، مما يمكننا من تقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءة وسرعة، وابتكار حلول مصرفية متطورة، تواكب التغيرات المتسارعة في السوق.

يشمل تركيزنا أيضاً تحسين تجربة العملاء عبر جميع القنوات، سواء التقليدية أو الرقمية، من خلال تقديم خدمات مخصصة وسهلة الاستخدام. كما نهدف إلى توفير حلول مالية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات من خلال توسيع نطاق الخدمات وتنويع محفظة المنتجات لتتضمن منتجات مصرفية واستثمارية.

وهدفنا الاستراتيجي أن نصبح الخيار الأول لجميع العملاء، سواء الأفراد أو الشركات، من خلال توفير تجربة مصرفية استثنائية تتسم بالابتكار والكفاءة والتركيز على احتياجاتهم. ولتحقيق هذه الاستراتيجية الطموحة، نمضي قدماً في تعزيز جهود رقمنة جميع أنشطتنا وخدماتنا، لاسيما وأن مسيرتنا للتحول الرقمي تشهد مزيداً من التطور والنمو مع نجاحنا في تحقيق إنجازات جديدة وتحديد الاحتياجات الجديدة للسوق، والفرص الناشئة، وأحدث اتجاهات الصناعة.

في بنك برقان، نعتبر الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيتنا وثقافة عملنا الجماعي. لذلك، نلتزم بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ونسعى باستمرار إلى إعادة تقييم أولوياتنا الاستراتيجية في سياق أوسع يشمل التأثير البيئي والمجتمعي. ويتضمن ذلك قياس وإدارة تأثير البصمة الكربونية للبنك، والاستمرار في تحقيق تأثير اجتماعي إيجابي حقيقي من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، ودعم الشمول المالي، وترسيخ مكانتنا كداعمين للتنوع وتمكين الأفراد.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه البنك في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، وكيف تتعاملون معها؟

لا ينفصل القطاع المصرفي عن التحولات التي تطرأ على المشهد الاقتصادي العالمي، ويتأثر تبعاً بالسياسات النقدية العالمية والظروف الاقتصادية في الأسواق الدولية. وعلى غرار غيره من المؤسسات المالية، يواجه بنك برقان تحديات متعددة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة التي تؤثر على أداء البنوك وأرباحها. ويتعامل بنك برقان مع هذه التحديات من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وتطبيق استراتيجيات فعالة في إدارة المخاطر.

كما يشهد القطاع المصرفي منافسة شديدة، خاصة مع ظهور التكنولوجيا المالية (FinTech) والبنوك الرقمية، ويتعامل بنك برقان مع هذه المنافسة من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء.

وفي هذا السياق، أطلق بنك برقان مركزه للابتكار والتحول الرقمي، «Burgan Lab» والذي تم تصميمه لتعزيز ثقافة التعاون والإبداع والتميز من خلال سلسلة من ورش العمل، وجلسات التدريب، ومجموعات التركيز على مدار العام.

وفي أعقاب ذلك، قمنا بإطلاق برنامج التدريب الرائد Burgan Lab Academy الذي طوّرناه بالتعاون مع أكاديمية CODED، بهدف تمكين الخريجين الجدد وإعداد قادة التكنولوجيا المستقبليين في القطاع المصرفي بالكويت. بالنسبة للمخاطر الائتمانية التي تتزايد في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة، فإن بنك برقان يركز على تطبيق سياسات ائتمانية صارمة ومراقبة جودة الأصول.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي يخضع لرقابة تنظيمية مشدّدة، مما يتطلب من البنوك الامتثال للعديد من القوانين واللوائح. ويحرص بنك برقان على الالتزام بالمعايير الرقابية والمحافظة على حقوق المساهمين. وللتغلب على التحديات وتحقيق النمو المستدام، يعمل البنك على تنويع مصادر دخله من خلال تقديم منتجات وخدمات متكاملة، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية

نولي اهتماماً كبيراً بتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، خاصة في مجال التكنولوجيا المالية، للشباب والشركات الناشئة

والتشغيلية. كما يركز على تطوير كوادره البشرية، وإعادة توزيع الأصول، وتسريع التحول الرقمي، مما يعزز مكانته في القطاع المصرفي.

ما هي خطط البنك لتعزيز تجربة العملاء عبر المنصات الرقمية، خاصة في ظل تزايد الطلب على الخدمات المصرفية عن بُعد؟

يحرص بنك برقان على تقديم تجربة مصرفية رقمية سلسة، مريحة، وأمنة من خلال الاستثمار في أحدث التقنيات واعتماد أفضل الممارسات في الخدمات المصرفية الرقمية. يشكّل الابتكار حجر الأساس للنمو في جميع عملياتنا التشغيلية، ونعمل باستمرار على تطوير حلول مالية متقدمة توفر قيمة مضافة للعملاء.

ساهمت استثماراتنا الاستراتيجية في تعزيز بنيتنا التحتية وتقديم حلول مالية متطورة تلبي احتياجات مختلف العملاء. ومن أبرز إنجازاتنا في هذا المجال، تحسين البنية التحتية الرقمية، وتبني أحدث التقنيات لتعزيز تجربة العملاء عبر القنوات التقليدية والإلكترونية، إلى جانب توسيع نطاق خدماتنا وتنويع محفظة منتجاتنا لضمان تلبية احتياجات الأفراد والشركات على اختلاف فئاتهم.

ومن أبرز الإنجازات الرقمية التي حققها بنك برقان في هذا الصدد كان تدشين الإصدار الجديد لنظام الانتظار من خلال الربط المباشر مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية (تطبيق هويتي) للتعرف على هوية ومعلومات العملاء بهدف تقديم خدمات بنكية رقمية متطورة ومخصصة، تختصر الكثير من فترات الانتظار. وإلى جانب الانضمام إلى نظام المدفوعات الخليجي الآني «آفاق»، أطلق البنك خدمة الدفع الفوري «ومض»، ووقع اتفاقية تاريخية مع شركة «تاتا للخدمات الاستشارية» لترقية نظامه المصرفي الأساسي عبر الاستفادة من مجموعة حلول TCS BaNCS™.

نواصل ترسيخ مكانة بنك برقان كمؤسسة مالية رائدة من خلال تبني أحدث الحلول التكنولوجية وتعزيز التحول الرقمي

بسهولة عبر قنواته الإلكترونية، وذلك في إطار جهوده لتنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات والابتكارات لتحقيق التحول الرقمي.

15

كيف يُواكب بنك برقان الثورة التكنولوجية في القطاع المصرفي، مثل التوسع في الخدمات الرقمية أو استخدام الذكاء الاصطناعي؟

يواصل بنك برقان ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة من خلال تبني أحدث الحلول التكنولوجية وتعزيز التحول الرقمي في جميع عملياته. ويأتي هذا الالتزام انطلاقاً من حرص البنك على تقديم تجربة مصرفية سلسة، آمنة، ومتطورة لعملائه، إلى جانب مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي. ويقدم بنك برقان مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية، تشمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقه للهاتف المحمول، مما يمنح العملاء سهولة ومرونة في إجراء معاملاتهم المصرفية من أي مكان وفي أي وقت. كما يحرص البنك على التطوير المستمر لهذه الخدمات لضمان تجربة رقمية مبتكرة وأمنة تلبي احتياجات وتوقعات العملاء المتزايدة.

ثانياً، يستكشف بنك برقان بنشاط تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب عملياته، بما في ذلك تحسين خدمة العملاء، واكتشاف الاحتيال، وتقييم المخاطر. إن إطلاق بنك برقان مركزه للابتكار والتحول الرقمي (Burgan Lab) ينطلق من رؤيته ليكون البنك الأكثر حداثة وتطوراً في الكويت، وفي إطار جهوده المستمرة لتعزيز ثقافة التعاون والتميز والإبداع. علاوة على ذلك، يستثمر بنك برقان بشكل كبير في التكنولوجيا الحديثة، مثل الحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة،

والدولية. ويسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية دولية، بهدف تبادل الخبرات وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للعملاء.

كيف يدمج بنك برقان مبادئ الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في استثماراته وخدماته؟

يتبنى بنك برقان مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في مختلف مبادراته المجتمعية، واستثماراته. ويلتزم البنك بمعايير الاستدامة والتميز التشغيلي والحفاظ على البيئة، وتطبيق أفضل الممارسات المثبتة في القطاع المصرفي. كما يحرص على دمج مبادئ الاستدامة في مختلف جوانب عمله، من خلال تبني مبادرات مسؤولة، والالتزام بمعايير الحوكمة، ودعم التنمية المستدامة. على سبيل المثال، أطلق بنك برقان مبادرة جديدة لإدارة النفايات وإعادة التدوير في مبناه الرئيسي، بالتعاون مع «تدويري»، أول شركة من نوعها في الكويت متخصصة بإعادة التدوير. وتعتبر هذه المبادرة ضمن سلسلة ممتدة من الجهود التي يكرسها بنك برقان لتقليل بصمته الكربونية في عملياته، وتعكس دوره كمؤسسة مسؤولة وتعزز مساعيها الداعمة لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة». ويهتم البنك بتنمية الكوادر الكويتية من خلال التوظيف ودعم المواهب الوطنية، كما يعزز ريادته في المسؤولية الاجتماعية بدعم شامل للمجتمع. كما حصل مقره الرئيسي على الشهادة «LEED v4.1 O+M: EB» الذهبية لعمليات الصيانة وتشغيل المباني القائمة، والمقدمة من المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (USGBC). ويعمل بنك برقان بشكل متواصل على ابتكار المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية التي تسهم في جهوده لتقليل بصمته الكربونية، مثل توفير البطاقات البنكية الافتراضية، والتطوير المستمر لخدمة المحادثة المصرفية الرقمية «بنكي»، وتمكين العملاء من فتح حسابات جديدة



خبرته في المنطقة وشبكة علاقاته الواسعة.

وفي إطار الاستراتيجية الجديدة لبنك برقان الرامية إلى إعادة توزيع الأصول وبناء مصادر إيرادات جديدة، استحوذنا على بنك الخليج المتحد، البنك التقليدي بقطاع الجملة مرخص ويقع مقره في مملكة البحرين، والبالغة 100% من رأسماله.

ويتيح هذا الاستحواذ فرصة أمام بنك برقان لدخول قطاعات ذات فرص نمو مرتفعة مثل الاستثمار والتمويل الإسلامي، وخلق فرص مجزية في البيع المتقاطع والبيع المكمل، إضافة إلى تحقيق وفورات متنوعة من تكامل العمليات والأنظمة التشغيلية للكيانين. كما يعزز الاستحواذ إمكانية الوصول إلى منصة «كامكو إنفست»، حيث توفر المنصة حالياً مجموعة متكاملة من الحلول الاستثمارية في مجال إدارة الأصول، والاستثمارات المصرفية، والوساطة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان يولي اهتماماً كبيراً بتطوير الخدمات الرقمية وتوسيع نطاقها، بهدف الوصول إلى شريحة أوسع من العملاء في الأسواق الإقليمية

نتبنى استراتيجية توسع إقليمي ودولي حذرة ومدروسة، نركز على الأسواق ذات الإمكانيات العالية

هل تخططون لإطلاق منتجات مالية مبتكرة تستهدف جيل الشباب أو الشركات الناشئة؟

يولي بنك برقان اهتماماً كبيراً بتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، خاصة في مجال التكنولوجيا المالية، للشباب والشركات الناشئة. ومن ضمن جهوده في هذا الصدد، أعاد بنك برقان إطلاق حساب Youth بحلّة جديدة، وهو حساب توفير يقدم ميزات أفضل، وهدايا نقدية بقيمة 100 د.ك عند تحويل المكافأة الطلابية، وبرنامج مكافآت عند ترشيح آخرين، وسحب سنوي للفوز بسيارة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المزايا المتوفرة على مدار العام، كالعروض الحصرية، والتخفيضات، وإمكانية حضور فعاليات مميّزة.

كما يقدم بنك برقان أيضاً خدمات مصرفية إلكترونية متنوعة للشركات، مما يعكس توجهه نحو تلبية احتياجات الشركات في العصر الرقمي. ويستمر البنك في سعيه نحو التحول الرقمي في كل خدماته لمختلف القطاعات، لاسيما قطاع الشركات. وكان بنك برقان قد أطلق مجموعة من منتجات وخدمات العمليات المالية الإلكترونية للشركات وذلك لجميع عملاء البنك من الشركات والمؤسسات التجارية. وبالنظر إلى الأمام، يخطط بنك برقان لإطلاق منتجات مالية مبتكرة للشباب، مع التركيز بشكل خاص على الخدمات الرقمية والحلول المصرفية للشركات، بما في ذلك الشركات الناشئة.

كيف تنظرون إلى فرص التوسع الإقليمي أو الدولي لبنك برقان؟

يتبنى بنك برقان استراتيجية توسع إقليمي ودولي حذرة ومدروسة، نركز على الأسواق ذات الإمكانيات العالية والتي تحقق قيمة مضافة للمساهمين والعملاء، مستفيداً من

14

مواجهة التحديات وتحسين البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي الكويتي تتطلب رؤية شاملة واستراتيجية

التي تتعلق بشكل الاقتصاد الكويتي، على سبيل المثال، قد يؤثر تقلب أسعار النفط على ربحية البنوك. إضافة إلى احتمالية أن يزيد الركود الاقتصادي من فرص تراكم القروض المتعثرة، وما يتبع ذلك من متطلبات رقابية متزايدة التنظيمية لتجنب مخصات.

ما هي رؤيتك لمواجهة التحديات وتحسين البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي الكويتي؟

تتطلب مواجهة التحديات وتحسين البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي الكويتي رؤية شاملة واستراتيجية تأخذ في الاعتبار عدة جوانب رئيسية مثل تعزيز الاستقرار المالي عن طريق تطبيق المعايير الرقابية كالالتزام بتطبيق معايير بازل 3 وتعزيز إدارة المخاطر لضمان استقرار القطاع في مواجهة الصدمات المالية، وتنويع البنوك مصادر تمويلها لتقليل الاعتماد على مصادر محددة، وزيادة الشفافية في العمليات المصرفية لتعزيز الثقة في القطاع.

من الجوانب الأخرى التي يجب التركيز عليها تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المصرفي لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفعالة، وتعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات المصرفية من التهديدات الإلكترونية المتزايدة، وتبني التقنيات المالية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحسين الكفاءة التشغيلية.

بالإضافة إلى ذلك، أود التأكيد على أهمية الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي لمواكبة التطورات التكنولوجية، وهو ما من شأنه أن يلعب دوره في تحسين البيئة التشغيلية في القطاع المصرفي.

للشركات، يوفر البنك حلاً مصرفية متكاملة للشركات، بما في ذلك التمويل التجاري وإدارة النقد.

وتحت شعار «أنت دافعنا»، يفخر بنك برقان بكونه شريكاً أساسياً في بناء مستقبل أفضل للمجتمع، ومساهماً رئيسياً في تطوير البنية التحتية الثقافية والمؤسسية، مؤكداً بذلك دوره الحيوي في رسم آفاق جديدة للنمو والتطور. وتحت هذا الشعار، ينضوي مفهوم «الاستدامة»، الذي يسعى البنك من خلاله إلى دمج في جميع عملياته واستثماراته، سعياً وراء تجسيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

ما هي التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه بنك برقان والقطاع المصرفي؟ ما هو تأثير هذه التحديات على البنوك؟

يواجه بنك برقان والقطاع المصرفي عموماً مجموعة متنوعة من التحديات الحالية والمستقبلية، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أدائهم واستقرارهم. ولا شك أن التغيرات السريعة التي تفرضها التكنولوجيا والتحول الرقمي من أبرز هذه التحديات، والتي تتطلب استثمارات كبيرة وهو ما يشكل عبئاً مالياً على البنوك. ومن ناحية أخرى، يجب على البنوك مواكبة التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية، مثل الذكاء الاصطناعي، للحفاظ على قدرتها التنافسية.

ثانياً، مع زيادة الرقمنة والحوّل المصرفية الإلكترونية، ارتفعت المخاطر السيبرانية، وهو ما يشكل خطراً على حماية بيانات العملاء، مما يستدعي معه زيادة الاستثمار في تعزيز أنظمة الأمان تجنباً للمخاطر التشغيلية.

من التحديات الأخرى التي تواجه القطاع المصرفي، زيادة المنافسة من شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تقدم خدمات مالية مبتكرة، مما يتطلب تقديم خدمات عالية الجودة وتجربة مصرفية استثنائية للحفاظ على العملاء.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة من التحديات

وإلى جانب لجنة مجلس الإدارة للمخاطر المسؤولة عن إجراء عملية مراجعة وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن استراتيجية إدارة المخاطر الحالية والمستقبلية والمسموح بها، تعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس الإدارة لمراجعة فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الخاصة بالمجموعة، وتقديم المشورة للإدارة بشأن كفاية وفعالية إجراءات الحوكمة والمخاطر والضوابط والتوصية بالتعزيزات اللازمة.

برأيك ما هي عناصر التميز التي يتمتع بها بنك برقان بين البنوك الكويتية؟

يتميّز بنك برقان في السوق الكويتية بعدة عناصر، من بينها التركيز على الابتكار، إذ يسعى البنك باستمرار إلى تبني أحدث التقنيات المصرفية وتقديم حلول مبتكرة لعملائه. وتقديراً لجهوده المتواصلة في تعزيز الابتكار وتقديم تجربة مصرفية استثنائية، فاز بنك برقان بجائزة الأعلى نمواً بفئته في البطاقات المميزة على مستوى الكويت لعام 2024» من شركة فيزا. وتعكس هذه الجائزة المرموقة الأداء المميز لبنك برقان والتزامه بالابتكار بالمنتجات المصرفية، مما يُظهر قدرته على تحقيق نمو كبير في قطاع البطاقات المتميزة.

وتعتبر الخدمات المصرفية الشخصية من العناصر الأخرى التي تميز بنك برقان في القطاع المصرفي، إذ يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية التي تلبي احتياجات مختلف العملاء، بما في ذلك الحسابات والبطاقات والقروض. ولدى بنك برقان استراتيجية تطوير مخصصة تهدف إلى تحسين وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الخاصة، بالإضافة إلى تعزيز محفظة الحلول المصممة خصيصاً للأفراد ذوي الملاءة المالية وأصحاب الثروات العالية. وقام البنك بتوسعة شبكة فروع الخدمات المصرفية الخاصة وإطلاق مجموعة من المنتجات الحصرية الجديدة المصممة خصيصاً لهذه الشريحة المميزة. وعلى صعيد الخدمات المصرفية

نتبنى نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر ونقوم بتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المحتملة في جميع أنشطة البنك

لتعزيز كفاءة عملياته وتحسين تجربة العملاء. وييدي البنك حرصه على تطوير الكفاءات الرقمية لموظفيه من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية.

ما هي معايير إدارة المخاطر التي يعتمدها البنك لضمان الاستقرار المالي في ظلّ التقلبات الاقتصادية؟

يتبنى البنك نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر، ويقوم بتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المحتملة في جميع أنشطته وعملياته، كما يلتزم بتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر لضمان استقراره المالي وحماية مصالح عملائه ومساهميهم.

ويحرص البنك على توفير أنظمة فعالة لإدارة المخاطر، مع ضمان استقلالية هذه المهام. وفي هذا الإطار، ينظم بنك برقان باستمرار برامج متعلقة بثقافة المخاطر لرفع مستوى الوعي بأهمية تبني أحدث معايير السوق العالمية الخاصة بإدارة المخاطر في مختلف إدارات البنك والدرجات الوظيفية. كما يسعى البنك إلى التأكد من التزام جميع الموظفين بالتوصيات والإرشادات المتعلقة بثقافة المخاطر.

وانعكاساً لالتزامه بالمعايير الدولية، حصل بنك برقان على شهادة الآيزو 22301:2019 الخاصة بنظام إدارة استمرارية الأعمال، مما يؤكد على نهجه الاستباقي في إدارة المخاطر وقدرته على الحفاظ على استمرارية عملياته في أوقات الأزمات وفقاً لأعلى المعايير الدولية. كما حصل أيضاً على شهادة الآيزو 9001:2015 للتميز في نظام إدارة الجودة، وشهادة 27001:2022 المعنية بنظام إدارة أمن المعلومات، إضافة إلى شهادة 20000-2018:1 المتعلقة بنظام إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات.

بنك برقان يحقق إنجازات بارزة ونمواً جيداً في معظم مؤشراتته المالية

كما يؤمن بنك برقان بأهمية تطوير رأس المال البشري، ولذلك يحرص على دعم التعليم وتوفير فرص التدريب والتطوير للموظفين والشباب الكويتي. وقد تجلّى ذلك في مشاركة البنك في عدة معارض وظيفية سنوية بالتعاون مع مختلف الجامعات في الكويت، حيث قدم فرصاً تدريبية قيمة لطلبة الجامعات وخريجها الجدد. كما نظم البنك حفلاً لتكريم أبناء موظفيه الخريجين والمتفوقين في مرحلة الثانوية العامة، واحتفل بثلاثة من موظفيه الذين أكملوا دراستهم الجامعية وحصلوا على درجة البكالوريوس. بالإضافة إلى ذلك، يحرص بنك برقان على القيام بدوره في خدمة المجتمع الكويتي، ولذلك يقدم العديد من المبادرات المجتمعية والإنسانية. فقد رعى البنك فعاليات رياضية متنوعة، ودعم أبطال الكويت الأولمبيين، وقدم الدعم للجمعيات الخيرية، وشارك في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالثقافة المالية، ورعى فعاليات فنية وثقافية متنوعة.

ويحرص بنك برقان على قياس تأثير مبادراته على المجتمع بشكل علمي، وذلك من خلال استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وتشمل قياس مدى رضا المستفيدين من المبادرات، وتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمبادرات، ومتابعة التغيرات الإيجابية التي تحدث في المجتمع نتيجة لتلك المبادرات، بالإضافة إلى تقارير الاستدامة التي يقوم البنك بإصدارها، والتي توضح بشكل تفصيلي حجم إنجازات البنك في مجال المسؤولية المجتمعية. من خلال هذه المبادرات والقياسات، يسعى بنك برقان إلى تحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع الكويتي، وترسيخ مكانته كنموذج رائد في المسؤولية الاجتماعية. يهدف البنك من خلال هذه المبادرات إلى بناء شراكات فعالة مع مختلف القطاعات المجتمعية، وتعزيز الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية، وتشجيع الآخرين على تبني ممارسات مماثلة.

إيجابياً في ظل محدودية الفرص الاستثمارية المحلية، حيث يساهم في زيادة الإيرادات وتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في المشاريع المستدامة لتعزيز سمعتها وجذب العملاء والمستثمرين.

كما تتوفر للبنوك الكويتية فرصاً واعدة، أبرزها الاستفادة من التحول الرقمي لتحسين الكفاءة وتقديم خدمات أفضل للعملاء، والاستثمار في التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مبتكرة وتعزيز تجربة العملاء.

علاوة على ذلك، يمكن للبنوك الكويتية التركيز على تقديم خدمات متخصصة مثل الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الثروات. هذا التخصص يمكن أن يساعد البنوك على التميز في سوق تنافسية.

ما هي أبرز المبادرات المجتمعية التي يتبناها البنك، وكيف تقيسون تأثيرها على المجتمع الكويتي؟

يشهد بنك برقان نمواً ملحوظاً في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث يتبنى نهجاً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع الكويتي. ويتجلى ذلك من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات النوعية التي تغطي مختلف القطاعات الحيوية، وتشمل تمكين الشباب ودعم المرأة وتعزيز التعليم والارتقاء بالمشهد الرياضي والفني والثقافي، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمبادرات المجتمعية والإنسانية.

ويتجلى ذلك في دعم البنك لدور المرأة الكويتية في بيئة العمل والمجتمع، ومساهمته في تطوير القطاع التعليمي، وتعزيز فرص العمل العادلة في القطاع المصرفي. ومن أبرز هذه المبادرات، مشاركة البنك في حفل تخريج الدفعة الخامسة من حملة «شركاء لتوظيفهم»، التي نظمتها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، مما يعكس التزامه بدعم المواهب من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما شارك البنك في ورش عمل نظمها بعثة الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت، والتي ركزت على أفضل الممارسات لتعزيز مشاركة المرأة في الأدوار القيادية في القطاع الخاص.



متنوعة. ويشهد القطاع المصرفي الكويتي نقلة نوعية مدفوعة بالتحول الرقمي والابتكار المالي، حيث تتبنى البنوك أحدث التقنيات لتقديم خدمات مصرفية رقمية متطورة، مدعومة بدور فعال لبنك الكويت المركزي في تنظيم هذا التحول وتطوير نظم المدفوعات. كما تبرز جهود البنوك في تقديم منتجات مالية مبتكرة مثل التمويل المستدام، مما يعكس التزامها بتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.

في الوقت نفسه، تعمل الجهات الرقابية على تطوير نظام المدفوعات ليتوافق مع أعلى المعايير الدولية. وتماشى هذه الجهود مع رؤية الكويت 2035، مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي الكويتي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

بالمقابل، تواجه البنوك تحديات في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وقلة الفرص الاستثمارية. ويُعد التوسع الخارجي للبنوك الكويتية - في هذه الحالة - عاملاً

القطاع المصرفي الكويتي يشهد نقلة نوعية مدفوعة بالتحول الرقمي والابتكار المالي

أخيراً، لا شك أن تعزيز أطر التعاون مع الجهات الرقابية والشركاء الاستراتيجيين وتعزيز دور القطاع الخاص، لاسيما القطاع المصرفي قد يساهم في مواجهة التحديات وتحسين البيئة التشغيلية، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

كيف ترى مستقبل البنوك الكويتية في ظل وتيرة التطور السريع في القطاع المصرفي وقلة الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت؟

يشهد القطاع المصرفي الكويتي تحولات جذرية نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع والتغيرات في السوق العالمية، مما يضع البنوك الكويتية أمام تحديات وفرص

في حوار المصارف مع الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي فرع الكويت

جاسم العوضي:

مصرف الراجحي مسيرته إيجابية وفي تقدم مستمر منذ انطلاق أعماله في الكويت

21

مصرف الراجحي
alrajhi bank



أكد الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي فرع الكويت جاسم العوضي في حوار خاص مع مجلة «المصارف» أن مصرف الراجحي مسيرته إيجابية وفي تقدم مستمر منذ انطلاق أعماله في الكويت توافقا مع سمعة المصرف القوية في السعودية، واستعرض رؤية المصرف وإنجازاته في السوق الكويتي. وتحدث العوضي عن أبرز الملامح الاستراتيجية العامة لمصرف الراجحي في السعودية هي التميز في الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة، والتوسع الرقمي، وتقديم خدمات مالية شاملة للأفراد والشركات. ويؤكد العوضي أن المصرف يحرص في السوق الكويتي على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات، مع التركيز على قطاع التمويل العقاري وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي ظل منافسة قوية، يتطلع مصرف الراجحي في توجهاته التنافسية المستقبلية على تعزيز هويته كبنك إسلامي رائد، بينما تتضمن رؤيته الاستراتيجية تجاه الفرص الاستثمارية في الكويت خلال العامين المقبلين استكشاف فرص النمو في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية. كما يبرز خطط المصرف لتوسيع قاعدة فروع وخدماته في السوق الكويتي، مع التركيز بشكل أكبر على التوسع الرقمي، ويؤكد العوضي على الدور الهام الذي تلعبه البنوك من خلال الاستثمار في تطوير منصات رقمية متقدمة. ويؤكد جاسم العوضي على الدور الهام الذي تلعبه البنوك الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي في الكويت من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية، بما يتماشى مع رؤية «كويت جديدة 2035»، مشيراً إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الكويت حالياً المنافسة الشديدة والمخاطر السيبرانية، حيث يتعامل المصرف معها من خلال تعزيز قدرته التنافسية والاستثمار في الأمن السيبراني. وأخيراً، قال العوضي أن المصرف أطلق مبادرات تحرص على دعم المجتمع المحلي، والتعليم، والصحة، والبيئة، والتنمية المستدامة، مع بدء تبني بعض الممارسات المستدامة مثل تقليل استهلاك الطاقة والموارد.

خدمات مالية شاملة للأفراد والشركات، والاستثمار في الكفاءة التشغيلية. ومن المتوقع أن ينعكس هذا على فرع الكويت من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية مبتكرة، والاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين تجربة العملاء، والسعي لتقديم قيمة مضافة تتماشى مع السوق الكويتي.

ما هي أبرز الملامح الاستراتيجية العامة للمقر الرئيسي لمصرف الراجحي في السعودية، وكيف تنعكس هذه الرؤية على أداء فرع الكويت؟

من أبرز الملامح الاستراتيجية العامة لمصرف الراجحي في السعودية هي التميز في الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة، والتوسع الرقمي، وتقديم

20



التميز في الصيرفة الإسلامية والتوسع الرقمي أبرز الملامح الاستراتيجية العامة لمصرف الراجحي في السعودية

كيف تقيمون مسيرة مصرف الراجحي في الكويت منذ انطلاق أعماله؟ وما هي أبرز المحطات التي ميزت هذه المسيرة؟

تعتبر مسيرة المصرف في تقدم مستمر منذ انطلاق أعماله في دولة الكويت ومسيرته إيجابية توافقا مع سمعة مصرف الراجحي القوية في المنطقة ككل والاهتمام المتزايد بالصيرفة الإسلامية في الكويت. ومن أبرز المحطات التي قد تكون ميزت مسيرته هي سرعة الحصول على التراخيص اللازمة، وإطلاق منتجات وخدمات مبتكرة متوافقة مع الشريعة، وتوسيع شبكة فروعه وقنواته الرقمية، واستمرار بناء قاعدة عملاء قوية.

ما هي أهم المجالات التي يركز عليها المصرف في السوق الكويتي؟ وهل هناك قطاعات معينة تحظى بالأولوية؟

يحرص مصرف الراجحي في السوق الكويتي على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد (مثل الحسابات والتمويل الشخصي والبطاقات الائتمانية) والشركات (مثل تمويل الشركات وإدارة النقد والخزينة). قد يحظى قطاع التمويل العقاري الإسلامي وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بأولوية نظرًا للطلب المتزايد عليهما في السوق الكويتي.

كيف تنظرون إلى واقع المنافسة في القطاع المصرفي الكويتي؟ وما هي أبرز التوجهات التنافسية للمصرف في المستقبل؟

يتميز القطاع المصرفي الكويتي بمنافسة قوية بين البنوك المحلية والإقليمية والدولية. يتطلع مصرف الراجحي في توجهاته التنافسية المستقبلية على تعزيز هويته كبنك إسلامي رائد، وتقديم تجربة عملاء متميزة من خلال الابتكار الرقمي، وتطوير منتجات وخدمات فريدة تلبي احتياجات

شرائح العملاء المختلفة، والاستفادة من قوة علامته التجارية الإقليمية.

ما الرؤية الاستراتيجية لمصرف الراجحي تجاه فرص الاستثمارية في الكويت خلال العامين المقبلين؟

تتضمن الرؤية الاستراتيجية لمصرف الراجحي تجاه الفرص الاستثمارية في الكويت خلال العامين المقبلين استكشاف فرص النمو في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتمويل المستدام، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، والاستثمار في تطوير الكفاءات البشرية، بالإضافة إلى البحث عن فرص للاستحواذ أو الشراكة الاستراتيجية التي تعزز مكانته في السوق.

هل لدى المصرف خطط مستقبلية لتوسيع قاعدة فروع أو خدماته في السوق المحلي؟ وما هي أولويات هذا التوسع؟

إن من الخطط المستقبلية لمصرف الراجحي توسيع قاعدة فروعهم وخدماتهم في السوق الكويتي، ولكن جل تركيزه حالياً وبشكل أكبر على التوسع الرقمي وقنوات الخدمة الذاتية لتعزيز الكفاءة وتلبية تفضيلات العملاء المتغيرة، وقد تشمل أولويات هذا التوسع الوصول إلى شرائح عملاء جديدة، وتقديم خدمات متخصصة، وتغطية مناطق جغرافية استراتيجية.

برأيكم، ما هو الدور الذي تؤديه البنوك الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي في الكويت، لا سيما في إطار رؤية «كويت جديدة 2035»؟

تلعب البنوك الإسلامية دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي في الكويت من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة، وتشجيع الادخار والاستثمار المسؤول، وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية. في إطار رؤية «كويت جديدة 2035»، يمكن للبنوك الإسلامية المساهمة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية.

مع التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية، كيف يواكب مصرف الراجحي - سواء على مستوى الإدارة العامة في السعودية أو فرع الكويت - هذه التحولات في مجال التمويل الإسلامي؟ وما هي أبرز الملامح الاستراتيجية الرقمية لديكم؟

يواكب مصرف الراجحي التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية من خلال الاستثمار في تطوير منصات رقمية متقدمة في الإدارة العامة في السعودية والعمل على تطبيقها في أفرعه الخارجية مثل الكويت، وذلك عن طريق تقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول سهلة الاستخدام وأمنة، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين تجربة العملاء واتخاذ القرارات. قد تتضمن أبرز الملامح الاستراتيجية الرقمية تطوير تطبيقات مبتكرة للخدمات المصرفية، وتقديم حلول دفع رقمية متطورة، واستخدام التكنولوجيا لتبسيط العمليات الداخلية وتعزيز الكفاءة.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الكويت حالياً؟ وكيف يتعامل المصرف مع هذه التحديات؟

من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الكويت حالياً المنافسة الشديدة، والضغط التنظيمية المتزايدة، والتحولات في سلوك العملاء وتوقعاتهم ومتطلباتهم، والمخاطر السيبرانية، والتقلبات الاقتصادية العالمية. وعليه، فإن مصرف الراجحي يتعامل مع هذه التحديات من خلال تعزيز قدرته التنافسية، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، والاستثمار في التكنولوجيا والأمن السيبراني، وتنويع مصادر دخله، وإدارة المخاطر بكفاءة.

ما هي المبادرات التي أطلقها مصرف الراجحي في مجال المسؤولية الاجتماعية داخل الكويت؟ وهل هناك مشاريع مستقبلية قيد التنفيذ؟

لقد أطلق المصرف مبادرات تحرص على دعم المجتمع المحلي، والتعليم، والصحة، والبيئة، والتنمية المستدامة. لمعرفة المشاريع المستقبلية قيد التنفيذ، يجب الرجوع إلى تقارير البنك أو إعلاناته الرسمية.

الراجحي يتطلع في توجهاته التنافسية المستقبلية على تعزيز هويته كبنك إسلامي رائد

كيف تقيمون واقع القطاع المصرفي الكويتي من حيث الخدمات المقدمة والملاءة المالية والاستقرار العام للنظام المصرفي؟

يتميز القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام بتقديم خدمات مصرفية متطورة وشاملة، وملاءة مالية قوية، واستقرار عالي في النظام المصرفي. كما يخضع القطاع لرقابة وإشراف دقيقين من قبل بنك الكويت المركزي، مما يعزز من استقراره وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية. ومع ذلك، هناك دائماً مجالاً للتحسين والتطوير في بعض الجوانب مثل الابتكار الرقمي وتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء.

إلى أي مدى يدمج مصرف الراجحي مفاهيم الاستدامة البيئية والاجتماعية ضمن عملياته المصرفية اليومية؟

لقد بدأ المصرف في تبني بعض الممارسات المستدامة مثل تقليل استهلاك الطاقة والموارد، ودعم المشاريع الصديقة للبيئة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

أخيراً، كيف ترون مستقبل عمليات الاندماج المصرفي على مستوى دول الخليج؟ وهل تعتقدون أن هذا التوجه سيؤدي إلى مزيد من الكفاءة والاستقرار في القطاع؟

تشهد دول الخليج توجهاً متزايداً نحو عمليات الاندماج المصرفي، مدفوعاً بعوامل مثل الرغبة في تعزيز الكفاءة، وتوسيع نطاق العمليات، ومواجهة المنافسة المتزايدة، والاستفادة من وفورات الحجم. يمكن أن يؤدي هذا التوجه إلى مزيد من الكفاءة من خلال تبسيط العمليات وتوحيد الأنظمة وتقليل التكاليف. كما يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي من خلال إنشاء كيانات مالية أكبر، وأكثر قدرة على مواجهة واستيعاب الصدمات والتعامل معها. ومع ذلك يجب إدارة عمليات الاندماج بعناية فائقة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتجنب أي آثار سلبية على المنافسة والخدمات المقدمة للعملاء لضمان أمن واستقرار النظام المالي.

اتحاد مصارف الكويت راع رسمي لـ «الأسبوع الإماراتي الكويتي» بدبي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري

25



العربية المتحدة، تجدر الإشارة أنه قد شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 317 مليار درهم خلال الفترة من 2013 إلى 2022. كما سجل التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين في عام 2023 نحو 45 مليار درهم.

وعلى هامش انعقاد هذا الحدث الهام تم التأكيد على مكانة القطاع المصرفي الكويتي وجهوده نحو تعزيز التعاون مع نظيره في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حيث يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الدولتين الشقيقتين، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للشركات، خاصة في ظل المتانة المالية التي تمتع بها البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

هذا، وقد أشاد اتحاد مصارف الكويت بحسن تنظيم الأسبوع الإماراتي الكويتي والذي يعد خطوة هامة نحو تعزيز أواصر التعاون بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات، حيث تم توقيع اتفاقية تعاون بين مجلس الأعمال الكويتي واتحاد مصارف الكويت، تهدف إلى تنسيق التعاون والترويج للفعاليات الاستثمارية التي ينظمها كل طرف.

شارك اتحاد مصارف الكويت كراعٍ رسمي في فعاليات «الأسبوع الإماراتي الكويتي» الذي أقيم في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال يومي 3 و 4 فبراير 2025، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، وقد هدف هذا الحدث إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، واستكشاف آفاق جديدة من التعاون الثنائي وفرص الاستثمار الواعدة في مجموعة من القطاعات الحيوية وتحفيز حركة التجارة البينية.

وخلال هذه الفعالية، أكد الشيخ أحمد دعيح الصباح، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، على عمق العلاقات الكويتية الإماراتية، حيث كانت الكويت من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات، ما ساهم في تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم، وكان لمجلس التعاون الخليجي دور كبير في دفع هذه العلاقات إلى مستويات جديدة. وعلى ضوء انعقاد القمة الخليجية الـ 45 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً في دولة الكويت، يبرز الدور المتنامي لدول المجلس في التصدي للتحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال والاقتصاد، فضلاً عن استمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام والتحول الرقمي وتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة والتعامل الناجح مع تغير المناخ. وعن التبادل التجاري بين دولة الكويت ودولة الإمارات

24



عصام جاسم المقر نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت



حمد عبدالمحسن المرزوق، رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، رئيس لمجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت

المرزوق رئيساً والمقر نائباً للرئيس لمجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت

صرح أمين عام اتحاد مصارف الكويت أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي أن الاتحاد قد عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2025 كما عقد اجتماع مجلس الإدارة رقم (2025/1) حيث قام المجلس بتزكية السيد حمد عبدالمحسن المرزوق، رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد للسنوات الثلاث القادمة (2025 - 2027) خلفاً للرئيس السابق الشيخ أحمد دعيح الصباح، والذي انتهت فترة رئاسته للمجلس.

السنوات الثلاث الماضية. من جانب آخر، اعتمدت الجمعية العمومية العادية لاتحاد مصارف الكويت تقرير مراقب الحسابات، بشأن الميزانية العمومية والحساب الختامي للاتحاد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، كما تم اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد لعام 2024.

كما تم تزكية السيد عصام جاسم المقر نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، نائباً لرئيس مجلس إدارة الاتحاد للسنوات الثلاث القادمة (2025 - 2027).

وبهذه المناسبة، تقدم السادة أعضاء مجلس الإدارة للشيخ أحمد دعيح الصباح بالشكر والتقدير لجهوده المبذولة وإنجازاته خلال فترة رئاسة المجلس في



إبراهيم أديب العوضي
رئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين



عبدالله التركيت
رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار



حسين الخرافي
رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية



أ.د. يعقوب الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت

1. تعزيز التنسيق بين الاتحادات القطاعية: إنشاء قنوات فعالة للحوار بين اتحادات المصارف، الاستثمار، الصناعة، والعقار، بهدف تسهيل تبادل الخبرات والعمل على إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه كل قطاع، كما تسعى اللجنة إلى تحقيق التكامل بين هذه القطاعات من خلال التعاون في المشاريع الكبرى التي تخدم التنمية الوطنية.

2. تنمية سوق العمل: تتمثل إحدى أهم أولويات اللجنة في تطوير سوق العمل المحلي، من خلال دعم المبادرات التي تركز على توظيف العمالة الوطنية، وتحسين توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات السوق، وتشمل الجهود أيضا تعزيز التدريب المهني والابتكار وزيادة الأعمال كوسائل لزيادة الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة.

3. دعم رؤية الكويت 2035: تعد رؤية الكويت 2035 الإطار الاستراتيجي الذي تعمل اللجنة على تحقيقه، عبر تمكين القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في مشاريع البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد الوطني، وتحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

4. تعزيز الشفافية والحوكمة: تدعم اللجنة الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية، وتسعى إلى تعزيز الشفافية في العمليات الاقتصادية من خلال تقديم توصيات لتحسين التشريعات وتقليل التحديات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين.

طريق واضحة ومحددة لعمل اللجنة، بما يضمن تحقيق أفضل النتائج.

وتناول بيان صحافي مشترك لمحة تعريفية عن اللجنة التنسيقية، حيث استعرض النشأة والأغراض الخاصة باللجنة، إذ يمثل تشكيل اللجنة التنسيقية خطوة جوهرية نحو تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين أهداف القطاع الخاص والطموحات الوطنية لرؤية الكويت 2035، فرسالة اللجنة التنسيقية لا تقتصر على معالجة التحديات الحالية، بل تمتد إلى بناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام يعزز مكانة الكويت كمركز إقليمي ودولي للاستثمار والتنمية. وطرحت فكرة تشكيل لجنة تنسيقية في شهر نوفمبر من عام 2024، تضم ممثلين عن أربعة قطاعات حيوية: المصارف، الاستثمار، الصناعة، والعقار، وجاءت هذه الخطوة بجهود بارزة من اتحاد شركات الاستثمار الذي أخذ على عاتقه الدفع بهذه المبادرة، وتهدف اللجنة التنسيقية إلى تعزيز التعاون والتكامل بين هذه القطاعات، من أجل مواجهة التحديات المشتركة والعمل على تحقيق رؤية مستقبلية موحدة تسهم في دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الكويتي.

4 أهداف للجنة

تسعى اللجنة التنسيقية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

اتحادات المصارف والاستثمار والصناعات والعقاريين تشكل لجنة تنسيقية بينها للتعاون مع اللجان الحكومية

في إطار التعاون المشترك بين 4 اتحادات كويتية، تتمثل في: اتحاد شركات الاستثمار واتحاد مصارف الكويت واتحاد الصناعات الكويتية واتحاد العقاريين، اعتمد مسؤولو تلك الاتحادات مقترحاً بتشكيل لجنة للتنسيق والتعاون مع اللجان الحكومية والجهات والهيئات الرقابية، حيث يعكس ذلك التوجه حرص الاتحادات على تعزيز التعاون وتوحيد الجهود لخدمة مصالح القطاعات المختلفة.

هذه الثغرة من خلال توفير مرجع موثوق للإحصاءات، مما يساهم في تحسين دقة عمل اللجنة وتوجيه قراراتها بناء على بيانات واضحة وواقعية.

بدوره، استعرض رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار عبدالله التركيت بعض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، حيث تناول أبرزها ممثلة في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم العمالة الوطنية، ودعم المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، الضريبة، وغيرها من القضايا الحيوية.

وفي إطار مبادرة اتحاد شركات الاستثمار لتشكيل اللجنة، أبدى التركيت استعداد الاتحاد لاستضافة الاجتماعات الدورية للجنة، على أن يتم وضع أهداف اللجنة الواردة من الاتحادات القطاعية، ووضع إجراءات عملية لتنفيذ خطة عمل اللجنة وتنظيم لقاءاتها الدورية.

من جانبه، أشار رئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين إبراهيم أديب العوضي إلى أن تشكيل اللجنة يعد خطوة إيجابية، خصوصاً على ضوء تعدد الموضوعات المطروحة. وأكد أهمية تحديد أولويات القضايا المشتركة التي تهم القطاعات الـ 4، مع التركيز على أبرزها في الفترة المقبلة. وأوضح أن ذلك سيساهم في وضع خارطة

وخلال اجتماع مشترك، دعا إليه اتحاد شركات الاستثمار، وحضره مسؤولون عن الاتحادات تم التأكيد على ضرورة توحيد الجهود والعمل بشكل توافقي بما يساهم في تحقيق تأثير أكبر وإيجابية أكثر، بما يساعد في نقل الرؤى والتصورات بفاعلية إلى أصحاب القرار في الجهات الحكومية والجهات الرقابية المعنية.

وفي هذا الشأن، أكد مسؤولو الاتحادات على أهمية ذلك التوجه، حيث أكد أمين عام اتحاد مصارف الكويت د.يعقوب الرفاعي على ضرورة دمج الأهداف المقترحة التي يراها كل اتحاد، خاصة التي تمس القطاعات معاً. وبين أن مقترح اتحاد مصارف الكويت يعكس بشكل مباشر اهتمامات البنوك في الكويت ويعزز من دورها في تحقيق الأهداف التنموية.

من جانبه، أوضح رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أنه في السابق كانت هناك لجنة مشتركة مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، فيما دعا إلى أهمية طرح الملفات والمشاريع التي من شأنها أن تعزز دور اللجنة ويساهم في تحقيق أهدافها بشكل أكثر فاعلية.

وأشار إلى أحد التحديات التي تتمثل في غياب إحصاء دقيق وشامل للقطاعات المختلفة، مؤكداً أهمية سد



يعقوب الرفاعي:
نحرص على تعزيز
التواصل والتعاون
بين البنوك الأعضاء
وترسيخ ثقافة
العمل المشترك



بالتعاون مع نادي المصارف

اتحاد مصارف الكويت ينظم الغبة الرمضانية السنية بحضور قيادات القطاع المصرفي

نظم اتحاد مصارف الكويت، بالتعاون مع نادي المصارف، الغبة الرمضانية السنوية يوم الثلاثاء 13 مارس 2025 في فندق الفورسيزون، وسط حضور كبير من قيادات القطاع المصرفي. وشارك في الفعالية محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد، رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، بالإضافة إلى عدد كبير من القيادات التنفيذية بالبنوك المحلية ورؤساء وأعضاء اللجان النوعية التابعة للاتحاد.

وفي هذا الإطار، أكد الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، أ. د. يعقوب الرفاعي، أن الاتحاد يحرص على تنظيم الفعاليات التي تعزز روح التواصل بين البنوك المحلية، مشيراً إلى أن الغبة الرمضانية أصبحت محطة سنوية مهمة تجمع قيادات القطاع المصرفي في أجواء ودية تساهم في توطيد العلاقات وتعزيز التعاون بين البنوك الأعضاء. وأضاف الرفاعي أن مثل هذه المناسبات لا تقتصر على كونها تقليداً اجتماعياً، بل تمثل فرصة لتبادل الأفكار والرؤى بين

قيادات المصارف، مما يدعم تكامل الجهود المشتركة في مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز النمو المستدام للقطاع المصرفي الكويتي. كما أوضح التزام الاتحاد بمواصلة جهوده في دعم بيئة العمل المصرفي عبر تعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي بين مختلف البنوك. كما أكد على أهمية هذه الفعاليات الاجتماعية في توطيد العلاقات بين العاملين في القطاع المصرفي، موضحاً أن تنمية روح التعاون تساهم في تحسين بيئة العمل وتعزز تحقيق الأهداف المشتركة.



المواد الخام والمنتجات بأسعار تنافسية، مما يعرقل جهود التنويع الاقتصادي.

تراجع الاستثمارات الأجنبية: تعتمد دول الخليج على جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم خططها التنموية، مثل رؤية السعودية 2030. الحرب التجارية قد تخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية، مما يقلل من ثقة المستثمرين ويؤثر على تدفقات رأس المال إلى المنطقة.

2. الدول العربية غير النفطية

تضخم تكاليف الواردات: حيث تعتمد هذه الدول، على استيراد السلع الاستهلاكية والصناعية، بما في ذلك الآلات، المعدات، والمنتجات الغذائية. والتعريفات الجمركية الأمريكية، إلى جانب التعريفات المتبادلة من دول أخرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي، سترفع أسعار هذه السلع، مما يزيد العبء على المستهلكين ويؤدي إلى تضخم محلي ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يضغط على الطبقات الوسطى والفقيرة.

التجارية قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج عالمياً تباطؤ الطلب العالمي على النفط نتيجة الركود التضخمي، مما يؤثر سلباً على الإيرادات ويضغط على الميزانيات الخليجية التي تعتمد على تصدير النفط.

ارتفاع تكاليف الواردات: تعتمد دول الخليج على استيراد العديد من السلع الاستهلاكية والصناعية، بما في ذلك المعدات، الأجهزة الإلكترونية، والسيارات من الولايات المتحدة ودول أخرى متأثرة بالتعريفات. فرض التعريفات الأمريكية، إلى جانب التعريفات المتبادلة من دول أخرى، قد يرفع أسعار هذه السلع، مما يزيد التكاليف على المستهلك الخليجي ويؤثر على مشاريع البنية التحتية الكبرى والقطاعات التي تعتمد على الواردات مثل التصنيع البناء.

اضطراب سلاسل التوريد: الحرب التجارية تؤدي إلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية، خاصة مع فرض قيود على صادرات الصين، أكبر مصدر للسلع الوسيطة، دول الخليج، التي تعتمد على هذه السلاسل في تطوير صناعاتها غير النفطية، قد تواجه صعوبات في تأمين

آفاق الحرب التجارية... بين التحديات والفرص للدول العربية



بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

وقد سبق وأن أظهرت الصين قدرة كبيرة على تحمل الزيادة في التعريفات منذ بدء الحرب التجارية في 2018، حيث اتسمت سياستها بالمرونة لتقلل من تأثيرها وتمكنت من تنويع أسواقها التصديرية لتعويض خسائرها، من خلال زيادة الصادرات لدول «الحزام والطريق» وكثافة الاستثمار في الاكتفاء الذاتي، إلا أن التأثيرات قد تكون أقوى هذه المرة، حيث تشهد الساحة الاقتصادية العالمية حالة من الترقب والتوتر وخاصة مع التصعيد الأمريكي الصيني وربما دخول أطراف أخرى. لكن هذا الاستمرار في التوترات التجارية، التي قد تكون امتداداً للصراعات السابقة، لم تتضح معالمه بعد وينذر بمرحلة جديدة قد تعيد تشكيل التجارة الدولية والأولويات الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة العربية في حال استمرارها لفترات زمنية ممتدة نتيجة لانفتاحها واعتمادها الكبير على التجارة العالمية وأسواق الطاقة.

وسنستعرض التأثيرات المحتملة لهذه الحرب التجارية في حال استمرارها على الدول العربية (الخليجية والدول العربية غير النفطية) لاختلاف طبيعة التأثير نتيجة لاختلاف الهياكل الاقتصادية. مع التركيز على التحديات التي قد تواجهها، والفرص التي يمكن أن تنشأ، وكيفية الاستعداد لمواجهة هذه التغيرات.

أولاً: التحديات التي قد تواجه الدول العربية

1. دول الخليج

تقلبات أسعار النفط: تعتمد دول الخليج بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، وأي اضطرابات في الاقتصاد العالمي تنعكس مباشرة على أسعار النفط. فاستمرار الحرب

اندلعت مرحلة جديدة من الحرب التجارية مع انطلاق الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير 2025، تتسم بتصعيد غير مسبوق في التعريفات الجمركية والتوترات الاقتصادية. وفي أبريل 2025، أعلن ترامب عن تعريفات جمركية تشمل رسوماً بقيمة 10% على جميع الواردات، وينسب تفوق هذه النسبة تفاوتت التعريفات لبعض الدول مع تصعيد استثنائي ضد الصين بنسبة 125% وبنسبة 25% تستهدف الألومنيوم والسيارات والسلع القادمة من كندا والمكسيك. ومن الجانب الصيني، قررت الصين فرض تعريفات جمركية نسبته 104%، وفرضت قيوداً على تصدير ستة معادن أرضية نادرة ثقيلة، تكرر بالكامل في الصين، بالإضافة إلى مغناطيسات أرضية نادرة، ينتج 90% منها في الصين، ولا يمكن الآن شحن هذه المعادن، والمغناطيسات الخاصة المصنوعة منها إلا بترخيص تصدير خاصة. تكثف الصين تحركاتها لتعزيز علاقاتها التجارية الآسيوية.



تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة: دول مثل عُمان والبحرين، التي تربطها اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، تتمتع بميزة تنافسية. صادراتهما، خاصة في قطاعات البتروكيماويات والمعادن، قد تستثنى من التعريفات الأمريكية، مما يعزز تنافسيتهما في السوق الأمريكية. يمكن لدول الخليج الأخرى السعي لتوسيع مثل هذه الاتفاقيات أو إبرام اتفاقيات جديدة مع أسواق ناشئة مثل الهند وإندونيسيا.

تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي: الاتحاد الجمركي الخليجي، الذي يوحد التعريفات الجمركية بنسبة 5% على الواردات الخارجية، يمكن أن يعزز التجارة البينية ويقلل الاعتماد على الأسواق الخارجية. كما يمكن تفعيل فكرة العملة الخليجية الموحدة لتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات العملات العالمية.

تطوير الممرات البحرية واللوجستيات: مع إعادة توجيه مسارات التجارة العالمية، يمكن لدول الخليج تعزيز بنيتها التحتية اللوجستية، مثل الموانئ والمناطق الحرة، لتصبح مركزاً للتجارة العالمية، خاصة إذا أدت الحرب التجارية إلى إعادة توجيه مسارات التجارة.

استراتيجية يمكن للدول العربية بوجه عام استغلالها إذا تم تبني سياسات استباقية مرنة:

1. دول الخليج

استقطاب الصناعات: مع فرض تعريفات مرتفعة على الصين ودول آسيوية أخرى، تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل مصانعها إلى مناطق ذات تكاليف تشغيل أقل وتعريفات جمركية منخفضة. دول الخليج، التي تخضع لتعريفات أمريكية بنسبة 10% فقط، تمثل وجهة جذابة لتوطين الصناعات، خاصة في قطاعات مثل البتروكيماويات، الألمنيوم، والتكنولوجيا.

تسريع التنويع الاقتصادي: الحرب التجارية تشجع دول الخليج لتسريع جهود التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط. يمكن استغلال هذه الظروف لتطوير الصناعات المحلية، مثل التصنيع المتقدم، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة. على سبيل المثال، الصناديق السيادية الخليجية يمكن أن تستثمر في قطاعات التكنولوجيا النظيفة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة المستدامة.



الأجنبية إلى الدول العربية غير النفطية. هذه الدول، التي تعاني أصلاً من تحديات مثل البيروقراطية ونقص البنية التحتية في بعض الحالات، قد تجد صعوبة في جذب المستثمرين في ظل تراجع الثقة العالمية.

تأثيرات الركود العالمي: الركود الاقتصادي المحتمل يقلل الطلب على الخدمات مثل السياحة في مصر والأردن، والمنتجات الزراعية في المغرب. كما أن تراجع تحويلات المغتربين من دول الخليج وأوروبا يضعف الاقتصادات المحلية.

زيادة تكلفة الديون والحد من القدرة على السداد: الدول المثقلة بالديون في المنطقة مثل مصر وتونس والأردن ولبنان، حيث تتفاقم التحديات التي قد تحد من السيولة اللازمة لسداد الديون ويصبح التوازن بين إدارة الديون وتعزيز النمو الاقتصادي ضرورة ملحة لتجنب المزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: الفرص الناتجة عن الحرب التجارية

على الرغم من التحديات، فإن الحرب التجارية توفر فرصاً

تراجع الصادرات: قد لا يكون التأثير على التجارة الخارجية لهذه الدول كبيراً، ولكن هناك بعض الدول مثل الأردن وتونس تعتمد دول على تصدير منتجات مثل المنسوجات، المنتجات الزراعية، والصناعات الخفيفة إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية. التعريفات الأمريكية قد تقلل من القدرة التنافسية لهذه الصادرات، خاصة إذا أدت إلى تفضيل المنتجات المحلية الأمريكية أو من دول أخرى غير مشمولة بالتعريفات.

اضطراب سلاسل التوريد: الحرب التجارية تسبب اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، خاصة مع القيود المفروضة على الصين، أكبر مصدر للسلع الوسيطة. الدول العربية غير النفطية، التي تعتمد على هذه السلاسل في الصناعات التحويلية مثل المنسوجات والإلكترونيات، قد تواجه نقصاً في المواد الخام أو ارتفاعاً في تكاليفها. في لبنان، على سبيل المثال، قد يؤثر ذلك على القطاع الصناعي الضعيف أصلاً بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة.

تراجع الاستثمارات الأجنبية: الحرب التجارية تخلق حالة من عدم اليقين، مما يقلل من تدفقات الاستثمارات



لتحسين مناخ الاستثمار وتقليل العجز المالي.

تعزيز الصناعات المحلية: تقديم حوافز للقطاع الخاص لتطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

وتمثل الحرب التجارية الحالية، في حال امتدادها لفترات أطول، تحدياً كبيراً لدول الخليج، حيث تهدد التقلبات الاقتصادية العالمية إيرادات النفط، لكنها من الممكن أن توفر فرصاً لتعزيز التنويع واستقطاب الاستثمارات والصناعات. أما الدول غير النفطية، فتواجه ضغوط التضخم وتراجع الصادرات، ولكنها أيضاً تحمل فرصاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصناعات المحلية، وتنويع أسواقها.

وستتوقف صافي التأثيرات على الدول العربية على مدى نجاحها في استغلال هذه الفرص واستعدادها للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وتبني سياسات مرنة توازن بين المخاطر والمكاسب المحتملة. ولا شك أن الاستعداد المبكر والتخطيط الاستراتيجي هما المفتاح لتحويل هذه الأزمة المحتملة إلى نقطة انطلاق نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

ثالثاً: التكيف مع الحرب التجارية

للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات، يتعين على دول العربية تبني استراتيجيات مرنة واستباقية:

تسريع التنويع الاقتصادي: الاستثمار في الصناعات غير النفطية، مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لتقليل الاعتماد على النفط.

تعزيز الشراكات الدولية: إبرام اتفاقيات تجارية مع دول آسيوية وأفريقية لتنويع الأسواق وتقليل الاعتماد على الأسواق الغربية.

دعم القطاع الخاص: تقديم حوافز للشركات المحلية لتطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

تطوير البنية التحتية: تطوير الموانئ والمناطق الصناعية لاستقطاب الشركات الدولية.

تعزيز الابتكار: دعم البحث والتطوير في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي: تنفيذ إصلاحات اقتصادية



2. الدول العربية غير النفطية

تطوير الصناعات المحلية: ارتفاع تكاليف الواردات يشجع هذه الدول على تطوير صناعاتها المحلية لتقليل الاعتماد على الخارج. على سبيل المثال، يمكن لتونس الاستثمار في الصناعات الغذائية لتلبية الطلب المحلي والإقليمي، بينما يمكن لمصر تطوير قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة لدعم الاقتصاد المحلي.

الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة: تمتلك دول مثل المغرب والأردن ومصر اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يمنحها ميزة تنافسية في تصدير منتجات مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية. يمكن لهذه الدول استغلال هذه الاتفاقيات لزيادة حصتها في الأسواق الغربية، خاصة إذا أصبحت المنتجات الصينية أقل تنافسية بسبب التعريفات.

تعزيز التكامل الإقليمي: الحرب التجارية تبرز أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. يمكن للدول غير النفطية تعزيز التجارة البينية، مثل تصدير المنتجات الزراعية من المغرب إلى مصر أو الأدوية من الأردن إلى تونس. كما يمكن لاتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تساهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.

استقطاب الصناعات: مع فرض تعريفات مرتفعة على الصين ودول آسيوية أخرى، تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن مواقع بديلة لتصنيع منتجاتها. الدول العربية غير النفطية، مثل مصر والمغرب، التي تتمتع بقوى عاملة شابة وتكاليف إنتاج منخفضة نسبياً، يمكن أن تصبح وجهات جذابة لهذه الصناعات. على سبيل المثال، مصر، بفضل موقعها الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، يمكن أن تستقطب شركات في قطاعات المنسوجات والإلكترونيات.

تعزيز الصادرات إلى أسواق بديلة: الحرب التجارية تدفع الدول العربية غير النفطية إلى البحث عن أسواق جديدة بعيداً عن الولايات المتحدة وأوروبا. دول مثل الهند، إندونيسيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء تمثل فرصاً واعدة لتصدير المنتجات الزراعية والصناعية. على سبيل المثال، يمكن للمغرب تعزيز صادراته من الفوسفات والمنتجات الزراعية إلى آسيا، بينما يمكن للأردن توسيع صادراته من الأدوية إلى أفريقيا.



تكاليف التمويل. عند مراجعة السياسات سوف يتضح الدور المهم للسياسة النقدية في إحياء النشاطات الاقتصادية المفيدة والمجدية بعيداً عن التأثيرات السياسية التي استخدمت السياسات المالية لدعم العديد من الأنشطة والنفقات دون أن تحقق نتائج اقتصادية واجتماعية مفيدة. وإذا كانت هناك آمال للتنويع الاقتصادي في البلاد، فلا بد أن تتحقق هذه الآمال من خلال أنظمة اقتصادية جادة تتفادى الهدر في المال العام وتجبر السياسة المالية للأهداف الاجتماعية والاقتصادية الرشيدة.

النظام المصرفي في الكويت يتمتع بإمكانات مالية كبيرة لبلد في حجم الكويت ومحدودية عدد السكان. البنوك المحلية بموجب بيانات البنك المركزي تملك أصولاً بلغت قيمتها ما يقارب 92 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2024. ويمكن رفع قيمة هذه الأصول لو تحررت الدولة من ملكية ومسؤولية وإدارة العديد من الأنشطة في البلاد.

توسيع دور القطاع الخاص واعتماده على التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي لابد أن يؤدي إلى الاهتمام بأدوات السياسة النقدية وصياغتها بما يعزز التنمية الاقتصادية.

غني عن البيان أن هذا التحول في الفكر الاقتصادي يؤدي إلى قيام البنوك بترتيب أوضاعها الهيكلية والعمل من أجل بناء مؤسسات مصرفية كبيرة من خلال الاندماج والاقتران كما هو جار في بلدان عديدة. ليس المطلوب الاستغناء عن أدوات السياسة المالية بقدر ما هو مطلوب تناغم السياستين المالية والنقدية لإنجاز إصلاحات اقتصادية مستحقة وترشيد استخدام المال العام وتوظيف إمكانيات المصارف الوطنية من خلال أئتمان رشيد لتمويل الأنشطة المفيدة للاقتصاد الوطني والتنمية بكافة أشكالها وتحسين كفاءة الأداء في مختلف الأنشطة.

ومعظم المؤسسات الاقتصادية على هذا الإنفاق، الجاري والرأسمالي ولم يتم توظيف الائتمان المصرفي بشكل تقليدي أو طبيعي كما في الاقتصادات الرأسمالية. بيد أن هناك أهمية لمقاربة تحتم تطوير أهمية الاعتماد على التمويل المصرفي وتعزيز دور السياسة النقدية لتعزيز أليات التنمية الاقتصادية ودعم جهود الاستدامة المالية. يمثل قطاع الإسكان أهمية للقطاع المصرفي وتعزز التوجهات الحكومية بشأن الرهن العقاري إمكانيات تطوير أليات لتمويل السكن الخاص والابتعاد عن أليات السابقة التي كانت تعتمد على التمويل من بنك الائتمان.

ثبت خلال السنوات والعقود الماضية صعوبة الاعتماد على بنك الائتمان الحكومي بعد أن تزايدت أعداد المستحقين للسكن ومحدودية القدرات المالية للبنك الذي يعتمد على زيادة رأس المال من قبل الدولة. وإذا نجحت الحكومة بتحويل التمويل الإسكاني إلى النظام المصرفي الطبيعي فإن هناك فرص تمويلية كبيرة لتأكيد دور السياسات النقدية في البلاد وارتقاء مسؤولياتها. بطبيعة الحال لنجاح الرهن العقاري لابد أن يتم تقييم سيناريوهات توفير السكن للمواطنين بكفاءة وبدون انتظار طويل وتمكين المطورين العقاريين من الحصول على أراض بأسعار معقولة من الأراضي المملوكة من قبل الدولة.

النظام المصرفي يمكن أن يوفر التمويل لمختلف القطاعات ويرفع من انكشافه أمام تلك القطاعات بشكل مناسب. المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أسست الحكومة صندوقاً برأسمال قدره 2 مليار دينار لتمويلها يمكن أن تتجه إلى القطاع المصرفي للحصول على التمويل المناسب بعد أن تتم دراسة الجدوى الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على الصندوق الممول من الحكومة وبذلك تتوفر أموال عامة. ويمكن للحكومة أن تتحمل تكلفة الفوائد المصرفية إذا أرادت أن تدعم أنشطة اقتصادية مفيدة تضطلع بها هذه المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة. هناك وسائل عديدة للتعامل مع مختلف الأنشطة والبحث عن أفضل الأليات الملائمة لتوفير التمويل.

أي نشاط اقتصادي في البلاد بعيداً عن الرعاية الصحية أو التعليم يجب أن يتكيف مع المخاطر والفرص ويتحمل المبادرون أصحاب الأعمال تكاليف ذلك النشاط وبما في ذلك

الكويت وتفاعل السياسة النقدية والسياسة المالية

الاقتصادي الراحل ميلتون فريدمان، من مدرسة شيكاغو، أكد في خطاب رئيسي له في عام 1968 أمام الاتحاد الاقتصادي الأمريكي أهمية أن يكون نمو النقد المستهدف معادلاً للنمو الاقتصادي وبما يحافظ على الأسعار ثابتة. وكان فريدمان حريصاً على التأكيد لأهمية المحافظة على معدل أدنى للبطالة يؤدي إلى عدم رفع الأسعار من قبل مؤسسات الأعمال. كما هو معلوم أن البنوك المركزية تجتهد في متابعة مستويات الأسعار ومستويات البطالة من أجل مكافحة التضخم وفي ذات الوقت الوقاية من الركود الذي يرفع من معدلات البطالة Unemployment Rate.

وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في معدل التضخم، بعد نهاية وباء كورونا Covid 19 وعودة النشاط في مختلف القطاعات في البلدان الرئيسية. أدى ذلك لقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى مثل البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان إلى رفع سعر الخصم للحد من التدفقات النقدية. لاتزال البنوك المركزية تواجه التضخم بضراوة ويؤكد مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أهمية الحذر من التضخم الذي لم يروض بشكل مناسب حتى الآن. هناك معدل مستهدف للتضخم من قبل البنوك المركزية وهو 2% سنوياً، لكن سخونة الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات التوظيف وانخفاض مستويات البطالة يمكن المستهلكين من زيادة القدرات الشرائية بما ينعكس على الأسعار ويرفعها.

الكويت، وكما سبق ذكره، اعتمدت منذ بداية عصر النفط على أليات وأدوات السياسة المالية حيث يمثل الإنفاق العام مكوناً هاماً في الاقتصاد الوطني ويعتمد المواطنون

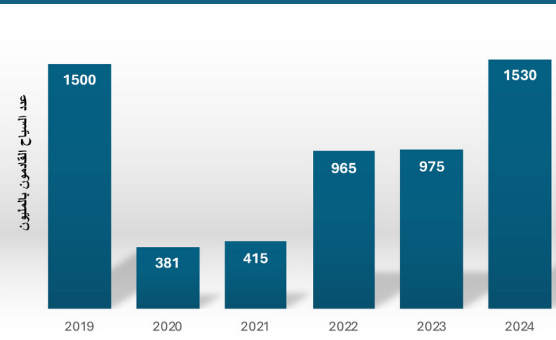


بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
عضو في الهيئة الاستشارية للتحليل

ظلت السياسة المالية في الكويت طاغية منذ بداية عصر النفط وتدفق الإيرادات النفطية للزينة العامة. لكن في ظل التطورات الاقتصادية الجارية في العالم واحتمالات تراجع إيرادات النفط والعجز عن الوفاء بكل النفقات والالتزامات الحكومية. ألم يحن الوقت لتفعيل السياسة النقدية وتعزيز دورها في تحفيز النمو والتنمية؟ السياسة النقدية الحاذقة هي مفتاح العمل الاقتصادي في الاقتصادات الطبيعية ولا بد أن يتحول الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد طبيعي بمعنى أن تعتمد ألياته على النشاط الحر والدور الحيوي للقطاع الخاص. تمكين القطاع الخاص من لعب الدور الحيوي والفعال يتطلب تبني سياسات نقدية محفزة وفي ذات الوقت حكيمة تتوخى مخاطر التضخم وتقلبات سعر صرف العملة الوطنية. ظلت السياسة النقدية في البلاد متحفظة منذ تأسيس مجلس النقد الذي تحول بعد ذلك إلى بنك الكويت المركزي. كان الهاجس الرئيسي لصناع السياسة النقدية المحافظة على سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية مثل الدولار والجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري والين الياباني. كما هو معلوم أن تسعير صرف الدينار ظل مرتبطاً بسلة العملات الرئيسية علماً بأن وزن الدولار في هذه السلة يبقى مهيمناً نظراً لتسعير صادرات الكويت النفطية بالدولار الأمريكي وامتلاك الدولة لأصول مهمة مقيمة بالدولار.

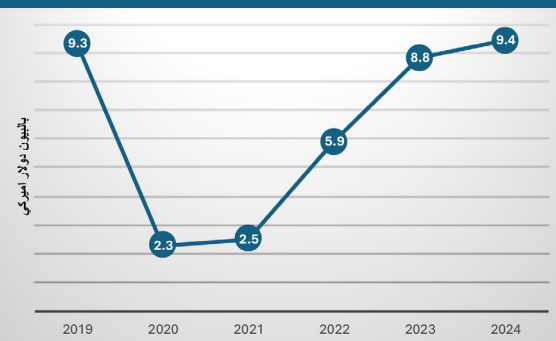
Amer Altameemi

رسم بياني رقم (2): إجمالي عدد السياح القادمون إلى دول العالم بالمليون مسافر



إعداد الكاتب ومصدر البيانات من إحصائيات عام 2024 لمنظمة السياحة العالمية

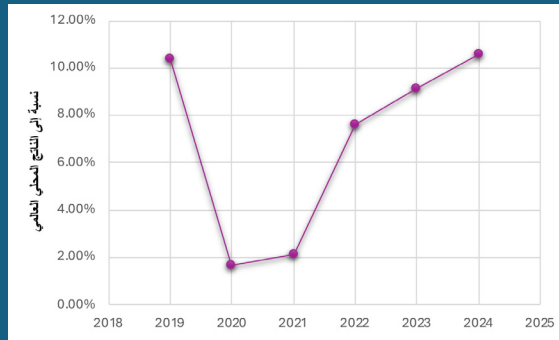
رسم بياني رقم (3): الإيرادات السنوية للسياحة العالمية بالبيليون دولار أميركي



إعداد الكاتب ومصدر البيانات من إحصائيات عام 2024 لمنظمة السياحة العالمية

خلال زيادة الإيرادات الحكومية وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص عمل. وتعتبر التنمية السياحية أحد الأساليب الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة من خلال التجانس والتوافق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ومن جانب آخر، فقد عززت نتائج الدراسات والأبحاث المنشورة في أدبيات الاقتصاد السياحي، حيث نجد عدد من الفرضيات التي منها على سبيل المثال فرضية النمو الذي تقوده السياحة (Tourism-Led Growth, TLG) فمن خلال استخدام الأدوات التي يوفرها الاقتصاد القياسي وبمنهجيات مختلفة توصلت معظم هذه الدراسات إلى نتائج مؤكدة تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي، حيث تحفز السياحة معدلات النمو الاقتصادية، فمن بين 63 دراسة منشورة بشأن هذه الفرضية توصلت 41 دراسة منها إلى تأييد هذه الفرضية، و12 دراسة أشارت إلى وجود علاقة إيجابية

رسم بياني رقم (1): نسبة مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي العالمي



إعداد الكاتب ومصدر البيانات من إحصائيات عام 2024 لمنظمة السياحة العالمية

الحفاظ على المناخ في مجال السياحة، والاستدامة لصناعة السياحة في مختلف دول العالم. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن المنظمات العالمية مثل منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تقوم حالياً بتمويل المشاريع السياحية لبعض دول العالم لإيمانها بدور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية لتلك الدول. ولكي تنجح الدول في استقطاب السياح فإنه يجب عليها توفير البنية التحتية والتشريعية والقوانين المشجعة لاستقطاب السياح وأن تتمتع بنظام ضريبي وبنية تحتية جيدة تتضمن مطارات وطرق ومواصلات وفنادق وبيئة مريحة بالسياح وأماكن تاريخية وسياحية.

ونظراً لتعاضد دور القطاع السياحي في اقتصاديات الدول قام عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين في دراسة علاقة السياحة مع معدلات النمو الاقتصادي ومساهمتها في الناتج المحلي لتلك الدول، حيث تبين من خلال تلك الدراسات أن السياحة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي وتساهم في تحفيز وتحسين قطاعات أخرى غير اقتصادية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والاجتماعية (Socio-eco-nomic) وتنويع مصادر الدخل التي من شأنها توفير حياة أفضل لمواطني الدول السياحية. وتستقطب السياحة الاستثمارات في الفنادق والمطاعم والمنتجات مما ينشط الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل.

وتعتبر السياحة وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال حماية الموارد الطبيعية والثقافية وتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في الأنشطة السياحية، وتبادل الثقافات بين المواطنين والسياح من مختلف دول العالم. وهي تقوم بدور حيوي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من

تنويع مصادر الدخل في الكويت: السياحة أحد الخيارات

أما المؤتمر العالمي للسياحة والتجارة العالمية الذي انعقد في روما في عام 1963 فقد قام بتعديل هذا التعريف، وأوضح بأن السائح هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر لفترة تقل عن 12 شهراً على ألا يتقاضى أي مبلغ نظير وجوده في ذلك البلد، وقد يكون تواجده للاستجمام والراحة، أو للعلاج، أو لحضور المؤتمرات وغيرها من الأنشطة الأخرى، وهذا التعريف المستخدم حالياً في المنظمات الدولية وفي الأبحاث الاقتصادية وفي إعداد إحصائيات المسافرين في العالم. وعندما نستعرض بشيء من التحليل البيانات المتوفرة عن السياحة في العالم للفترة 2019-2024 نجد أن نسبة مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي العالمي قد بلغت أعلى معدل لها في عام 2024 بنحو 10.6% وأدنى معدل بلغ نحو 1.7% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت سلباً على السياحة في الأعوام 2020، 2021، و2022، (رسم بياني رقم 1). كما بلغ عدد المسافرين القادمين لمختلف دول العالم ما يعادل 1530 مليون مسافر في عام 2024 مقارنة بنحو 975 مليون مسافر لعام 2023 أي بزيادة بلغت نسبتها نحو 56.9%، وإيرادات إجمالية لكافة دول العالم بلغت ما يقارب 9.4 بليون دولار أميركي مقارنة بنحو 8.8 بليون دولار لعام 2023 أي بنمو يعادل 6.8% (رسم بياني رقم 2 و3).

وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للسياحة أن ينمو معدل المسافرين في العالم بنحو 3.3% سنوياً ليصل عددهم إلى نحو 1.8 بليون مسافر في عام 2030. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UNWTO) تأسست في عام نوفمبر 1975 ومقرها في مدريد إسبانيا، وفي يناير عام 2024 تم تغيير اسمها لتصبح الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism) وتنظم لعضويتها نحو 160 دولة ومئات من شركات القطاع الخاص، ولديها مكاتب إقليمية في اليابان، المملكة العربية السعودية، البرازيل، والمغرب. ومن أهدافها الأساسية تشجيع السياحة من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها العالمية السبعة عشر، وتشجيع التعليم الجيد، وتعزيز الابتكار، وتساهم أيضاً في

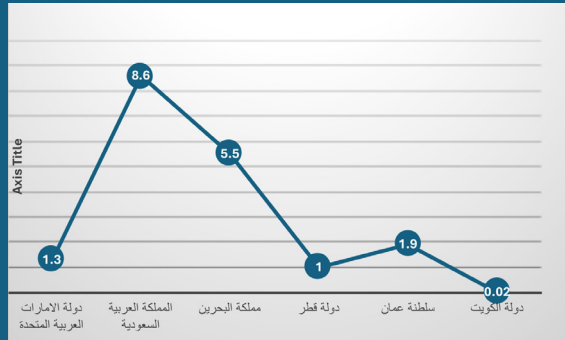


بقلم: د. صادق أبل
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

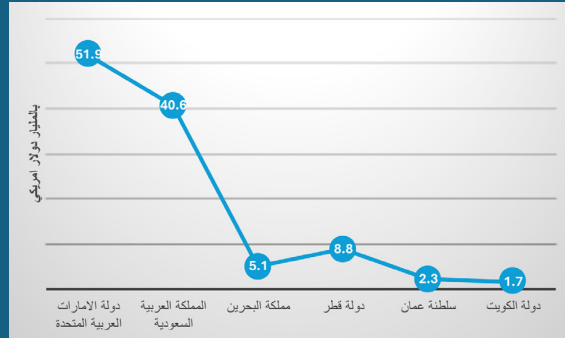
تعتبر السياحة أحد أهم مصادر الدخل في عدد كبير من دول العالم، وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة المنشورة مؤخراً تعتبر السياحة أحد الخمس مصادر الأولى للدخل لنحو 150 دولة، في حين تعتبر المصدر الأساسي والأول لنحو 60 دولة في العالم، وهي تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل كما تساهم في اكتساب العملات الأجنبية وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وزيادة الإيرادات الضريبية، وقد تزايد اهتمام الدول في جذب السياح خلال العقود الماضية، حيث قامت باستثمار مبالغ كبيرة في تطوير المرافق والمطارات والفنادق والأماكن الترفيهية لاستقطاب أكبر عدد من السياح. وقد يتساءل البعض ما هو تعريف السائح؟ ففي عام 1937 قامت مؤسسة (League of Nations) بأول تعريف للسائح على أنه الشخص الذي يمكث في بلد غير بلده المعتاد لمدة تزيد عن 24 ساعة بغرض الراحة أو العمل.

Sadeq Abul

رسم بياني رقم (7): السياحة البيئية بين دول مجلس التعاون لعام 2023 (مليون سائح)



رسم بياني رقم (6): عائدات السياحة الدولية في دول مجلس التعاون خلال عام 2023 (مليار دولار أمريكي)

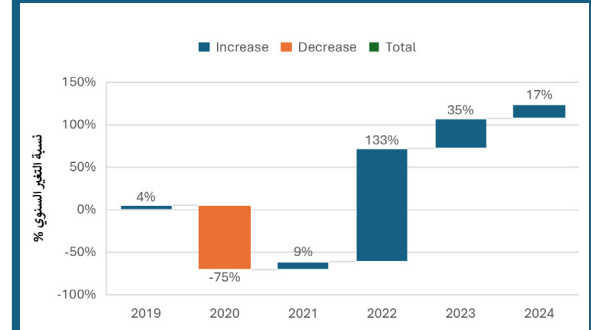


المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، السفر والسياحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2024.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل في مجالات تفعيل السياحة في الكويت إلا إنها تظل جهودا متواضعة تحتاج إلى المزيد من حيث استقطاب القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتأسيس المزيد من الشركات السياحية، مع وضع رؤية واضحة للمستقبل المنشود لهذا القطاع، إن تنمية القطاع السياحي كما ذكرنا سابقا يحقق عدد من الأهداف منها مساهمته في الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف العمالة الوطنية التي تحتاج إلى تأهيل وتدريب في مجالات السياحة، الأمر الذي يتطلب تأسيس معاهد متخصصة في السياحة. ولا شك أن هناك فرص واعدة للاستثمار في مجالات السياحة في الكويت سواء من خلال الاستثمار في جزر الكويت فيلكا وبوبيان أو داخل الكويت ومحافظاتها المختلفة، وهي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وإدارة متخصصة قد لا تتوافر محليا وهنا يأتي دور المستثمر الأجنبي في تأسيس مراكز السياحة والترفيه. وخلاصة القول إن تطوير وتفعيل دور السياحة في الكويت يجب ألا يقتصر على جهة حكومية أو شركة تابعة لها فقط، وإن كانت جهود شركة المشروعات السياحية التي تبذلها حاليا ضمن استراتيجيتها الجديدة تعتبر نقلة نوعية في نشاط الشركة والتي بلا شك التي تتضمن مشاريع واعدة اشتملت على عدد من المشاريع مثل مشروع استراحة جنوب النويصب، ومشروع حديقة جنوب الصباحية، مشروع منتزه المنقف، مشروع شاطئ المسيلة والعقيلة، ومشروع تطوير الواجهة البحرية، فإن تطوير صناعة السياحة في الكويت يتطلب رؤوس أموال كبيرة ومساهمة فعالة من قبل القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي من خلال شركات متخصصة في مجالات السياحة بحيث يتم الاستفادة من خبراتها وآلية إدارتها وتطويرها لتواكب التطورات العصرية في السياحة.

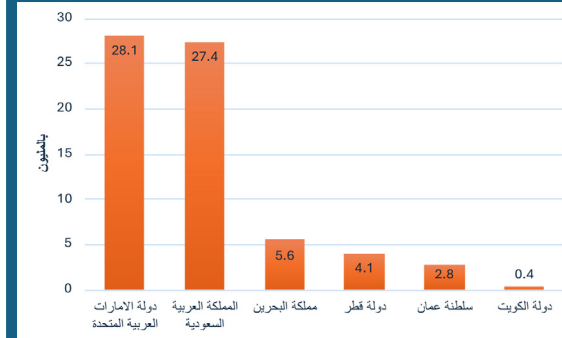
إلى ترسيخ قيم المجتمع وتحقيق العدالة والحرية. ونسب الإنجاز لمعظم الأهداف مازالت دون المستوى المنشود، **مع سبع ركائز وهي:** إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، رعاية صحية عالية الجودة، رأسمال بشري إبداعي، ومكانة دولية متميزة. وقد خص البند الثالث من الركيزة الثانية الخاصة بتنويع الاقتصاد على العمل على زيادة عدد السياح الذين تستقبلهم دولة الكويت مع توفير فرص عمل وظيفية للشباب الكويتي في هذا القطاع الحيوي بحلول 2020. ويبدو أنه لظروف انتشار وباء كورونا وتعطل حركة السياحة فان الهدف لم يتم تحقيقه في ذلك العام. وقد بدأت بوادر الاهتمام بالسياحة مؤخرا في الكويت فقد اعطى تنظيم بطولة كاس الخليج (خليجي 26) في الكويت خلال الفترة بين 21 ديسمبر 2024 إلى 4 يناير 2025 وما واكبه من فعاليات وحركة سياحية ناجحة، حيث حققت هذه الفعاليات إيرادات قدرت بنحو 40 مليون دينار مع شغل الفنادق بالكامل، كما نتج عن هذه الفعاليات إعادة التفكير مجددا من قبل القطاع الحكومي على ضرورة تفعيل دور المؤسسات والشركات المعنية بالسياحة في الكويت وإلى الإسراع في تبني المزيد من المشاريع السياحية، حيث تقوم شركة المشروعات السياحية في بذل المزيد من الجهد في تطوير مرافقها السياحية وإنشاء المزيد منها وذلك وفقا لإمكانياتها المادية والبشرية المتوفرة لديها، حيث تم وضع استراتيجية جديدة لقطاع السياحة في الكويت تتضمن مشاريع جديدة وتطوير للمرافق السياحية والتراثية تشمل تطوير المناطق الساحلية وجزيرة فيلكا وميناء مبارك الكبير والمنطقة الاقتصادية الشمالية، وشراكات دولية في المجال السياحي عبر اتفاقيات وتعاون مشترك.

رسم بياني رقم (4): نسبة التغير السنوي في حركة القادمين حول مطارات العالم



إعداد الكاتب ومصدر البيانات من إحصائيات عام 2024 لمنظمة السياحة العالمية

رسم بياني رقم (5): عدد السياح الدوليين القادمين إلى دول مجلس التعاون خلال عام 2023 (بالمليون)



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، السفر والسياحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2024

تبلغ نحو 40.6 مليار دولار أمريكي، وتأتي في المرتبة الثالثة مملكة البحرين بنحو 5.6 مليون سائح وإيرادات تبلغ نحو 5.1 مليار دولار، وقد جاءت دولة قطر في المرتبة الرابعة تلتها سلطنة عمان، فدولة الكويت في المرتبة السادسة، لسياح بلغ عددهم نحو 4.1، 2.8 و 0.4 مليون سائح لكل منهم على التوالي، وإيرادات بلغت نحو 8.8، 2.3 و 1.7 مليار دولار لكل منهم على التوالي (رسم بياني رقم 5 و 6). وعلى صعيد السياحة البيئية بين دول مجلس التعاون، يشير الرسم البياني رقم (7) إلى استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى من حيث القادمين إليها من دول الخليج وبعدد نحو 8.6 مليون زائر، تليها مملكة البحرين بعدد 5.5 مليون زائر. فسلطنة عمان بنحو 1.9 مليون زائر، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر ودولة الكويت، لكل منها على التوالي 1.3، 1، و 0.02 مليون زائر خليجي لكل منها على التوالي.

قطاع السياحة في الكويت

كان قطاع السياحة حتى فترة زمنية قريبة مهملًا بالكويت، حيث سجل أداء قطاع السياحة في الكويت أدنى مستوى له مقارنة بدول الخليج العربية خلال العقود الثلاث الماضية، وقد تضمنت خطة الكويت للتنمية 2035، التي وضعت في عام 2017 تحت شعار «كويت جديدة» **خمسة أهداف استراتيجية وهي:** تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، إعادة هيكلة وتنظيم دور الدولة بمختلف قطاعاتها بما يساعد على دعم العمل والإنتاج، وضع بنية تحتية وتشريعات مناسبة بهدف تحفيز التنمية، وتوفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية المتوازنة والهادفة

متبادلة بين السياحة والتنمية، و8 دراسات توصلت إلى نتيجة معاكسة لهذه الفرضية بان التنمية هي التي تقود السياحة وتفعيل دورها في الاقتصاد (Growth-Led Tourism, GLT)، و4 دراسات لم تتوصل إلى أي علاقة بين السياحة والتنمية. ومازالت الدراسات والأبحاث تتواصل في بحث موضوع أهمية ودور السياحة في التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة.

السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي

استمرت دول الخليج منذ اكتشاف النفط بالاعتماد عليه كمورد أساسي للدخل لفترة زمنية طويلة نسبيا، وقد استطاعت بعض هذه الدول تأسيس صناديق استثمارية سيادية لتكون رادفا للموارد النفطية، حيث أدت التقلبات في أسعار النفط خلال العقود الماضية إلى قيام بعض دول المجلس بمراجعة سياساتها الاقتصادية وتبني إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر دخلها، حيث قامت بتشجيع الصناعة السياحية التي أصبحت مصدر هام في تنويع الدخل، فقد أشار تقرير السياحة والسفر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر من قبل المركز الإحصائي لمجلس التعاون في شهر ديسمبر عام 2024، إلى أهم الإحصائيات عن قطاع السياحة في دول المجلس. وتشير تلك الإحصائيات إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد نجحت في تفعيل دور السياحة من خلال استثمارات ضخمة في المطارات والبنية التحتية والفنادق والمنتجعات وغيرها من وسائل الترفيه، ففي عام 2023 استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى في مجموعة دول المجلس باستقطاب نحو 28.1 مليون سائح اجنبي وإيرادات تبلغ نحو 51 مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية باستقطاب نحو 27.4 مليون سائح وإيرادات



المثال، يقدم بنك جرامين في بنجلاديش قروضاً متناهية الصغر للفقراء دون الحاجة إلى ضمانات، الأمر الذي يمكنهم من بدء أعمال تجارية وتحسين سبل عيشهم.

• الاستثمار المجتمعي:

تستثمر البنوك في المجتمعات المحلية لدعم التنمية الاقتصادية. وتعهّد بنك أوف أمريكا ومقره الولايات المتحدة بتقديم 1.5 تريليون دولار بحلول عام 2030 للتمويل المستدام، وسيذهب معظمها نحو الإسكان الميسر وتنمية المجتمع.

• حوكمة الشركات:

غالباً ما تضع البنوك المستدامة معايير أعلى لحوكمة الشركات، بما في ذلك تنوع مجلس الإدارة والأجور التنفيذية المرتبطة بأداء الاستدامة. وقد ربط بنك DNB، وهو أكبر بنك في النرويج، التعويضات التنفيذية بأداء البنك فيما يتعلق بأهداف الاستدامة.

• الشفافية وإعداد التقارير:

هناك ضغوط لمزيد من الشفافية في كيفية قيام البنوك بالإبلاغ عن جهودها البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويلزم توجيه التقارير غير المالية الصادر عن الاتحاد الأوروبي البنوك الكبرى بالكشف عن المعلومات المتعلقة بكيفية إدارتها للتحديات الاجتماعية والبيئية.

• التعاون والشراكات:

تتعاون البنوك مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لتضخيم تأثيرها. على سبيل المثال، تعد الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) شراكة عالمية للمؤسسات المالية التي تعمل معاً لتطوير وتنفيذ نهج منسق لتقييم انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بقروضها واستثماراتها والكشف عنها.

تغير المناخ، واستنزاف الموارد، وعدم المساواة الاجتماعية. ومن وجهة نظر القطاع المصرفي بشكل عام في أي دولة، تعني الخدمات المصرفية المستدامة النظر في التأثيرات طويلة المدى للقروض والاستثمارات والخدمات. وبالنسبة للعملاء، فإنه يترجم إلى منتجات تتوافق مع قيمهم، مثل الرهون العقارية الخضراء للمنازل الموفرة للطاقة أو صناديق الاستثمار التي تستبعد الشركات ذات سجلات الاستدامة الضعيفة. وينظر المنظمون إلى الخدمات المصرفية المستدامة كوسيلة لضمان استقرار النظام المالي من خلال تخفيف المخاطر المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية.

2 | أفكار حول الخدمات المصرفية المستدامة:

فيما يلي بعض الأفكار حول الخدمات المصرفية المستدامة:

• إدارة المخاطر:

تعمل البنوك بشكل متزايد على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في نماذج تقييم المخاطر الخاصة بها. على سبيل المثال، قد يقوم البنك بتقييم البصمة الكربونية لشركة ما قبل إصدار القرض، مع الاعتراف بأن التغييرات التنظيمية يمكن أن تجعل الصناعات ذات الانبعاثات العالية أقل ربحية في المستقبل.

• المنتجات والخدمات الخضراء:

تعمل المؤسسات المالية على تطوير مجموعة من المنتجات الخضراء، مثل السندات حيث يتم استخدام العائدات حصرياً للمشروعات البيئية. على سبيل المثال، يقدم البنك الهولندي ING «قرض التحسين المستدام» الذي يخفض أسعار الفائدة للمقترضين من الشركات الذين يقومون بتحسين تصنيف الاستدامة الخاص بهم.

• الشمول المالي:

تتضمن الأعمال المصرفية المستدامة أيضاً توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للسكان المحرومين. على سبيل

الاستدامة المصرفية جوهر العمل المالي الإسلامي.. بيت التمويل الكويتي نموذجاً

1 | حجم سوق الخدمات المصرفية المستدامة:

وتشير الأرقام إلى نمو سوق الخدمات المصرفية المستدامة بسرعة، إذ تصل قيمة سوق التمويل المستدام اليوم إلى أكثر من 30 تريليون دولار. وكمثال على حجم الطلب على سوق التمويل المستدام، ذكر خبراء أن معالجة تغير المناخ وحده قد تتطلب أكثر من تريليون دولار سنوياً على مدار الأعوام العشرين المقبلة، بينما يشير خبراء آخرون إلى أن الرقم قد يصل إلى 3.5 تريليون دولار سنوياً للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ولا شك أن هناك فوائد مالية وغير مالية لإعطاء الأولوية للاستدامة. ونظراً إلى دورها المركزي في التمويل، تتمتع البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الكويت بمكانة فريدة للاستفادة من النمو الهائل في سوق التمويل المستدام، الذي من المتوقع أن يتجاوز حجمه في العالم 50 تريليون دولار في الأعوام الخمسة المقبلة. ولعل ما يزيد من استفادة البنوك الإسلامية من هذه السوق، أنها تتمتع بسمعة قوية والتزام ومصداقية في توفير الخدمات المصرفية المستدامة، فضلاً عن كونها رائدة والأكثر موثوقية وقدرة على قيادة التمويل المستدام في الكويت.

فالشاهد هو أن العلاقة العملية المتزايدة مع التمويل الإسلامي، حولت الاستدامة من طموح مفاهيمي إلى استراتيجية ترسيخ في العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، وبات التقارب في الأفكار تقارباً متزايداً في مناهج العمل والمعايير التشغيلية. وفي سياق فهم دور البنوك الإسلامية في الاستدامة، قدّم بيت التمويل الكويتي «بيتك» - أحد المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة على مستوى العالم - نماذجاً وشواهد عديدة تعبر عن جوهر العمل المصرفي الإسلامي المتوائم مع الاستدامة.

وتمثل الخدمات المصرفية المستدامة نقلة نوعية في الصناعة المالية، والابتعاد عن تعظيم الأرباح على المدى القصير إلى المرونة والمسؤولية على المدى الطويل. كما أنه نهج يدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في استراتيجيات الأعمال وإدارة المخاطر والممارسات التشغيلية. وهذا المفهوم ليس مجرد اتجاه؛ إنها استجابة للاعتراف المتزايد بأن القطاع المالي لديه دور حاسم يلعبه في معالجة التحديات العالمية مثل



بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

في الأعوام الأخيرة، زادت الضغوط في معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة التي استرعت اهتماماً مكثفاً من دول ومؤسسات ومجتمعات للانتقال إلى ما يسمى بـ «الاستدامة». ولنجاح هذه المعالجة تأتي الحاجة إلى التمويل الذي توفره البنوك الكبيرة، تحديداً البنوك الإسلامية باعتبارها الأقرب والأكثر قدرة على اتخاذ إجراءات ذات مغزى في تعزيز مفهوم التمويل المستدام، ومعالجة القضايا المذكورة أعلاه.

ومن خلال هذه الأمثلة، من الواضح أن الخدمات المصرفية المستدامة ليست نهجاً واحداً يناسب الجميع. فهو يتطلب فهماً دقيقاً للتفاعل بين الخدمات المالية والسياق الاجتماعي والبيئي الأوسع الذي تعمل فيه. ومع تطور القطاع، سيستمر في إعادة تحديد دور البنوك في بناء مستقبل أكثر استدامة.

3 | التمويل الأخضر كقوة تحويلية في المشهد المالي العالمي:

يعكس الاعتراف المتزايد بالتحديات البيئية التي تواجه عالمنا الحالي والدور المحوري الذي يلعبه التمويل في التصدي لهذه التحديات.

ويتميز هذا التطور بالتحول من استراتيجيات الاستثمار التقليدية إلى تلك التي تعطي الأولوية للاستدامة البيئية، مع التركيز على خلق نتائج إيجابية لكل من الاقتصاد والبيئة. تعمل المؤسسات المالية والمستثمرون وصناع السياسات على توحيد جهودهم بشكل متزايد لدعم المبادرات الخضراء، مع إدراك أن الممارسات المستدامة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الربحية والفوائد المجتمعية على المدى الطويل. ويشكل دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الاستثمار شهادة على هذا التحول النموذجي، كما هي الحال مع انتشار السندات الخضراء وغيرها من الأدوات المالية المصممة لتمويل المشاريع ذات الفوائد البيئية.

- السندات الخضراء وصناديق الاستثمار:

كان ظهور السندات الخضراء أحد أهم التطورات في مجال التمويل الأخضر. هذه هي سندات الدين التي تصدرها الحكومات أو المؤسسات المالية أو الشركات خصيصاً لجمع رأس المال للمشاريع ذات الفوائد البيئية، مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإدارة المستدامة للمياه والنقل النظيف. على سبيل المثال، أصدر البنك الدولي أول سندات الخضراء في عام 2008، ومنذ ذلك الحين، نمت السوق بشكل كبير، حيث وصلت إصدارات السندات الخضراء العالمية إلى أكثر من تريليون دولار بشكل تراكمي بحلول عام 2021.

- الممارسات المصرفية المستدامة:

بدأت البنوك في دمج الاستدامة في استراتيجيات أعمالها الأساسية، حيث تقدم القروض الخضراء والرهون العقارية التي تحفز المنازل والشركات الموفرة للطاقة. على سبيل المثال، يقدم بنك الاستثمار الأوروبي «القروض العقارية الخضراء» التي توفر أسعار فائدة أقل للمنازل الموفرة للطاقة.

- أسواق الكربون وتسعيره:

يعد تطوير أسواق الكربون حجر الزاوية الآخر للتمويل الأخضر. ومن خلال تحديد سعر للانبعاثات الكربونية من خلال آليات مثل أنظمة مقايضة الكربون، تعمل هذه الأسواق على تحفيز الشركات على الحد من بصمتها الكربونية. ويعد نظام تداول الانبعاثات التابع للاتحاد الأوروبي (EU ETS) مثالاً رئيسياً، حيث يتم وضع حد لانبعاثات الكربون، ويمكن للشركات شراء أو بيع بدلات الانبعاثات حسب الحاجة.

- تقييم مخاطر المناخ وإعداد التقارير عنها:

تقوم المؤسسات المالية بشكل متزايد بتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ والكشف عنها، مع إدراك أن تغير المناخ يمكن أن يؤثر على قيم الأصول وعوائد الاستثمار. توفر فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) إطاراً للشركات للإبلاغ عن هذه المخاطر، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

- التقنيات المالية المبتكرة:

لعب ظهور التكنولوجيا المالية (fintech) أيضاً دوراً في تطور التمويل الأخضر. وقد مكنت منصات مثل التمويل الجماعي والإقراض من نظير إلى نظير مشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق من الوصول إلى التمويل الذي قد لا يكون متاحاً من خلال القنوات المصرفية التقليدية.

- الأطر السياسية والتنظيمية:

تقوم الحكومات في جميع أنحاء العالم بتنفيذ سياسات

كما ربط «بيتك» تعاملاته المالية مع الاستدامة من خلال إطلاق بطاقات ذكية مصنوعة بنسبة 85.5% من مواد بلاستيكية معاد تدويرها بمواصفات عالمية حسب معايير الاستدامة البيئية. من النماذج المهمة الأخرى عن الاستدامة التي يفخر بها «بيتك»، معرض السيارات «KFH Auto»، وهو أول مبنى صديق للبيئة ويتوافق مع معايير الاستدامة، ومزود بنظام متطور للاستفادة من الطاقة الشمسية ولتخفيض الطاقة الكهربائية المستخدمة، عدا عن الأنظمة الأخرى التي تراعي كافة جوانب الاستدامة البيئية. ولا يقتصر دور «بيتك» على الشواهد السابقة فحسب، بل تبني مبادرات تنموية صديقة للبيئة تندرج ضمن حملة KFH is Green التي أطلقها في 2021. ولهذا، وقع شركات استراتيجية مع جهات حكومية وخاصة عدة.

يقوم مشروع تطوير استراتيجية الاستدامة في «بيتك» على خطوات متكاملة يتم من خلالها رصد وتحليل وقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سواء على المستوى التشغيلي أو على مستوى استمرارية وتطوير الأعمال.

وانعكست جهود بيت التمويل الكويتي بتبنيه العديد من المبادرات في مجال الاستدامة، حيث توج بيت التمويل الكويتي الفائزين بجائزة «بيت التمويل الكويتي للاستدامة البيئية» خلال حفل تتويج مشاريع طلبة كلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت ضمن ختام معرض التصميم الهندسي الـ 47. حيث قام بيت التمويل الكويتي بمنح الجائزة لأفضل المشاريع الهندسية التي تهتم في البيئة وتركز على الاستدامة، حيث تم منحها للطلبة أصحاب المشاريع الفائزة بالمركزين الأول والثاني.

وتأتي جهود بيت التمويل الكويتي في هذا المجال، ضمن إطار الحرص على تشجيع المبادرات التي تهتم في الاستدامة والبيئة ضمن حملة Keep it Green، فيما تعكس الاستراتيجية المتكاملة لبيت التمويل الكويتي في الاستدامة والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG.

حيث إن الاستدامة موجودة لتبقى، كما يشهد التمويل الإسلامي المستدام ازدهاراً يجعل البنوك الإسلامية في وضع مؤهل للاستفادة ربحياً والقيام بدورها المسؤول اجتماعياً في آن معاً.

ولوائح لتعزيز التمويل الأخضر. على سبيل المثال، تهدف الصفقة الخضراء الأوروبية إلى جعل أوروبا أول قارة محايدة للمناخ بحلول عام 2050، ويتضمن جزء من هذه المبادرة استراتيجية لتمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص أمراً بالغ الأهمية لتوسيع نطاق التمويل الأخضر. تم إنشاء صندوق المناخ الأخضر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وهو مصمم لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ، بتمويل من مصادر عامة وخاصة.

ومن خلال هذه الآليات المختلفة، لا يدعم التمويل الأخضر الأهداف البيئية فحسب، بل يوضح أيضاً أن الاستثمارات المستدامة يمكن أن تكون مربحة ومؤثرة. ومع استمرار العالم في التصدي للحاجة الملحة إلى العمل المناخي، يمثل تطور التمويل الأخضر منارة أمل وطريقاً واضحاً إلى الأمام نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة ومرونة.



4 | بيت التمويل الكويتي.. نموذجاً:

بدايةً، ينظر «بيت التمويل الكويتي» إلى الاستثمار المسؤول اجتماعياً باعتباره فئة أصول رئيسية مهمة في مستقبل الصناعة المالية الإسلامية. وتأكيداً على ذلك، لعب «بيتك» دوراً مهماً في الاستدامة عبر «الصكوك الخضراء» حيث نجح في ترتيب عملية إصدار صكوك الاستدامة لصالح «بيتك تركيا» بقيمة 350 مليون دولار، وهو الإصدار الأول من نوعه لصكوك مستدامة تم إصداره من قبل مؤسسة مالية إسلامية، والأول عالمياً لصكوك مستدامة للشريحة الثانية لرأس المال.

وتمتد إسهامات «بيتك» في الاستدامة إلى التمويل، حيث شارك «بيتك» في تمويل مشروع الوقود البيئي التابع لشركة البترول الوطنية.

فهد الغريب: نتفوق في حلول الدفع الإلكتروني ونسعى أن نكون المنصة الرائدة في الكويت

أكد المدير العام لشركة بيزة للمدفوعات فهد الغريب أن بيزة تعتبر شريك استراتيجي يساعد التجار على تنمية أعمالهم وتحقيق نجاح أكبر في السوق، وهي تركز على الابتكار، الأمان، والتوسع لتقديم أفضل حلول الدفع الإلكتروني في الكويت، مما يساعد الشركات على النمو بسلاسة وكفاءة. وأشار إلى أن الشركة تعمل حصرًا داخل الكويت حاليًا، موضحًا أن خطط التوسع مستقبلاً قد تشمل شركات مع منصات خليجية لتوسيع نطاق خدمات الدفع. وأكد الغريب أن بيزة تضع أمان البيانات وحماية العملاء على رأس أولوياتها، من خلال تقنيات متقدمة ومعايير عالمية لضمان تجربة دفع إلكتروني آمنة وموثوقة في الكويت، كما أنها توفر حلول دفع إلكترونية مرنة وسهلة تساعد رواد الأعمال على إطلاق أعمالهم وتنميتها بكفاءة. وقد أشار الغريب إلى أن الشركات الناشئة التي تستطيع التكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص ستتمكن من النجاح والنمو في هذا القطاع التنافسي. وأكد أن الكويت تمتلك إمكانيات هائلة لجذب الاستثمار ودعم ريادة الأعمال، ولكن هناك حاجة إلى تحديث التشريعات، دعم الشركات الناشئة، والاستثمار في التكنولوجيا لضمان مستقبل مزدهر للاقتصاد الرقمي. وفيما يلي نص الحوار:

الرائدة في الكويت لحلول الدفع الإلكتروني، مقدمة خدمات متكاملة وأمنة تلبي احتياجات الشركات من جميع الأحجام. تهدف بيزة إلى تمكين التجار عبر حلول دفع متطورة تضمن السرعة، السهولة، والأمان في تنفيذ المعاملات المالية.

الرسالة: تتمثل رسالة بيزة في تقديم خدمات مالية رقمية متطورة تتيح للتجار جمع المدفوعات بسهولة من خلال منصتها، سواء عبر روابط الدفع، المتاجر الإلكترونية، أو بوابات الدفع المدمجة. تسعى بيزة إلى توفير تجربة سلسة وأمنة تعزز من نمو الأعمال التجارية، مع التركيز على الابتكار والالتزام بمعايير بنك الكويت المركزي.

ما الرسالة والرؤية التي تهدف بيزة إلى تحقيقها في سوق أنظمة الدفع الإلكتروني؟ وكيف تختلف عن المنافسين في هذا القطاع سريع التطور؟

نتفوق بيزة في قطاع الدفع الإلكتروني في الكويت بفضل حلولها المتكاملة، الأمان العالي، والالتزام بتوفير تجربة مستخدم سلسة. وهي ليست مجرد منصة دفع، بل شريك استراتيجي يساعد التجار على تنمية أعمالهم وتحقيق نجاح أكبر في السوق.

الرؤية: تسعى بيزة للمدفوعات إلى أن تكون المنصة



ميزة تركّز على الابتكار، الأمان، والتوسع لتقديم أفضل حلول الدفع الإلكتروني في الكويت، مما يساعد الشركات على النمو بسلاسة وكفاءة

ماهي أبرز الأهداف التي تسعى بيزة لتحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة؟

أبرز الأهداف التي تسعى بيزة لتحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة:

1. التوسع في السوق الكويتي

- تعزيز مكانتها كالمزود الأول لحلول الدفع الإلكتروني في الكويت.
- استقطاب المزيد من التجار والشركات من مختلف القطاعات.

2. تطوير التكنولوجيا المالية (Fintech)

- تحسين تجربة المستخدم عبر تحديثات تقنية متواصلة.
- تعزيز التكامل مع أنظمة إدارة الأعمال والمحاسبة.

3. تعزيز الأمان والحماية

- الاستثمار في أحدث تقنيات التشفير لحماية البيانات المالية.
- الامتثال الدائم لمتطلبات بنك الكويت المركزي والمعايير العالمية.

4. توسيع نطاق الخدمات

- تقديم مزيد من الحلول المبتكرة مثل إدارة الاشتراكات.
- تطوير إمكانيات الدفع عبر الأجهزة الذكية والتكامل مع حلول الـ POS الحديثة.
- 5. تحقيق شراكات استراتيجية
- التعاون مع بنوك ومؤسسات مالية لدعم التجار والمستخدمين.

باختصار تركّز بيزة على الابتكار، الأمان، والتوسع لتقديم أفضل حلول الدفع الإلكتروني في الكويت، مما يساعد الشركات على النمو بسلاسة وكفاءة.

ما هي أبرز الابتكارات التكنولوجية التي طورتها بيزة مؤخراً في مجال الدفع الإلكتروني؟ وهل هناك خطط لإطلاق منتجات أو خدمات جديدة تعتمد على تقنيات ناشئة؟

أبرز الابتكارات التكنولوجية التي طورتها بيزة مؤخراً في مجال الدفع الإلكتروني

1. تكامل سلس مع أجهزة Sunmi

- دعمت بيزة تكامل خدماتها مع أجهزة Sunmi الذكية، مما يسهل عمليات الدفع في المتاجر والمطاعم.

2. تحسين بوابة الدفع (Payment Gateway)

- تطوير بوابة دفع أكثر أماناً وسرعة تدعم مختلف وسائل الدفع، بما في ذلك بطاقات الائتمان وكبي نت.

- دعم متزايد للتكامل مع Magentog وWooCommerce وغيرها من منصات التجارة الإلكترونية.

3. إطلاق تطبيق Payzah بميزات متقدمة

- تحديث تطبيق بيزة ليشمل إدارة كاملة للمدفوعات، الحجوزات، والتحليلات المالية للتجار.

4. دعم الدفع عبر QR Code وNFC

- تقديم خيارات دفع متطورة تشمل الدفع عبر رموز الاستجابة السريعة (QR) وتقنية الاتصال القريب (NFC).
- خطط لإطلاق منتجات أو خدمات جديدة تعتمد على تقنيات ناشئة

- إدخال الذكاء الاصطناعي (AI) في تحليل المدفوعات.
- تطوير أنظمة تحليل بيانات مالية ذكية تساعد التجار في اتخاذ قرارات مالية أفضل.

كيف ترون مستقبل الدفع الإلكتروني في الكويت ومنطقة الخليج في ظل التطورات التكنولوجية السريعة؟ وهل تخطط بيزة للتوسع في أسواق جديدة؟

نمو سريع وتبني واسع للتقنيات المالية

- من المتوقع أن يشهد الدفع الإلكتروني في الكويت والخليج توسعاً كبيراً بفضل التحول الرقمي المتسارع

وزيادة اعتماد المستهلكين على المدفوعات غير النقدية.

- التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي ستعزز سرعة المعاملات المالية.

زيادة الاعتماد على المحافظ الرقمية والدفع عبر الهاتف

- من المتوقع أن تصبح المحافظ الرقمية (مثل Apple Pay وGoogle Pay) الوسيلة الأساسية للدفع، خاصة مع تطور تقنيات QR Code وNFC.

تعزيز الأمان والتشريعات المصرفية

- مع تطور تقنيات الاحتيال، سيتم تعزيز الأمن عبر معايير مثل التحقق الثنائي وتقنيات المصادقة البيومترية.

- سيواصل بنك الكويت المركزي وضع تشريعات جديدة لضمان أمان المعاملات الإلكترونية.

- وتركز بيزة على تعزيز خدماتها داخل الكويت، حيث تسعى لأن تكون المزود الرائد لحلول الدفع الإلكتروني في البلاد. على الرغم من أن بيزة تعمل حصرياً داخل الكويت حالياً، إلا أن خطط التوسع مستقبلاً قد تشمل شراكات مع منصات خليجية لتوسيع نطاق خدمات الدفع.

الأمان السيبراني هو أحد الهواجس الرئيسية في قطاع الدفع الإلكتروني. كيف تضمن بيزة حماية بيانات العملاء والمعاملات المالية؟

- تضع بيزة أمان البيانات وحماية العملاء على رأس أولوياتها، من خلال تقنيات متقدمة ومعايير عالمية لضمان تجربة دفع إلكتروني آمنة وموثوقة في الكويت، ولتحقيق ذلك فهي حريصة على:

الامتثال للوائح بنك الكويت المركزي

- بيزة حاصلة على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي، مما يعني التزامها بأعلى معايير الأمان في قطاع الدفع الإلكتروني.

التشفير المتقدم للبيانات (SSL & AES)

- جميع البيانات والمعاملات يتم تشفيرها باستخدام بروتوكول SSL 256-bit لحماية المعلومات أثناء النقل.
- استخدام تشفير AES-256 لتخزين البيانات الحساسة بأمان.

بيزة تعمل حصرياً داخل الكويت حالياً، إلا أن خطط التوسع مستقبلاً قد تشمل شراكات مع منصات خليجية لتوسيع نطاق خدمات الدفع

إدارة الوصول والتحكم بالصلاحيات

- منح المستخدمين صلاحيات محددة داخل حساباتهم، مما يمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات المالية.

ما الخطوات التي تتخذونها لتحسين تجربة المستخدم النهائي، خاصة في ظل تزايد توقعات العملاء نحو الخدمات الرقمية الفورية؟

- في ظل تزايد توقعات العملاء نحو الخدمات الرقمية الفورية، تعمل بيزة للمدفوعات على تحسين تجربة المستخدم من خلال:

واجهة استخدام سهلة وسريعة

- تصميم واجهة مستخدم بسيطة وسلسة تتيح للتجار والعملاء إتمام عمليات الدفع بسرعة.

- تجربة دفع بدون تعقيدات، مما يقلل من معدل التخلي عن المعاملات.

توفير خيارات دفع مرنة

- دعم بطاقات الائتمان الدولية وكبي نت وApple Pay، مما يتيح للعملاء اختيار الطريقة الأنسب لهم.

- الدفع عبر QR Code وNFC لتجربة دفع أسرع وأكثر راحة.

تحسين سرعة المعاملات

- تسريع معالجة المدفوعات لتتم في أجزاء من الثانية، مما يعزز رضا المستخدمين.

- تقليل الأخطاء التقنية عبر تحسينات مستمرة في البنية التحتية.

تطبيق Payzah بميزات متقدمة

- إدارة المدفوعات والتحليلات المالية عبر تطبيق بيزة بسهولة.

البيانات وحماية العملاء على رأس الأولويات، من خلال تقنيات متقدمة ومعايير عالمية لضمان تجربة دفع إلكتروني آمنة وموثوقة في الكويت

• إشعارات فورية للحوالات والمدفوعات لمتابعة النشاط المالي في الوقت الحقيقي.

دعم فني سريع واستجابة فورية

• توفير دعم فني متاح عبر الهاتف وواتساب والبريد الإلكتروني خلال أوقات العمل الرسمية.

• دليل استخدام شامل يساعد التجار في حل المشكلات بسهولة.

• إمكانية ربط المتاجر مع أجهزة Sunmi لعمليات دفع سلسلة في الفروع والمتاجر الفعلية.

• تعزيز الأمان دون التأثير على السهولة

• بيزة تركّز على تقديم تجربة دفع إلكتروني سلسلة، سريعة، وأمنة تواكب تطلعات العملاء في الكويت، مع دعم فني مستمر وتحديثات تقنية مبتكرة.

كيف تتعاملون مع شكاوى العملاء المتعلقة بفشل المعاملات أو التأخير في التسوية؟

لدينا دعم فني سريع واستجابة فورية:

• يمكن للعملاء الاتصال بنا عبر الهاتف أو المراسلة عبر واتساب • كما يمكنهم إرسال استفساراتهم عبر البريد الإلكتروني.

وعند تلقي أي شكوى بخصوص فشل معاملة أو تأخر تسوية يتم المتابعة مع القسم المالي والتحقق منها ومن ثم إبلاغ العميل بصورة فورية.

هل تعتمد بيزة على شركات مع بنوك أو مؤسسات مالية أو شركات تكنولوجيا لتعزيز خدماتها؟ وما طبيعة هذه الشراكات؟

نعم، تعتمد بيزة على شركات مع البنوك والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا لتعزيز خدماتها وتوسيع نطاق

حلول الدفع الإلكتروني التي تقدمها. لدينا شراكات مع بنك الكويت الدولي وبنك بوبيان. تهدف هذه الشراكات إلى تعزيز حلول الدفع الرقمي وتقديم خدمات مالية متطورة بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين مختلف الأنظمة المالية والتقنية لتحسين تجربة المستخدمين.

ما دور الشركة في دعم ريادة الأعمال من خلال توفير حلول دفع مرنة للشركات الناشئة؟

تدرك بيزة للمدفوعات أهمية ريادة الأعمال ودور الشركات الناشئة في تعزيز الاقتصاد الرقمي بالكويت، لذلك توفر حلول دفع إلكترونية مرنة وسهلة تساعد رواد الأعمال على إطلاق أعمالهم وتنميتها بكفاءة. يتم ذلك من خلال انشاء الحسابات بشكل سريع للشركات الناشئة التي تمتلك تراخيص رسمية من وزارة التجارة الكويتية. توفير حلول دفع متعددة كروابط الدفع الالكترونية للتحميل من العملاء بكل سهولة وسرعة، وبوابة الدفع الالكترونية للتطبيقات والمواقع الالكترونية المختلفة. بالإضافة إلى توفير متجر الكتروني متكامل يمكن للشركات الناشئة إنشاؤه وإدارته بسهولة، مع دعم وسائل الدفع المتعددة وخدمات التوصيل. وبالتالي تدعم بيزة الشركات الناشئة في الكويت من خلال حلول دفع إلكترونية متكاملة ومرنة، تتيح لهم التركيز على تنمية أعمالهم دون القلق بشأن المعاملات المالية. سواء كنت تدير متجرًا إلكترونيًا، مطعمًا، أو تقدم خدمات عبر الإنترنت، توفر بيزة لك البنية التحتية المالية اللازمة للنجاح.

ماهي النصيحة التي تقدمونها للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية لمواجهة الأزمات والتحديات؟

تواجه الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) تحديات عديدة، من التغيرات التنظيمية إلى التطور السريع في التكنولوجيا، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة. لضمان النجاح والاستمرارية، نقدم في بيزة للمدفوعات مجموعة من النصائح المهمة لمواجهة هذه التحديات بفعالية:

• التركيز على الامتثال التنظيمي والقانوني.

• تطوير بنية تحتية تكنولوجية قوية.

• ضمان أعلى معايير الأمن السيبراني.

• بناء شراكات استراتيجية.

• تحسين تجربة المستخدم والتركيز على تحسين خدمة العملاء بصورة مستمرة.

النجاح في قطاع التكنولوجيا المالية يتطلب مزيجاً من الامتثال، الابتكار، الأمان، وإدارة المخاطر بذكاء. الشركات الناشئة التي تستطيع التكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص ستتمكن من النجاح والنمو في هذا القطاع التنافسي.

ما رؤيتك لعالم الأعمال في الكويت والتحديات التي يواجهها؟ ما الذي تحتاجه بيئة الأعمال في الكويت؟

تتمتع الكويت ببيئة أعمال قوية ومحفزة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا، التمويل، والطاقة. ولكن هناك العديد من التحديات والفرص التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدعم النمو والاستدامة في السوق المحلي:

• **الإجراءات والتشريعات:** تعقيد إجراءات التراخيص وتأسيس الشركات، مما قد يبطئ من نمو المشاريع الناشئة. بالإضافة إلى الحاجة إلى إصلاحات قانونية تدعم الابتكار وريادة الأعمال.

• **محدودية الفرص للشركات الناشئة:** التمويل محدود بالمقارنة مع الدول الأخرى، رغم تحسن الفرص عبر الصناديق الاستثمارية وحاضنات الأعمال. بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى السوق بسبب احتكار بعض القطاعات الكبرى.

• **التحول الرقمي وأمن المعلومات:** الحاجة إلى تسريع عملية التحول الرقمي في العديد من القطاعات التقليدية.

الكويت تمتلك إمكانات هائلة لجذب الاستثمار ودعم ريادة الأعمال، ولكن هناك حاجة إلى تحديث التشريعات، دعم الشركات الناشئة، والاستثمار في التكنولوجيا

الشركات الناشئة التي تستطيع التكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص ستتمكن من النجاح والنمو في هذا القطاع التنافسي

• ضرورة الاستثمار في الأمن السيبراني لحماية البيانات والمعاملات المالية.

• **تحديات القوى العاملة:** نقص المواهب المتخصصة في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.

أما بالنسبة للذي تحتاجه بيئة الأعمال في الكويت للنمو هي كالآتي:

• إصلاحات تشريعية تدعم الابتكار، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تسجيل الشركات والتراخيص، وتحديث القوانين المتعلقة في التجارة الالكترونية والدفع الرقمي.

• تعزيز التكنولوجيا والابتكار من خلال دعم المشاريع الرقمية وتوفير البنية التحتية لتسريع التحول الرقمي. بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في المجالات التقنية.

• دعم الشركات الناشئة وتمويلها من خلال تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى رأس المال والاستثمارات الحكومية. وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم رواد الأعمال.

• تطوير الكفاءات البشرية من خلال الاستثمار في التعليم التقني والذكاء الاصطناعي لخلق جيل جديد كم رواد الأعمال. وتوفير برامج تدريبية ودورات متخصصة في إدارة الأعمال والتكنولوجيا المالية.

• تعزيز بيئة الأعمال الرقمية من خلال تسهيل التحول نحو المدفوعات الالكترونية وخفض الاعتماد على النقد. وزيادة الوعي حول الأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء.

الكويت تمتلك إمكانات هائلة لجذب الاستثمار ودعم ريادة الأعمال، ولكن هناك حاجة إلى تحديث التشريعات، دعم الشركات الناشئة، والاستثمار في التكنولوجيا لضمان مستقبل مزدهر للاقتصاد الرقمي. بيزة تساهم في هذا التحول عبر تقديم حلول دفع الكترونية مبتكرة تدعم التجار والشركات الناشئة في الكويت.

خطة لتصبح مليونيراً بعمر الـ 25 عاماً

وقال رائد الأعمال الأمريكي في منشور مؤخراً عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس-تويتر سابقاً- «إذا كان عليّ أن أفعل كل شيء مرة أخرى وكان هدفي أن أصبح مليونيراً بحلول سن الخامسة والعشرين، فإليك بالضبط ما سأفعله». وأضاف رائد الأعمال الأميركي محددًا 11 خطوة على النحو التالي:

الخطوة الأولى: حذف حسابي على فيسبوك

99% مما يحدث على فيسبوك قمامة، الجدل والشكوى بشأن السياسة ونشر صور تلك السيارة الجديدة باهظة الثمن لن يجعل أي شخص ثرياً.

الخطوة الثانية: الذهاب إلى الكلية بالطريقة الذكية

88% من أصحاب الملايين لديهم شهادات جامعية، الدراسة في كلية مجتمعية لمدة عامين أوليين، ثم الانتقال إلى كلية مدتها 4 سنوات (أرخص!)، التخصص في شيء مفيد وقابل للتسويق، مثل علوم الكمبيوتر أو التمويل أو المحاسبة أو الأعمال.

الخطوة الثالثة: زيادة الحد الأقصى لخطة التقاعد

الحد الأقصى لخطة التقاعد الأميركي 401 لعام 2022 هو 20500 دولاراً، وعلى مدار 50 عاماً من العمل، يصل هذا إلى أكثر من 11 مليون دولار بافتراض معدل عائد متوسط بنسبة 8%، معقياً «يبلغ حساب التقاعد الفردي ماكس روٲ 6000 دولار، وهذا يعني 3.4 مليون دولار أخرى على مدى 50 عاماً».

الخطوة الرابعة: ابدأ عملاً جديداً كل عام -إذا لزم الأمر-

إن الثراء السريع يعني امتلاك عملك الخاص، وإذا كان عليك أن تبدأ عملاً جديداً كل عام فافعل ذلك، مضيفاً «كلما زاد عدد الشركات التي تبدأها، زادت فرصك في تحقيق ربح كبير».

الخطوة الخامسة: حدد العملات المشفرة بنسبة 10% أو أقل

ف هناك الكثير من أصحاب الملايين من العملات المشفرة هذه الأيام، إذا كنت تريد بناء الثروة، فتجنب الاستثمارات عالية المخاطر مثل العملات المشفرة، معقياً «هل تريد الاستثمار على أي حال؟ حدد 10% أو أقل من محفظتك وستشكرني لاحقاً».

الخطوة السادسة: إنشاء صندوق طوارئ لمدة 6 أشهر

أود توفير 6 أشهر من نفقات المعيشة في حساب توفير

لحالات الطوارئ غير المتوقعة لن أستثمر هذه الأموال، مشيراً إلى أن «الاستثمارات ليست أموال طوارئ، قم بإعداد التحويلات المصرفية التلقائية كل شهر لبناء صندوق الطوارئ هذا».

الخطوة السابعة: عدم وجود ديون على بطاقات الائتمان

دون استثناءات

إعداد الدفع التلقائي لفواتير بطاقات الائتمان للتأكد من أنني لن أدفع دولاراً واحداً كفائدة على بطاقات الائتمان.

الخطوة الثامنة: فتح حساب وساطة

واستثمر في صناديق التقاعد ذات الاستثمارات المتنوعة السهلة والمنخفضة التكلفة.

الخطوة التاسعة: لا تؤمن بالخط

وإذا كنت تريد أن تصبح ثرياً فهناك أربعة أشياء يجب تجنب الإيمان بها: «الحظ والكرهية والامتياز والمصادفة»، معقياً «لم تجعل أي من هذه الأشياء أي شخص، في تاريخ العالم، ثرياً باستثناء الميراث وهو نادر إحصائياً».

الخطوة العاشرة: قيادة سيارة صدرت من 3 إلى 4 سنوات

إذ ستحصل على أفضل قيمة وموثوقية عند قيادة سيارة مستعملة قليلاً وعالية الجودة، معقياً «لا شاحنات، فلست قلقاً بشأن رمز المكانة، بل يتعلق الأمر بأن تكون مليونيراً يبلغ من العمر 25 عاماً بينما لا يزال أصحاب الشاحنات يعملون».

الخطوة الأخيرة: تكوين صداقات مع الأشخاص الناجحين

فلا تكره الأشخاص الناجحين ستصبح أكثر ثراءً من خلال مراقبة عاداتهم واتباع ما يفعلونه، والكرهية لا تبني الثروة، لذا تعلم من الأشخاص الأكثر نجاحاً منك.



رائد الأعمال الأمريكي ستيف أدكوك 11 خطوة لتصبح مليونيراً بعمر الـ 25 عاماً

كشف رائد الأعمال الأمريكي ومؤلف كتاب (عادات المليونير) ستيف أدكوك (Steve Adcock) عن خطة للشباب الراغبين في تحقيق الثراء في عمر مبكر، مشيراً إلى أن الخطوات الـ 11 هذه يمكن أن تجعلك مليونيراً في عمر الـ 25 عاماً. وستيف أدكوك هو خبير مالي أمريكي ومدون مشتهر بتقاعده المبكر في سن 35 عاماً بعد تحقيق الاستقلال المالي. عمل سابقاً كمطور برمجيات، واستطاع مع زوجته كورتني، التي تقاعدت في سن 33، جمع ثروة تقدر بحوالي مليون دولار بحلول عام 2016 من خلال الادخار الذكي والاستثمارات. ويركز أدكوك في كتاباته ومدوناته على تقديم نصائح عملية لتحقيق الاستقلال المالي، مستنداً إلى تجربته الشخصية التي تضمنت ادخار ما يصل إلى 70% من دخله خلال سنوات عمله.

أكدت نهال المسلم، نائب المدير العام للمنتجات في بيت التمويل الكويتي في حوار خاص مع مجلة المصارف أن قوة المرأة الكويتية ودورها المتنامي تتجلى في صناعة مستقبل القطاع المصرفي. كما أشارت نهال أن بيت التمويل الكويتي يضع تمكين المرأة في صلب استراتيجيته، حيث وصلت نسبة تمثيلها إلى 36% في فروع المؤسسة، مع خطوات واعدة مثل برنامج «فرصة» التدريبي الذي شهد مشاركة نسائية بنسبة 41% في 2024 ومن خلال مسيرتها التي بدأت في 2001 تشاركنا نهال كيف تحول الطموح والإخلاص في العمل إلى سلم صعودها لمنصب قيادي، مؤكدة أن المرأة الخليجية تمتلك مزيجاً فريداً من المرونة والمثابرة والذكاء العاطفي الذي يميزها في القيادة.

وترى نهال المسلم أن الأسلوب القيادي المثالي يعتمد على خلق بيئة عمل إيجابية تشجع على الإبداع والإنتاجية، مع إشراك الفريق في اتخاذ القرارات كركيزة لنجاحه. وفيما تسلط الضوء على التحديات، مثل إثبات الكفاءة والتوازن بين الحياة العائلية والاجتماعية والمهنية، تقدم نهال رؤية تفاؤلية لتطور حضور المرأة في القيادات المصرفية، داعية إلى استراتيجيات أكثر شمولاً لتعزيز هذا التقدم. ومع نصيحتها للشابات بالتركيز على التعلم المستمر والتفاني والثقة بالنفس، تبرز نهال كرمز للقائدة التي تجمع بين الإصرار والإلهام، مؤمنة بأن المرأة قادرة على إثراء الابتكار المصرفي بنظرتها المميزة وطموحها اللامحدود. وفيما يلي نص الحوار:

الإدارة التي تنبع من إدارتها لعائلتها والإهتمام بها، كما تتميز بالقدرة العالية على التفويض بين الأدوار المختلفة في الحياة، والقدرة على بناء العلاقات والتواصل الفعال، والاهتمام بالتفاصيل الدقيقة، وكذلك المرونة والتكيف مع التحديات، والذكاء العاطفي والدعم الاجتماعي مع القدرة على تحمل الضغوطات المختلفة.

من وجهة نظرك.. ما هو أسلوب أو نمط القيادة المفضل؟ وما تأثيره في التعامل مع العاملين؟

الأسلوب الأفضل في القيادة هو الذي يستطيع من خلاله القيادي الفصل بين الحياة الشخصية والمهنية، وخلق بيئة عمل إيجابية وتنافسية بين العاملين مما يوفر إنتاجية عالية تصب بمصلحة المؤسسة. وتنعكس هذه البيئة الإيجابية على نفوس العاملين الذين دائماً ما يبحثون عن الراحة في العمل لتشكّل لهم دافعا للإنتاج والابتكار والتطور.

وكذلك على القيادي إشراك العاملين في اتخاذ القرارات، مما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية، وعليه أيضاً أن يكون ملهما ويقوم بتحفيز الفريق لتحقيق أهداف أعلى، وأن يقدم القائد توجيهات واضحة ومحددة للفريق، وكذلك يلبي احتياجاتهم ويدعمهم لتحقيق النجاح. ومن أبرز صفات القائد أيضاً أن يكون قدوة في جميع خطواته ونموذجاً يحتذى به للموظفين.

هل يولي بيت التمويل الكويتي اهتماماً خاصاً بدعم وتمكين المرأة في قطاع الاستثمار؟ وكيف للمؤسسات الأخرى أن تدعم المزيد من النساء لتولي مناصب قيادية، بناءً على تجربتك الشخصية؟

بكل تأكيد يولي بيت التمويل الكويتي اهتماماً كبيراً بدعم وتمكين المرأة عبر توفير الفرص بالتعليم والتدريب للتطور واكتساب المهارات والتدرج في المناصب. وقطع بيت التمويل الكويتي أشواطاً كبيرة وواعدة في هذا المجال، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في فروع بيت التمويل الكويتي حوالي 36%، فضلاً عن أن توظيف النساء في برنامج فرصة التدريبي لعام 2024 بلغ حوالي 41%. إن دعم النساء لتولي مناصب قيادية يتطلب من المؤسسات وضع برنامج تمكين وتطوير متكامل يشمل العديد من الجوانب أهمها تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار، وتوفير فرص متساوية في العمل والترقيات وبرامج التدريب مثل نظرائهن من الرجال.

برأيك، ما الذي يميز القيادات النسائية بوجه عام، والمرأة الكويتية والخليجية بوجه خاص؟

من أبرز ما يميز القيادات النسائية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تحمل المسؤولية وترتيب الأولويات وحسن



نائب المدير العام للمنتجات في بيت التمويل الكويتي

نهال المسلم: الطموح والإخلاص يمهدان طريق المرأة للقيادة في القطاع المصرفي

بيت التمويل الكويتي يقود تمكين المرأة: 36% تمثيل و41% في التدريب

ما هي نظرتك لفريق العمل وما هي أساليب التعامل المفضلة لديك؟ وبرأيك ما هي الركائز التي تعزز نجاح الفريق؟

فريق العمل هو أسرة الموظف الثانية نظراً لعدد ساعات العمل التي يقضيها الموظف بين زملائه، وهذا العمل والمجهود والإنجاز يستحق كل التقدير والاحترام والتشجيع والتحفيز. ومن المهم أن نكون على يقين تام بأن نجاح فريق العمل هو من نجاح القائد وهم مكملين لبعضهم البعض، ويحصلون ثمار النجاح معاً. ولا بد من قيام القائد بحصر احتياجات الموظفين التدريبية واختيار البرامج التدريبية المناسبة لهم ليكونوا مؤهلين للوظيفة وقادرين على الإبداع. ومن أهم الركائز التي تعزز من نجاح الفريق هي وضوح الأهداف، والتنوع في المهارات والخبرات، والتواصل الفعّال بين جميع أعضاء الفريق من رؤساء ومرؤوسين بكل احترام وثقة متبادلة لتعزيز القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات.

لكل شخصية طريقة مختلفة في تحقيق النجاح.. هل لك أن تحدثنا عن ذلك من خلال مسيرتك العملية؟

طريقتي بتحقيق النجاح نابعة من الآية القرآنية «إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا»، وهو ما يدعونا ليس فقط إلى العمل، بل الإحسان والإخلاص والإتقان بالعمل. والمعادلة الثانية في تحقيق النجاح هي الطموح والرغبة في الإنجاز والثقة بالنفس مع الحرص على تطوير مهاراتي واستمرارية التعلم. شخصياً منذ بدايتي في بيت التمويل الكويتي في عام 2001 كنت قد وضعت هدفاً واضحاً بأنني أطمح إلى التميز بين زملائي وزميلاتي، ولم يكن الأمر سهلاً في ظل المنافسة الكبيرة بين نخبة من الموظفين، وبفضل الله تطوّرت وتدرّجت في مناصب عديدة، وخضت تجارب مفيدة حتى وصلت إلى منصب «نائب مدير عام المنتجات في بيت التمويل الكويتي»،

مما يؤكّد على قدرة المرأة على المنافسة وتوليّ المناصب القيادية، ويؤكد أيضاً اهتمام بيت التمويل الكويتي بتمكين المرأة ودعمها لتوليّ المناصب القيادية والمشاركة في صنع القرار.

ما الذي تركيزين عليه في هذه المرحلة لمواصلة النجاح؟

أركز كثيراً على المحافظة على بيئة العمل الإيجابية بين الموظفين لأنني أؤمن بأن البيئة الإيجابية هي أساس النجاح ومنها ينطلق الموظف نحو تحقيق الإنجازات، وهذه النجاحات تنعكس بشكل مباشر على نجاح المسؤول وتحقيق أهداف المؤسسة. ولا شك أيضاً أنني أركز على مواصلة التعليم والتدريب واكتساب مهارات جديدة.. وهذا الأمر ليس له سقف. ومن الأقوال المأثورة التي أضعها دائماً أمامي وبرأيي لا بد أن يلتزم بها كل قائد وكل مسؤول هي المقولة المشهورة التي قيلت في أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه «حكمت فعدلت فأمنت فنمت» لضمان العدا وحماية الموظفين وتوفير الأمان لهم.

كونك من القيادات النسائية في القطاع المصرفي، كيف ترين دور المرأة في تعزيز الابتكار وتطوير المنتجات المصرفية؟

تمتلك المرأة نظرة مختلفة ومميّزة بتعزيز الابتكار والتطوير، وتتّخص هذه الأدوار بنقاط عديدة منها تعزيز التنوع الفكري والإبداعي حيث إن وجود المرأة ضمن الفريق بالقطاع المصرفي يساهم بطرح حلول فريدة خصوصاً على مستوى خدمة العملاء وتعزيز تجربتهم. بالإضافة إلى ذلك، للمرأة دور هام من حيث فهم ثقافة العميلات وتحديد احتياجاتهن عبر تصميم خدمات وبرامج خاصة تتماشى مع تطلعاتهن.

ما هي التحديات الفريدة التي تواجهها النساء في المناصب القيادية بالقطاع المصرفي، وكيف تغلبت عليها في مسيرتك؟

أول تحدٍ هو إثبات قدرتها على القيادة والتطوير واتخاذ القرار، والذي يتم التغلب عليه بالعمل الدؤوب والإخلاص

المرأة في الأعمال

للشابات الكويتيات: ضعي أهدافاً واضحة واستثمري في التعلم للوصول إلى القمة

مختلفة عن التقليدي والعمل بروح الفريق الواحد مع أهمية التعلم والاستفادة من خبرات زميلاتها وزملائها، فطريق النجاح والقيادة مختلف ويتطلب جهداً إضافياً يمنحها ميزة تنافسية عن بقية الموظفين والموظفات.

ما هي الثوابت الرئيسية التي ترينها لازمة للمرأة لإحراز النجاح في مجال عملها؟

يعتمد نجاح المرأة في مجال عملها على مجموعة من الثوابت التي تساعد على التقدّم وتحقيق الأهداف، خصوصاً في مجال تنافسي مثل القطاع المصرفي، وتتمحور هذه الثوابت حول أهمية مواصلة التعليم والتطوير المستمر، لا سيما وأن المنافسة بهذا الوقت أصعب مما كانت عليه سابقاً في ظل تواجد العديد من الكفاءات، وفي ظل وجود برامج تأهيل وتدريب متقدمة. كما أيضاً من الثوابت الرئيسية لإحراز النجاح هو الطموح والرؤية الواضحة مع المرونة والقدرة على التكيف.

من وجهة نظرك، ما هي أبرز التحديات التي تواجه المرأة في عملها؟ والتحديات الخاصة بالصعود إلى المناصب الرفيعة بوجه خاص؟

الاجتهاد في العمل ومواصلة التطوير ومواكبة المستجدات يفتح الطريق إلى التدرج الوظيفي وتحقيق النجاحات، والتأكيد على أهمية أن تثق المرأة بقدراتها وإمكاناتها.

وبالرغم من ذلك، لا شك أن للمرأة ظروفاً خاصة تمثل تحدٍ لها على مستوى العمل أهمّها خلق التوازن بين التزامات المرأة العائلية والاجتماعية والمهنية، وربما المجهود المضاعف التي تبذله لتثبت أحقّيتها وكفاءتها بين زملائها الرجال في العمل.

والرغبة بالإنجاز ولأن بيت التمويل الكويتي يؤمن بدعم وتمكين المرأة ويساوي بالفرص بين الموظفين والموظفات حسب الكفاءة، فقد ساعدني ذلك أيضاً على التغلب على هذا التحدي.

إن التغلّب على التحديات بشكل عام لا يأتي بالصدفة، بل بالتخطيط والعمل الجاد، بالإضافة إلى وجود الحافز والشغف، مع التأكيد على العطاء بإخلاص والاستفادة من جميع فرص النجاح.

كيف تترين تطور حضور المرأة في القيادات المصرفية والمالية بالكويت مقارنة ببداية مسيرتك، وما الذي يمكن عمله لتعزيز هذا التقدم؟

بدأت العديد من القطاعات المصرفية وحتى الجهات الحكومية في السنوات الماضية بدعم وتمكين المرأة في مجال القيادة لإيمانهم بأهميّة وجود المرأة على طاولة اتخاذ القرار لما تملكه من نظرة مميّزة وقدرة كبيرة على تحمّل المسؤولية.

أصبح اليوم حضور المرأة في القيادات المصرفية أكثر وبتأثير أكبر، ويمكن تعزيز هذا التقدم عبر وضع استراتيجيات واضحة لتمكين المرأة وإعطائها كامل الثقة وإشراكها في اتخاذ القرارات المهمة للمؤسسة مع إطلاق برامج متخصصة تؤهّل قادة للمستقبل.

ما النصيحة التي تقدمينها للشابات الكويتيات الطامحات للوصول إلى مناصب قيادية في القطاع المصرفي؟

نصيحتي هي أن تضع كل شاتبة أهدافاً واضحة لها منذ اليوم الأول في الوظيفة فلا شيء مستحيل، وان تكون متفانية وملتزمة بعملها وتبحث عن الابتكار والإبداع والتفكير بطريقة

التحديات لا توقف النجاح: التخطيط والشغف يساعدان المرأة على إثبات كفاءتها في القيادة



على أساس سنوي في نهاية يناير 2025

5.1% ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية لتصل إلى 91.58 مليار دينار

أصدر بنك الكويت المركزي نشرة موجزة لأبرز التطورات النقدية والمصرفية المحلية يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر يناير لعام 2025 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية. وفيما يلي هذه التطورات:

أولاً التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق «الكتلة النقدية» (M1) بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.6% لتبلغ قيمته نحو 10.42 مليارات دينار في نهاية يناير 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.49 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى التراجع في رصيد عرض النقد (M1) كمحصلة للانخفاض في رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.10 مليار دينار وبنسبة 1.2% لتصل قيمته نحو 8.79 مليارات دينار من جهة، والارتفاع في رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.4% لتصل قيمته إلى 1.63 مليار دينار.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.78 مليار دينار وبنسبة 4.6% لتبلغ قيمته نحو 40.71 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 38.93 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.84 مليار دينار وبنسبة 6.5% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.6% من جهة أخرى.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من:

أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى «صافي»).

ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن

ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يناير 2025 جاء كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 2.33 مليار دينار وبنسبة 9.2% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.67 مليار دينار وبنسبة 20.9%)، وانخفض صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.33 مليار دينار وبنسبة 2.6%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 0.56 مليار دينار وبنسبة 4.1% من جهة أخرى.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط

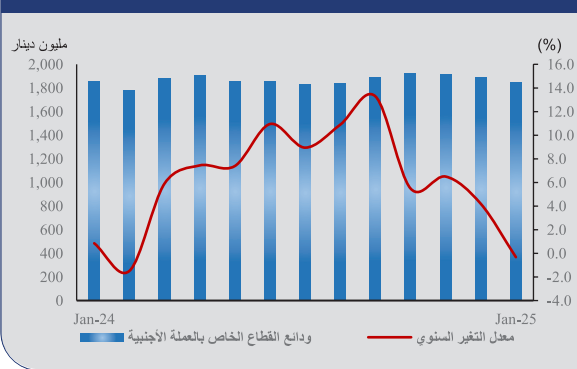
البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 4.45 مليارات دينار وبنسبة 5.1% لتبلغ قيمته نحو 91.58 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 87.13 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.77 مليار دينار وبنسبة 11.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 27.91 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.18 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتصل إلى نحو 47.40 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.40 مليار دينار وبنسبة 14.2% لتصل إلى نحو 3.21 مليارات دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من المطالب على الحكومة، وقروض للبنوك، والمطالب على البنك المركزي، ونقداً (النقد بخزائن البنوك المحلية)، ومطالب على المؤسسات العامة، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، بنسبة بلغت نحو 29.6%، و19.4%، و5.7%، و5.5%، و3.9%، و0.4%، لكل منهم على الترتيب.

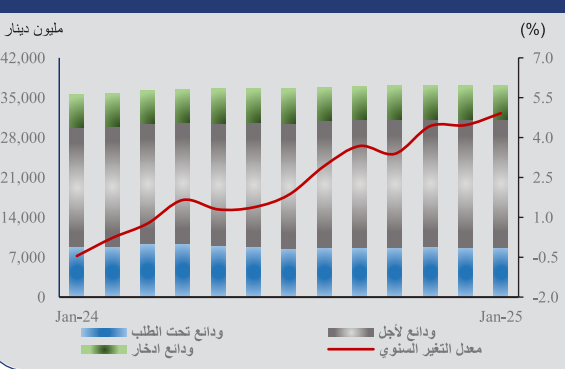
هذا، وتمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 51.8% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية يناير 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 51.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 30.5% من إجمالي

شكل (4): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



2025 مقابل نحو 37.34 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع الحكومة بنحو 0.44 مليار دينار وبنسبة 10.1% لتبلغ قيمه 4.81 مليارات دينار في نهاية يناير 2025 مقابل 4.37 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 2.3% لتبلغ قيمته نحو 7.02 مليارات دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 6.87 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 42.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.7% و 5.3% لكل منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2025.

شكل (3): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

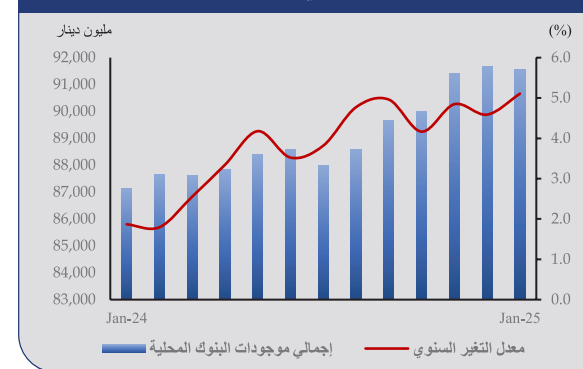


لأنشطة النفط الخام والغاز (0.23 مليار دينار، وبنسبة 11.9%)، وقروض للبنوك (0.20 مليار دينار، وبنسبة 19.4%)، والصناعة (0.11 مليار دينار، وبنسبة 4.8%)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في الخدمات العامة بنسبة 4.3% في نهاية يناير 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.34 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتبلغ قيمته نحو 50.91 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل قيمة بلغت نحو 48.57 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك كمحصلة لارتفاع في رصيد كل من ودائع القطاع الخاص «المقيم» بنحو 1.74 مليار دينار وبنسبة 4.7% حيث بلغت قيمته 39.07 مليار دينار في نهاية يناير

شكل (2): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية

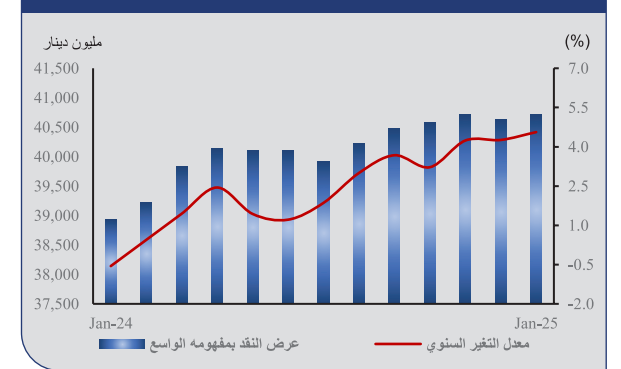


مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل قيمة بلغت نحو 47.61 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 70.7%، و 29.3% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجل الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 60.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 1.36 مليار دينار وبنسبة 4.7%، لتبلغ قيمته نحو 30.18 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل نحو 28.81 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.87 مليار دينار، وبنسبة 7.2%)، والخدمات الأخرى (0.35 مليار دينار، وبنسبة 10.3%) وشراء أوراق مالية «أفراد وشركات ومؤسسات» (0.27 مليار دينار، وبنسبة 8.1%)، والتجارة (0.24 مليار دينار، وبنسبة 7.0%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.17 مليار دينار، وبنسبة 14.0%). بالإضافة إلى الارتفاع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك (8.2 ملايين دينار، وبنسبة 29.6%) في نهاية يناير 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه

شكل (1): تطورات عرض النقد (M2)



موجودات البنوك المحلية في نهاية يناير 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى، وقروض للبنوك الأجنبية، بنحو 31.3%، و 23.6%، و 12.9%، و 11.5% لكل منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 21.6% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.67 مليار دينار وبنسبة 20.9% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.43 مليار دينار في نهاية يناير 2025 مقابل ما يعادل نحو 12.76 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لارتفاع رصيد كل من الموجودات الأجنبية بنحو 2.77 مليار دينار وبنسبة 11.0%، والمطلوبات الأجنبية بنحو 0.09 مليار دينار وبنسبة 0.8%.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.93 مليار دينار وبنسبة 4.1% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 49.54

أبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

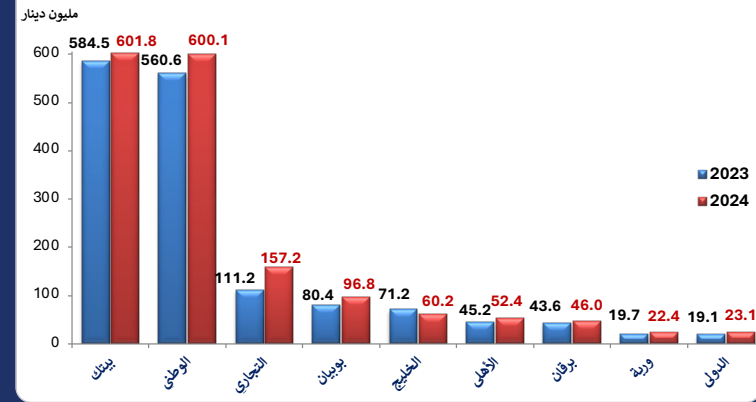
ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.6% لتبلغ قيمته نحو 40.71 مليار دينار

ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.67 مليار دينار وبنسبة 20.9%

ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.93 مليار دينار وبنسبة 4.1%

ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.34 مليار دينار وبنسبة 4.8%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص «المقيم» بنحو 1.74 مليار دينار وبنسبة 4.7%

صافي أرباح البنوك الكويتية لعام 2024



المصدر: نتائج أعمال البنوك عن عام 2024 - مجلة المصارف

أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها البنك التجاري الكويتي وبنك الكويت الوطني، حيث بلغت نسبة أرباح الوطني 65.5% من إجمالي أرباح البنوك التقليدية. غير أن مساهمة البنوك التقليدية في الأرباح سجلت ارتفاعاً طفيفاً في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 54.2% في عام 2023 إلى 55.2% في عام 2024.

«بيتك» يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية

وقد سجل بيت التمويل الكويتي أعلى صافي أرباح بين البنوك التسعة مسجلاً نحو 601.8 مليون دينار خلال عام 2024 مقارنة بنحو 584.5 مليون دينار في عام 2023 بنمو بلغت قيمته 17.3 مليون دينار ونسبته 3.0%. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 169.8 مليون دينار أي بنحو 11.6%، وصولاً إلى نحو 1.631 مليار دينار مقارنة بنحو 1.461 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل ببلوغه نحو 1.147 مليار دينار مرتفعاً بنحو 181.1 مليون دينار ونسبة 18.7%. وشهد أيضاً بند صافي إيرادات استثمار انخفاضاً بنحو 46.4 مليون دينار أو ما نسبته 25.2%، ليصل إلى نحو 137.8 مليون دينار. ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 84.5 مليون دينار أو بنحو 16.4%، وصولاً إلى نحو 600.0 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 36.8% بعد أن كانت نحو 35.3%. وارتفعت إجمالي المخصصات بنحو 14.1 مليون دينار أو بنسبة 31.8%، وصولاً إلى نحو 58.5 مليون دينار.

تلاه في المرتبة الثانية بنك الكويت الوطني ليصل إلى

600.1 مليون دينار خلال عام 2024 (ليصدر بذلك قائمة البنوك التقليدية) مقارنة بنحو 560.6 مليون دينار في عام 2023 بنمو بلغت قيمته 39.5 مليون دينار ونسبته 7.0%، وجاء ذلك محصلة لارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 7.2% أي نحو 84.4 مليون دينار، فقد بلغ نحو 1251.2 مليون دينار. وارتفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) بلغ نحو 980.0 مليون دينار، أي بارتفاع بقيمة 74.9 مليون دينار ونسبة 8.3%. وارتفعت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 166.2 مليون دينار، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراقبة) بنحو 119.1 مليون دينار، وبذلك ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 47.0 مليون دينار ليبلغ 771.6 مليون دينار. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 208.4 مليون دينار. وارتفعت إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 41.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.7%، وصولاً إلى نحو 468.0 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود مصروفات التشغيل. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 86.5 مليون دينار، أي منخفضاً بنحو 16.6 مليون دينار أو بنسبة 16.1%.

وفي المرتبة الثالثة البنك التجاري الكويتي مسجلاً نحو 157.2 مليون دينار بنمو بلغت قيمته 46.0 مليون دينار ونسبته 41.4% مقارنة بنحو 111.2 مليون دينار في عام 2023 مسجلاً

بارتفاع نسبته 8.1%

1660 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في عام 2024

سجلت البنوك الكويتية التسعة ارتفاعاً في صافي أرباحها خلال عام 2024 بلغت نسبته 8.1% وقيمه 124.6 مليون دينار لترتفع من نحو 1535.4 مليون دينار في عام 2023 إلى نحو 1660.0 مليون دينار. ويأتي هذا النمو محصلة لما سجلته كافة البنوك من زيادة في أرباحها باستثناء بنك الخليج. وتشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 36.3% من إجمالي أرباح كافة البنوك في عام 2024 مقابل 38.1% في عام 2023، فيما تشكل أرباح بنك الكويت الوطني 36.2% من إجمالي أرباح كافة البنوك في عام 2024 مقابل 36.5% في عام 2023.

صافي أرباح البنوك الكويتية - مليون دينار

	التغير		2023	2024	
	قيمة	%			
الإجمالي	124.6	8.1	1660.0	1535.4	
البنوك التقليدية	84.2	10.1	915.9	831.7	
الوطني	39.5	7.0	600.1	560.6	
التجاري	46.0	41.4	157.2	111.2	
الخليج	-11.0	-15.5	60.2	71.2	
برقان	2.5	5.6	46.0	43.6	
الأهلي	7.2	16.0	52.4	45.2	
البنوك الإسلامية	40.3	5.7	744.1	703.7	
بيتك	17.3	3.0	601.8	584.5	
بوبيان	16.4	20.3	96.8	80.4	
وربة	2.7	13.9	22.4	19.7	
الدولي	4.0	20.8	23.1	19.1	

المصدر: نتائج أعمال البنوك لعام 2024 - مجلة المصارف.

5.7% زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية (أربعة بنوك) ارتفاعاً في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 45.8% في عام 2023 إلى 44.8% في عام 2024. فقد ارتفعت الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 40.3 مليون دينار ونسبة 5.7% لتصل إلى 744.1 مليون دينار في عام 2024 مقارنة بنحو 703.7 مليون دينار في عام 2023، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة التي حققها بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان، حيث شكلت أرباح بيت التمويل الكويتي 80.9% وبنك بوبيان 13.0% من إجمالي أرباح البنوك الإسلامية.

10.1% زيادة في أرباح البنوك التقليدية

شهد عام 2024 أداءً أفضل لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بعام 2023، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 84.2 مليون دينار ونسبتها 10.1% لتصل إلى 915.9 مليون دينار في عام 2024 مقارنة بنحو 831.7 مليون دينار في عام 2023. ويعزى ذلك بشكل

أعلى معدل نمو بين كافة البنوك. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 9.8 مليون دينار ونسبة 5.8%، وصولاً إلى نحو 180 مليون دينار مقارنة بنحو 170.2 مليون دينار في عام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.6 مليون دينار ونسبة 4.1%، وصولاً إلى نحو 117.7 مليون دينار مقارنة مع 113.1 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 5.1 مليون دينار أو بنحو 11.6%، وصولاً إلى نحو 49.7 مليون دينار مقارنة بنحو 44.5 مليون دينار. من جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 9.2 مليون دينار أو بنحو 17.4%، وصولاً إلى نحو 62.2 مليون دينار مقارنة بنحو 53 مليون دينار لعام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.6% مقارنة بنحو 31.1%.

وجاء في **المرتبة الرابعة بنك بوبيان** مسجلاً نحو 96.8 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 16.4 مليون دينار ونسبته 20.3% مقارنة بنحو 80.4 مليون دينار في عام 2023 مسجلاً ثاني أعلى معدل نمو بين البنوك الإسلامي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 28.2 مليون دينار أي نحو 12.9%، ليصل إلى 246.2 مليون دينار مقارنة مع نحو 218 مليون دينار لعام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 27.9 مليون دينار أو بنسبة 16.2%، ليصل إلى 200.4 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 3.3 مليون دينار ونسبة 14.6%، بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بقيمة 3.9 مليون دينار أي بنسبة -26.0%. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 15.5 مليون دينار أي ما نسبته 14.1%، وصولاً إلى نحو 126.1 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 51.2% بعد أن كانت نحو 50.7%. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 12.5 مليون دينار أي بنسبة -39.3%، وصولاً إلى نحو 19.3 مليون دينار مقارنة بنحو 31.7 مليون دينار.

وفي **المرتبة الخامسة بنك الخليج** بقيمة 60.2 مليون دينار وتراجع بلغت قيمته 11.0 مليون دينار ونسبته 15.5%

مقارنة بنحو 71.2 مليون دينار في عام 2023. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 9.1 مليون دينار أي ما نسبته 4.8%، وصولاً إلى نحو 199.3 مليون دينار مقارنة بنحو 190.2 مليون دينار في عام 2023. ويعود الارتفاع في الإيرادات التشغيلية إلى ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.8 مليون دينار أو بنسبة 3.9%، وصولاً إلى نحو 156.2 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند إيرادات أخرى بنحو 3.7 مليون دينار أو بنحو 166.3%، ليصل إلى نحو 5.9 مليون دينار. وارتفعت إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 5.7 مليون دينار أو بنسبة 6.6%، لتصل إلى نحو 92.6 مليون دينار مقارنة مع نحو 86.8 مليون دينار في نهاية عام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات أخرى بقيمة 5.4 مليون دينار. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 46.4% مقارنة بنحو 45.6%. وارتفعت إجمالي المخصصات بنحو 14.9 مليون دينار أي بنسبة 52.3%، لتصل إلى نحو 43.5 مليون دينار مقارنة بنحو 28.6 مليون دينار.

وفي **المرتبة السادسة البنك الأهلي الكويتي** بأرباح بلغت قيمتها 52.4 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 7.2 مليون دينار ونسبته 16.0% مقارنة بنحو 45.2 مليون دينار في عام 2023. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى نحو 200.7 مليون دينار مقارنة بنحو 185 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 15.7 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.8 مليون دينار أو بنحو 4.9%، وصولاً إلى نحو 144.2 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند صافي أرباح تحويل عملات أجنبية بنحو 3.6 مليون دينار وبنحو 80.9%، وصولاً إلى نحو 8.1 مليون دينار. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 5.4 مليون دينار أو بنسبة 6.2%، لتصل إلى نحو 93.3 مليون دينار مقارنة بنحو 87.9 مليون دينار لعام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع غالبية بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 46.5% مقارنة بنحو 47.5%. وارتفعت إجمالي المخصصات بنحو 3.2 مليون دينار أو بنسبة 8.0%، لتبلغ نحو 42.7 مليون دينار مقارنة بنحو 39.5 مليون دينار.

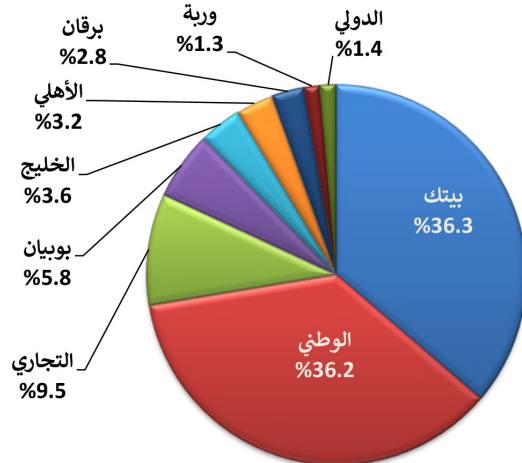
وجاء في **المرتبة السابعة بنك برقان** بقيمة أرباح بلغت نحو 46.0 مليون دينار وزيادة بلغت قيمته 2.5 مليون دينار

ونسبته 5.6% مقارنة بنحو 43.6 مليون دينار في عام 2023. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 7.3 مليون دينار أو بنسبة 3.3%، وصولاً إلى نحو 229 مليون دينار مقارنة بنحو 221.7 مليون دينار في عام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 22.5 مليون دينار أو بنحو 16.7%، وصولاً إلى نحو 157.4 مليون دينار مقابل 134.9 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي الأرباح من العملات الأجنبية بنحو 14.5 مليون دينار أو بنسبة -71.3%، وصولاً إلى نحو 5.8 مليون دينار. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 14.3 مليون دينار أو بنسبة 12.3%، وصولاً إلى نحو 130.5 مليون دينار مقارنة بنحو 116.2 مليون دينار،

نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 57.0% مقارنة بنحو 52.4%. وانخفضت قيمة إجمالي المخصصات بنحو 11 مليون دينار أو بنحو -22.6%، حين بلغت نحو 37.7 مليون دينار.

وفي **المرتبة الثامنة بنك وربة** بأرباح بلغت قيمتها 22.4 مليون دينار بزيادة قيمتها 2.7 مليون دينار ونسبته 13.9% مقارنة بنحو 19.7 مليون دينار في عام 2023. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 16.2 مليون دينار أو بنسبة 25.2%، وصولاً إلى 80.3 مليون دينار مقارنة مع نحو 64.1 مليون دينار لعام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 10.8 مليون دينار ونسبة 24.4%، وصولاً إلى نحو 54.8 مليون دينار مقارنة بنحو 44 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند ربح تحويل عملات أجنبية بنحو 3.6 مليون دينار ونسبة 398.1%، وصولاً إلى نحو 4.4 مليون دينار. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 5.4 مليون دينار أي بنسبة 13.2% وصولاً إلى نحو 46.3 مليون دينار مقارنة مع نحو 40.9 مليون دينار، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 57.7% مقارنة مع 63.8% في عام 2023. وارتفعت إجمالي

مساهمة البنوك في إجمال صافي الأرباح لعام 2024



المصدر: نتائج أعمال البنوك عن عام 2024 - مجلة المصارف

المخصصات بنحو 7.9 مليون دينار أي بنسبة 315.0%، حين بلغت نحو 10.4 مليون دينار مقارنة بنحو 2.5 مليون دينار في عام 2023.

وفي **المرتبة التاسعة بنك الكويت الدولي** بقيمة أرباح بلغت 23.1 مليون دينار ونمو قيمته 4.0 مليون دينار ونسبته 20.8% مقارنة بنحو 19.1 مليون دينار في عام 2023 مسجلاً أعلى معدل نمو بين البنوك الإسلامية. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 18.7 مليون دينار أي بنسبة 25.8%، وصولاً إلى نحو 91.4 مليون دينار مقارنة مع 72.6 مليون دينار لعام 2023. وحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 15.1 مليون دينار أي ما نسبته 28.6%، وصولاً إلى نحو 68 مليون دينار مقارنة بنحو 52.9 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 5.3 مليون دينار ونسبة 43.3%، ببلوغه نحو 17.4 مليون دينار. وارتفعت المصروفات التشغيلية بقيمة 5.2 مليون دينار أو بنسبة 11.1%، وصولاً إلى نحو 52.7 مليون دينار، نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 57.7%. وارتفعت إجمالي المخصصات بنحو 9.2 مليون دينار أو ما نسبته 196.6%، وصولاً إلى نحو 13.9 مليون دينار.

البحر: أداء قوي يثبت قدرة نموذج أعمالنا المرن والمتنوع على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية

تكيف مع الظروف

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني، حمد البحر: «استطعنا في العام 2024 تحقيق أداء قوي، يثبت قدرة نموذج أعمالنا المرن والمتنوع على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية، مدعوماً بقاعدة رأسمالية متينة وجودة أصول عالية، وسيولة مريحة، وحصافة في إدارة المخاطر».

وأوضح أن البنك حريص دائماً على الجمع بين تحقيق أفضل العوائد لمساهميهِ وتلبية احتياجات عملائهِ المتنامية، مشيراً إلى أن الاستدامة أصبحت محركاً أساسياً لتعزيز فرص نمو البنك على المدى الطويل، حيث يواصل تنفيذ العديد من المبادرات المهمة التي تدعم ممارسات الأعمال المسؤولة وتساهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي.

وأفاد البحر بأن «الوطني» يسعى خلال العام 2025 إلى تسريع جهود التمويل المستدام بما يتماشى مع هدفه لوصول محفظة الأصول المستدامة إلى نحو 10 مليارات دولار أمريكي بحلول العام 2030، كما يواصل البنك تنفيذ مبادرات مختلفة كجزء من جهوده لتحقيق الحياد الكربوني.

وذكر البحر أن بنك الكويت الوطني واصل خلال العام 2024 تعزيز مساهماته المجتمعية عن طريق إطلاق ودعم العديد من البرامج والمبادرات في مجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والبيئة والشباب والتعليم وتمكين المرأة، بما يرسخ أسس التنمية المستدامة التي تتماشى مع رؤية الكويت 2035 وخطة التنمية الوطنية، وليكرس «الوطني» بذلك موقعه الريادي



حمد البحر / رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

حريصون على الجمع بين تحقيق أفضل العوائد لمساهميننا وتلبية احتياجات عملائنا المتنامية

كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية في الكويت.

نمو مستدام

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام جاسم الصقر: «على الرغم من التوترات الجيوسياسية التي اشتدت وتيرتها إقليمياً وعالمياً خلال العام 2024 بما لها من تداعيات اقتصادية سلبية، إضافة إلى بدء المسار الهبوطي لأسعار الفائدة، واصل بنك الكويت الوطني تحقيق أهدافه بتسجيل نمو مستدام، ككله بتسجيل زيادة في صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة بما

بنمو نسبته 7.0% وتوصية بتوزيع 25 فلساً نقداً عن النصف الثاني ليلبغ إجمالي التوزيعات النقدية عن العام 35 فلساً وتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 600.1 مليون دينار في العام 2024



أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجهِ المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، حيث حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 600.1 مليون دينار كويتي (1.9 مليار دولار أمريكي) مقابل 560.6 مليون دينار كويتي (1.8 مليار دولار أمريكي) أرباحاً صافية سجلها البنك في العام 2023، بنمو بلغت نسبته 7.0% على أساس سنوي. وبلغت ربحية السهم 69 فلساً للسهم الواحد بنهاية العام 2024 مقابل 65 فلساً بنهاية العام 2023، بينما نمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية ديسمبر من العام 2024 بواقع 7.1% على أساس سنوي، لتبلغ 40.3 مليار دينار كويتي (130.9 مليار دولار أمريكي). وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 4.2% على أساس سنوي لتصل إلى 22.9 مليار دينار كويتي (74.2 مليار دولار أمريكي) بنهاية العام 2024، في حين بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 23.7 مليار دينار كويتي (76.9 مليار دولار أمريكي) بنهاية ديسمبر من العام 2024، مرتفعة بنسبة 6.4% عن مستويات العام السابق. وبلغت حقوق المساهمين 3.9 مليار دينار كويتي (12.7 مليار دولار أمريكي) بنهاية العام 2024 مسجلاً نمواً نسبته 5.9% على أساس سنوي. أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 25 فلساً للسهم كأرباح نقدية عن النصف الثاني من العام 2024 ليصبح بذلك إجمالي التوزيعات النقدية عن العام بالكامل 35 فلساً نقداً، وبذلك يعادل إجمالي قيمة التوزيعات نحو 50% من صافي الأرباح. كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%، علماً أن هذه التوزيعات المقترحة تخضع لموافقة الجمعية العمومية العادية.

متفائلون بارتفاع وتيرة ترسية المشاريع في ظل الاستقرار السياسي ونأمل أن يقرن بإقرار تشريعات تدعم النمو الاقتصادي محلياً

69

الحكومة ما يجعله أسهل وأسرع، معرباً عن أمله في أن يقرن ذلك بإقرار قوانين وتشريعات تدعم النمو الاقتصادي محلياً.

وأكد الصقر أن بنك الكويت الوطني يسعى ليكون له دور كبير في تمويل المشاريع الضخمة المرتقبة، بما يرسخ موقعه كشريك أول للحكومة في تمويل المشروعات الإستراتيجية الكبرى، مبيناً أن التحسن المتوقع في ترسية المشاريع إضافة إلى المسار الهبوطي لأسعار الفائدة سيكون له تأثير إيجابي على طلب الائتمان، سواءً لقطاعات الأعمال أو القروض الشخصية، في حين تبقى هناك بعض التحديات التي قد تكون لها تداعيات اقتصادية معاكسة، على رأسها استمرار التوترات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً.

المحاسبة المالية للكربون، كما نجح خلال العام 2024 بإصدار أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وهي أول سندات خضراء يتم إصدارها من مؤسسة مالية كويتية.

وبين أنه من منطلق إيمان البنك الراسخ بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، استمر «الوطني» خلال العام 2024 باستقطاب المواهب الشبابية، وتطويرها عبر أفضل برامج التدريب والتطوير التي تواكب المعايير العالمية، بهدف إعداد جيل مصرفي ذات مهارات عالية في جميع التخصصات، لاسيما التخصصات الرقمية التي فرضت نفسها مع تطور المعاملات المصرفية باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

البيئة التشغيلية

وبالنسبة لتوقعاته للبيئة التشغيلية في العام 2025، عبر الصقر عن تفاؤله بمواصلة ارتفاع وتيرة ترسية المشاريع بعد التحسن الذي شهدته خلال العام 2024، في ظل الاستقرار السياسي وبعد أن بات القرار بيد

الصقر: واصلنا تحقيق أهدافنا بتسجيل نمو مستدام رغم اشتداد التوترات الجيوسياسية وبدء المسار الهبوطي لأسعار الفائدة

68

نسبته 7.2% على أساس سنوي لتصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي (4.1 مليار دولار أمريكي).

وأكد الصقر أن النتائج المالية للعام 2024 تعكس الأداء التشغيلي المتميز الذي حققه البنك في قطاعات أعماله المختلفة، وعلى رأسها الأعمال المصرفية الرئيسية، لافتاً إلى أن العمليات الدولية لمجموعة بنك الكويت الوطني، إضافة إلى بنك بوبيان - الذراع الإسلامي للمجموعة - كان لهما مساهمة قوية في إيرادات المجموعة وصافي أرباحها عن العام 2024.

وأشار إلى «الوطني» استمر بتوسيع قاعدة عملائه من خلال طرح منتجات وخدمات رقمية مبتكرة بمعايير عالمية، وتوفير خدمة عملاء متميزة، مع مواصلة استثماراته في مجال التكنولوجيا والابتكار، لتأكيد تفوقه في تقديم خدمات مصرفية رقمية تعزز نموه المستقبلي المستدام، وتسهم في تعظيم القيمة المضافة ليس لعملائه ومساهميهم فقط، وإنما للمجتمعات التي يعمل فيها ولأصحاب المصالح كافة، الأمر الذي حصد البنك من خلاله العديد من الجوائز العالمية المرموقة، وعلى رأسها جائزة البنك الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم للعام 2024 من مجلة جلوبال فاينانس، وذلك للعام الثاني على التوالي.

وذكر الصقر أن مجموعة بنك الكويت الوطني تعمل على تعزيز مكانتها كشريك مالي موثوق من خلال تعميق علاقاتها مع عملائها الحاليين والعمل على اقتناص الفرص، كما تسعى إلى ترسيخ مكانتها



عصام الصقر / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

نتائج 2024 تعكس الأداء التشغيلي المتميز ونواصل استثمارنا في التكنولوجيا والابتكار ومستمررون بتأكيد تفوقنا ونعمل على تعزيز مكانة «الوطني» كشريك مالي موثوق

في تقديم خدمات الاستثمار وإدارة الثروات في المنطقة، مشيراً إلى تدشين العلامة التجارية «الوطني للثروات» خلال العام 2024 لتشكل أكبر كيان لإدارة الثروات محلياً ومن الأكبر إقليمياً.

وفيما يتعلق بالاستدامة، أوضح الصقر أن بنك الكويت الوطني قطع خلال العام 2024 شوطاً كبيراً في تنفيذ إستراتيجيته للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ما يعزز دوره الرائد في بناء غد أفضل وأكثر استدامة وازدهاراً للجميع، منوهاً إلى أن «الوطني» كان أول بنك في الكويت ينضم إلى مبادرة الشراكة من أجل

أبرز النتائج والمؤشرات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

7.2% نمو صافي الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي لتبلغ 1.3 مليار دينار

7.1% زيادة إجمالي الموجودات على أساس سنوي لتبلغ 40.3 مليار دينار

6.4% ارتفاع إجمالي القروض والتسليفات على أساس سنوي لتبلغ 23.7 مليار دينار

4.2% نمو ودائع العملاء على أساس سنوي لتبلغ 22.9 مليار دينار

3.9 مليار دينار حقوق المساهمين بارتفاع بلغت نسبته 5.9% على أساس سنوي

1.34% نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية وبلغت نسبة تغطيتها 263%

17.3% معدل كفاية رأس المال متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة



الشيخ أحمد دعيح الصباح / رئيس مجلس إدارة البنك التجاري

النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية المقررة من بنك الكويت المركزي

بنمو محفظة القروض وهوامش الربحية المستقرة، كما ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 11.6% على خلفية ارتفاع رسوم البطاقات المصرفية والتمويل التجاري والقروض. إضافة إلى ذلك، فإن الاسترداد، نتيجة حكم قضائي لصالح البنك، قد ساهمت في زيادة الربحية الصافية للبنك.

النسب الرقابية:

جاءت النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية المقررة من بنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 19.0%، ونسبة تغطية السيولة 217.7%، ونسبة صافي التمويل المستقر 111.4% ونسبة الرفع المالي 11.3%.

نسب ومعدلات الأداء:

وعلى صعيد معدلات ونسب الأداء، فإن البنك يواصل تحقيق نسب ومعدلات أداء جيدة تتناسب مع أدائه السابق وتأتي نتيجة للمبادرات الاستراتيجية التي اتخذها في السنوات الماضية، إذ بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 22.4% (2023: 16.8%) ونسبة العائد على الأصول 3.6% (2023: 2.6%) وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 34.6% ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال:

أكد الشيخ/ أحمد الصباح أن البنك مجهز بالتقنيات الحديثة بما يمكنه من تقديم أفضل الخدمات المصرفية

البنك يواصل تحقيق نسب ومعدلات أداء جيدة تتناسب مع أدائه السابق وتأتي نتيجة للمبادرات الاستراتيجية التي اتخذها في السنوات الماضية

الرقمية لعملائه، ويعود الفضل في ذلك إلى منصات الرقمية المتنوعة والمميزة.

وأضاف الشيخ/ أحمد موضحاً بعض الإنجازات البارزة على صعيد الأعمال الخاصة بالقطاع المصرفي المحلي خلال العام ومنها قيام شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة - كي نت K-Net بإطلاق نظام الدفع الفوري الجديد «ومض WAMD»، حيث يمكن للعملاء إرسال واستلام الأموال فوراً دون أي رسوم، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وأردف قائلاً إنه وتأكيداً على متانة وقوة الميزانية العمومية للتجاري، قامت وكالة موديز برفع التصنيف

توزيعات أرباح نقدية سنوية 52 فلس لكل سهم وأسهم منحة بنسبة 10% لعام 2024

البنك التجاري الكويتي: أعلى أرباح صافية في تاريخ البنك بلغت 157.2 مليون دينار

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أعلى أرباح صافية في تاريخه بمقدار 157.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 111.2 مليون دينار كويتي لسنة 2023 وبارتفاع نسبته 41.4% على أساس سنوي مقارنة، حيث بلغت ربحية السهم 87.7 فلس لسنة 2024 (2023: 59.9 فلس)، وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 40 فلس لكل سهم عن النصف سنة الثاني من 2024، وبذلك يبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للعام 52 فلس لكل سهم (متضمنة 12 فلس تم توزيعها للنصف الأول من العام)، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 10%.

الأداء التشغيلي للبنك:

وتعليقاً على هذه النتائج المالية، عبر الشيخ/ أحمد دعيح الصباح رئيس مجلس إدارة البنك عن سعادته بالنتائج المالية القوية التي حققها البنك هذه العام قائلاً: «إن الأرباح الصافية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والبالغة 157.2 مليون دينار كويتي هي الأعلى في تاريخ البنك»، مبيناً أن أرباح السنة الحالية تعكس نمواً قوياً على أساس سنوي مقارنة بلغ 46.0 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها (41.4%). وتابع مبيناً أن النتائج المالية جاءت مدفوعة بالأداء التشغيلي الجيد، حيث شهدت القروض زيادة مقدارها 376.9 مليون دينار كويتي بنسبة نمو كبيرة بلغت (15.5%) مستفيدة في ذلك من مساهمة قطاعات الأعمال (الخدمات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخزينة). وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4.1% مدفوعاً



رفع التصنيف الائتماني يعكس نجاح البنك في تطبيق استراتيجيته والتحسين الملحوظ في جودة الأصول والربحية

الائتماني لمصرفنا للودائع طويلة وقصيرة الأجل. كما قامت الوكالة برفع تصنيف البنك لتقييم المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بالأطراف المقابلة، وقد استندت تحديثات التصنيف على قرار الوكالة برفع التقييم الائتماني الأساسي والتقييم الائتماني الأساسي المعدل.

ومن المعروف أن رفع التصنيف الائتماني يعكس نجاح البنك في تطبيق استراتيجيته والتحسين الملحوظ في جودة الأصول والربحية على خلفية ارتفاع هوامش الفائدة والدخل من الرسوم والعمولات، إلى جانب الرسمة القوية والاحتياطات والمخصصات الإضافية المرتفعة التي تمنح البنك قدرات كبيرة على استيعاب أي خسائر ائتمانية. ويشير رفع التصنيف أيضاً إلى المصداقية القوية التي يتمتع بها البنك لجهة السيولة.

على صعيد آخر، نجح البنك خلال العام في استكمال برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، وذلك بعد إصدار الشريحة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 50 مليون دينار كويتي. إن المتحصلات من إصدار السندات تساهم في تعزيز قدرات البنك على تمويل المشاريع الكبرى.

وعلى صعيد الجوائز، حصد البنك جائزة ماستركارد لأكثر البطاقات مسبقة الدفع تميزاً في الكويت، خلال منتدى الشرق العربي للأعمال 2024 الذي أقيم في سنغافورة، والذي ركز على مستقبل المدفوعات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

كما حصل البنك على جائزتين مرموقتين من مجموعة براندون هول لجوائز التميز في إدارة رأس المال البشري (The Brandon Hall Group HCM Excellence Awards) ضمن فئتين هما: الجائزة الذهبية لأفضل تدريب

ميداني على رأس العمل والجائزة البرونزية لأفضل فريق تعليمي. وقد تم الإعلان عن هذه الجوائز خلال حفل توزيع جوائز التميز في إدارة رأس المال البشري السنوي الذي عقد في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر هذا التكريم بمثابة شهادة من مجموعة براندون هول على التزام البنك بالتميز وجهوده المتواصلة لدمج التعلم في جميع جوانب العمل، وخلق بيئة عمل تشجع الموظفين على التميز والابتكار.

جهود حثيثة لتوعية العملاء

وعلى صعيد توعية العملاء، يواصل التجاري دعمه لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع. وواصل البنك استخدام قنواته وحساباته الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال.

جهود البنك في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

وعن جهود البنك في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، أشار الشيخ/ أحمد الصباح أن البنك قد أطلق الكثير من المبادرات الهامة وسلط الضوء على أهم المبادرات مثل الشراكة والتعاون مع مبادرة «أهداف التطوير الداخلي»، وهي مبادرة مفتوحة غير هادفة للربح انطلقت في عام 2023 وتتخذ من السويد مقراً لها، وهي مستوحاة من أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة. وتهدف هذه الشراكة إلى الاستفادة من الإطار والموارد الشاملة المتوفرة في مبادرة أهداف التطوير الداخلي (IDG) بغرض تطوير وتعزيز مبادرات البنك التجاري الكويتي الخاصة بالاستدامة.

كما أصدر البنك تقريره للاستدامة لعام 2023 الذي

حصل البنك على جائزتين مرموقتين من مجموعة براندون هول لجوائز التميز في إدارة رأس المال البشري

الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ صباح خالد الحمد الصباح، موجهاً الشكر لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، ومن مساهمي البنك وكذلك الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل ليظل التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

شكر وتقدير

يعرض بوضوح مدى التقدم الذي حققه ضمن إطار «استراتيجية صياغة المستقبل 2022-2026». ويعكس التقرير جهود والتزام البنك بالتنمية المستدامة في ضوء خطته الاستراتيجية ورؤية الكويت 2035. كما قام البنك بتنظيم العديد من الحملات والبرامج المبتكرة طوال العام أكد من خلالها دوره الاجتماعي الرائد كمؤسسة مصرفية تهدف إلى تعزيز جهود الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

وأختتم الشيخ/ أحمد دعيح الصباح حديثه رافعاً أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر

وقد جاءت أهم المؤشرات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على النحو الآتي:

ارتفعت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك بنسبة 41.4% لتصل إلى 157.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 111.2 مليون دينار كويتي لسنة 2023.

ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 0.5% لتصل إلى 117.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 117.2 مليون دينار كويتي لسنة 2023.

ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4.1% ليصل إلى 117.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 113.1 مليون دينار كويتي لسنة 2023.

ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 11.6% ليصل إلى 49.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 44.5 مليون دينار كويتي لعام 2023.

ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 11.7% ليصل إلى 4.7 مليار دينار كويتي تقريباً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 4.2 مليار دينار كويتي تقريباً لعام 2023.

ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 15.5% لتصل إلى 2.8 مليار دينار كويتي تقريباً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 2.4 مليار دينار كويتي تقريباً لسنة 2023.



أحمد محمد البحر / رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

أحمد محمد البحر: كان 2024 عاماً حافلاً بالإنجازات البارزة لبنك الخليج، والتي انعكست في قدرتنا على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية

دينار. وازداد إجمالي الودائع بنسبة 4.3% ليصل إلى 5.6 مليار دينار، في حين ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 2.1% لتصل إلى 834 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 2024. ولا يزال رأس المال محافظاً على قوته، مدعوماً بقدرة جيدة على توليد رأس المال داخلياً. وكما في 31 ديسمبر 2024، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.2% أي أعلى بنسبة 3.2% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 17.3% أي أعلى بنسبة 3.3% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

نتائج قوية

وتعليقاً على النتائج المالية، صرح السيد أحمد محمد البحر، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «كان العام 2024 عاماً حافلاً بالإنجازات البارزة لبنك الخليج، والتي انعكست في قدرتنا على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية في ظل تحديات المشهد الاقتصادي».

وقال: «على الرغم من حالة عدم اليقين التي سادت الأسواق العالمية والمحلية، عززت المنهجية السليمة التي نعتمدها في إدارة المخاطر والتميز التشغيلي للبنك، إضافةً إلى التزامنا بتقديم الخدمات المصرفية المبتكرة لعملائنا، مكانتنا في السوق كشريك مالي موثوق به، وركيزة أساسية للنظام المالي في الكويت». وأضاف: «سعداء بأدائنا للعام 2024، فقد تمكّنّا من حل عدة تحديات متعلقة بقروض متوارثة، الأمر الذي أدى إلى تعظيم جودة الأصول لدينا وتعزيز القدرة على تحقيق النمو المستدام والقيمة المضافة لصالح جميع الأطراف لاسيما العملاء والمساهمين».

المنهجية السليمة التي نتبعها في إدارة المخاطر والتميز التشغيلي لبنك عززا مكانتنا كشريك مالي موثوق به وركيزة أساسية للنظام المالي في الكويت

واختتم السيد أحمد البحر تصريحاته بالقول: «مع دخولنا العام 2025، سوف تمكّن مبادراتنا الاستراتيجية وسعيها لتحقيق الحوكمة والتميز التشغيلي والابتكار بنك الخليج من تحقيق مستقبل زاهر. كما سنواصل دراسة جدوى تحويل بنك الخليج إلى بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق نمو مستدام لمساهميننا».

الإنجازات التشغيلية

وتعليقاً على الأداء التشغيلي لبنك الخليج، قال السيد/ وليد خالد مندني، الرئيس التنفيذي بالوكالة: «نحن فخورون بالتقدم الكبير الذي أحرزناه في العام 2024

أوصى بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم الواحد وأسهم منحة بنسبة 5%

بنك الخليج يحقق 60.2 مليون دينار أرباحاً صافية عن عام 2024

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، حيث سجل صافي ربح بمقدار 60.2 مليون دينار، مما يعكس انخفاضاً بمقدار 11.0 مليون دينار أو نسبة 15.5% مقارنة بصافي ربح بمقدار 71.2 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2023. بلغت ربحية السهم للسنة 16 فلس. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 10 فلس، أي ما يمثل 63% من نسبة التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى الاقتراح بإصدار أسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الجمعية العامة المقرر عقدها في مارس 2025.

البنك في التخفيف من المخاطر بشكل فعال والحفاظ على جودة محفظة القروض. وكما في 31 ديسمبر 2024، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 1.3%، مقارنة بنسبة 1.2% في نهاية العام السابق. ولا يزال البنك محافظاً على نسبة تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة تبلغ 340%، شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي مخصصات الائتمان 270 مليون دينار، بينما بلغت مخصصات البنك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة) 177 مليون دينار مما يعني أن البنك يتمتع بمستويات عالية جداً من المخصصات الإضافية بلغت 94 مليون دينار مما يفوق بشكل كبير المتطلبات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

وبالمقارنة مع نتائج 31 ديسمبر 2023، ارتفع إجمالي الأصول بواقع 4.3% ليصل إلى 7.5 مليار دينار، كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 5.2% ليصل إلى 5.5 مليار

وحقق البنك دخلاً تشغيلياً بلغ 199.3 مليون دينار لعام 2024 بأكمله، أي زيادة بنسبة 4.8% مقارنة بالعام السابق. كما شهد الربح التشغيلي ارتفاعاً حيث بلغ 106.7 مليون دينار، أي زيادة بنسبة 3.2% مقارنة بالعام 2023. ويعزى الانخفاض في صافي الربح للعام 2024 بأكمله إلى الزيادة في إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة التي ارتفعت بمقدار 14.9 مليون دينار للعام بأكمله مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. إلا أن إجمالي تكلفة المخصصات انخفضت بشكل كبير في الربع الرابع مقارنة بالاربع السابقة من العام 2024 وبالفترة نفسها من العام الماضي.

وبالنسبة للأداء المالي للربع الرابع من عام 2024، حقق البنك صافي ربح قدره 20.0 مليون دينار، أي زيادة وقدرها 14.8% عن الربع الرابع من العام 2023. وبلغ الدخل التشغيلي للفترة المذكورة 53.3 مليون دينار، أي زيادة وقدرها 6.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وقد ساهمت المنهجية السليمة لإدارة المخاطر لدى

وليد خالد مندني: فخورون بالتقدم الكبير الذي أحرزناه في تعزيز إمكانياتنا التشغيلية وتقديم تجارب سلسة للعملاء



وليد خالد مندني / الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج

من حيث تعزيز إمكانياتنا التشغيلية وتوفير تجارب مصرفية سلسة للعملاء، فقد حقق بنك الخليج هذا العام العديد من الإنجازات الهامة والتي تضمنت الانتهاء من المرحلة الثانية لتحديث النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية، ومباشرة العمليات في شركة «إنفست جي بي»، الذراع الاستثماري المملوك بالكامل للبنك برأس مال 10 ملايين دينار كويتي.

وأضاف: «أحرزنا نجاحاً بارزاً في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة، مما أدى إلى تبسيط العمليات وإحراز نتائج مستدامة للبنك. فمن خلال اعتماد فلسفة التحسين المستمر للكفاءة التشغيلية، نحرص على أن يصبح هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا المؤسسية».

وأشار إلى أن البنك يواصل تطبيق خطته الطموحة في تحويل شبكة فروعه المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت إلى صديقة للبيئة وبهوية جديدة، حيث تم افتتاح فرع الجديد في مدينة صباح الأحمد السكنية، وتجديد وإعادة افتتاح 6 أفرع العام الماضي، وهي مزودة بتقنيات توفير الطاقة والاستفادة من المواد المعاد تدويرها، مما يعكس التزامنا بالمسؤولية البيئية. ومن خلال تركيزنا على الابتكار وراحة العملاء كأولوية، فإن التصميم الجديد لفروعنا يعزز التجربة المصرفية لهم ويساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة في آن واحد.

تجربة العملاء

على صعيد متصل، تمكن البنك من تطوير العديد من العمليات التشغيلية في العام 2024، فقد ساهم استكمال المرحلة الثانية لترقية النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية للبنك في تمكينه من تقديم

حققنا نجاحاً ملحوظاً في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة، مما أدى إلى تبسيط العمليات وإحراز نتائج مستدامة

خدمات أكثر تميزاً للعملاء كونها مصممة بشكل خاص كي تتناسب مع احتياجاتهم المختلفة، مما يشكل معياراً جديداً في الكفاءة التشغيلية. وقد ساهم تنفيذ هذا النظام في تحسين العمليات الداخلية والارتقاء بتجربة العملاء من خلال توفير خدمات أسرع وأكثر موثوقية. هذا، ويعد إطلاق الإصدار الأحدث لتطبيق الهاتف النقال لبنك الخليج من أبرز إنجازات العام كونه يتضمن واجهة استخدام قائمة على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، ومزايا جديدة ومطورة تمكن العملاء من التعامل المصرفي بشكل آمن ومناسب، الأمر الذي يعكس التزام البنك على تحقيق الابتكار واستيفاء رضا العملاء.

الخدمات المصرفية الخاصة

وقد قام البنك بإعادة طرح الخدمات المصرفية الخاصة بهوية جديدة تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية: تنمية الثروات على المدى الطويل، وحماية الأصول، والانتقال السلس للثروة. وتعكس هذه المبادرة التزام البنك بإعادة صياغة مفهوم الخدمات المصرفية الخاصة للتأكد من حصول عملائه على حلول مالية شاملة مصممة بالشكل الذي يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم. كما جدد بنك الخليج التزامه بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيزه البوابة الإلكترونية المخصصة حصراً لهذه الشريحة، مما يوفر لها مجموعة واسعة من الخدمات تشمل طلب الحصول على التسهيلات الائتمانية، وتحويل الرواتب، وبوابات الدفع. وكذلك، من خلال قيامه بإبرام اتفاقية مع شركة Omnifintec، تمكن البنك من الارتقاء بمجموعة الحلول المالية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفريدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز دوره الهام في التنمية الاقتصادية في الكويت.

الالتزام بالتنمية المستدامة

خلال العام 2024، قطع بنك الخليج أشواطاً كبيرة في الحد من تأثيره البيئي السلبي، وتعزيز التنوع والشمولية، ودعم المسؤولية الاجتماعية. وكشف بنك الخليج عن استراتيجيته الطموحة للاستدامة بمعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة للفترة 2024-2030، والتي تحدد خارطة طريق واضحة ومؤشرات أداء رئيسية للسنوات الست المقبلة. وتركز هذه الاستراتيجية على تطبيق معايير الاستدامة وتعزيز ممارسات الحوكمة التي تعكس القيم الأساسية للبنك وتساهم في توجيه كافة جوانب عملياته المصرفية.

تصنيفات مرموقة

في العام 2024، قامت وكالات التصنيف الائتماني الكبرى بتثبيت تصنيفها القوة المالية لبنك الخليج ومرونته التشغيلية. فقد ثبّتت وكالة «فيتش للتصنيف الائتماني» تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين ثبّتت وكالة «موديز» تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A3» مع نظرة مستقبلية إيجابية. كما ثبّتت وكالة «كابيتال إنتليجنس» تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل للبنك عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، الأمر الذي يؤكد استقرار البنك وممارساته السليمة لإدارة المخاطر.

جوائز إقليمية ودولية

تم الاحتفاء بإنجازات بنك الخليج على الساحة العالمية، حيث حصد البنك 13 جائزة إقليمية ودولية، وتم الاعتراف به ضمن «أفضل 100 شركة مدرجة في المنطقة» من قبل مجلة «فوربس»، وكذلك ضمن «أفضل 100 بنك عربي» من قبل مجلة «ذي بانكر».

أبرز المؤشرات المالية الرئيسية لسنة 2024:

60.2 مليون دينار كويتي صافي أرباح العام 2024.

4.8% زيادة في الإيرادات التشغيلية إلى 199.3 مليون دينار.

3.2% زيادة في الأرباح التشغيلية إلى 106.7 مليون دينار.

5.2% نمواً في صافي القروض والسلف إلى 5.5 مليار دينار للعام 2024.

1.3% نسبة القروض غير المنتظمة مع نسبة تغطية قوية بواقع 340%.

17.3% نسبة كفاية رأس المال و15.2% نسبة الشريحة الأولى لرأس المال كما في 31 ديسمبر 2024.



طلال بهبھاني / رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي

طلال بهبھاني: النتائج المالية تأكيد لنجاح إستراتيجية المجموعة في تحقيق النمو المستدام وتقديم قيمة مضافة للمساهمين

قيمة مضافة

وبهذه المناسبة، عبر رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي السيد طلال محمد رضا بهبھاني عن سعادته بالنتائج المميزة، قائلاً «تعكس أرباح 2024 قدرتنا على النمو المستدام وتقديم قيمة مضافة للمساهمين، كما تؤكد نجاح خططنا الإستراتيجية لتطوير أعمال المجموعة وكفاءتها التشغيلية وفق أعلى المعايير، بما يساعدنا في الارتقاء بمكانتنا التنافسية في القطاع المصرفي على مختلف الأصعدة».

وأضاف بهبھاني أن عام 2024 شهد استمرار تنفيذ خطة التحول الرقمي في مختلف الإدارات والأقسام لدى مجموعة البنك الأهلي الكويتي، لافتاً إلى عقد العديد من الاتفاقيات من أجل الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوير الحلول والخدمات والمنتجات المصرفية التي يتم توفيرها للعملاء الأفراد والشركات.

وأكد أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حرصت طيلة العام 2024 على وضع خطط لمواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، بما يشمل التغيرات في أسعار الفائدة، ومستويات التضخم، والتوترات الجيوسياسية، من أجل حماية مصالحها والحفاظ على حقوق المساهمين.

تطورات عدة

وأوضح بهبھاني أن العام الماضي شهد ترقية البنك إلى السوق الأول في بورصة الكويت، فضلاً عن العودة إلى أسواق المال الدولية للمرة الأولى منذ

عام 2024 شهد استمرار خطة التحول الرقمي في مختلف الإدارات والأقسام وترقية البنك إلى السوق الأول في بورصة الكويت ونيل أكثر من 10 جوائز عالمية

2018 من خلال إصدار سندات مساندة إضافية بقيمة 300 مليون دولار ضمن الشريحة الأولى لكفاية رأس المال (AT1) بعائد يبلغ 6.5% سنوياً، حيث تجاوز حجم الاكتتاب فيه 4.5 مرة المبلغ المعروض، وبشكل يؤكد الثقة والسمعة المالية للبنك في أوساط المستثمرين والاستقرار المالي الذي يتمتع به.

وذكر أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي نجحت في نيل أكثر من 10 جوائز عالمية من قبل مؤسسات متخصصة في تقييم الأداء في مختلف القطاعات، ومن بينها الفوز بست جوائز من مجلة غلوبل فاينانس للتميز على المستوى الرقمي في دولة الكويت ومنطقة

توصية بتوزيع 10% نقداً و5% منحة على المساهمين عن عام 2024

52.41 مليون دينار كويتي صافي أرباح مجموعة البنك الأهلي الكويتي بنمو 16%

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مواصلة أدائها المتميز وتسجيل النمو في مؤشراتها المالية، بما يعكس التزامها الدائم بتوفير قيمة مضافة لجميع المساهمين والمتعاملين معها.

الأداء المالي

وحققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 52.41 مليون دينار كويتي في نهاية 2024، بنمو 16% ووصلت ربحية السهم إلى 21 فلساً بنمو 17% على أساس سنوي. وارتفع صافي الأرباح التشغيلية بنسبة 11% لـ 107.41 مليون دينار كويتي، بينما بلغ إجمالي الأصول 7.37 مليار دينار كويتي بنمو 17%، في حين وصلت ودائع العملاء إلى 4.42 مليار دينار كويتي بنمو 16%. في الوقت نفسه زادت محفظة القروض بنسبة 13% لتصل إلى 4.83 مليار دينار كويتي، كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية 9% إلى 200.75 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة (NPL) 1.23%، وقد تمت تغطيتها بمخصصات تبلغ نسبتها 460%.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) 16.94%، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 1.4% إلى 628 مليون دينار كويتي.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع 10% أي 10 فلوس نقداً و5% أي 5 أسهم لكل 100 سهم منحة على المساهمين عن عام 2024، على أن تخضع التوصية لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة في دولة الكويت.



شاركنا في العديد من الصفقات التمويلية داخل وخارج الكويت نتيجة ثقة الشركات الكبيرة بنا

وأوضح أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي عملت خلال عام 2024 على تطوير قدرات الموظفين من خلال المشاركة في العديد من البرامج التدريبية، وجذب الكفاءات الجديدة إلى فريق العمل، مع تحسين بيئة العمل وتحقيق المساواة بين الموظفين.

الفروع والمسؤولية الاجتماعية

ولفت السميّط إلى الاستمرار في خطة تطوير فروع البنك في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، فضلاً عن تعزيز العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إطلاق المزيد من الخدمات مثل قرض الرهن العقاري وعقد اتفاقية وكيل أمين لحساب الضمان العقاري وتأسيس مكتب لخدمة الشركات وغيرها.

ونوه إلى أن العام الماضي شهد رعاية فعاليات في العديد من القطاعات الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يتم تطويره باستمرار من أجل تلبية احتياجات جميع فئات المجتمع في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

واختتم السميّط تصريحه «شهد 2024 أيضاً استمرار دعم حملة (لنكن على دراية) التوعوية المصرفية من أجل تحقيق الشمول المالي في المجتمع الكويتي، من خلال تقديم محتوى توعوي مميز وهادف داخل فروع البنك وعبر منصاته الرقمية، وتنظيم العديد من الفعاليات والمسابقات للجمهور، والمشاركة في مقابلات تلفزيونية وإذاعية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت».

ابتكار الخدمات وال حلول والمنتجات الجديدة التي تجذب المزيد من العملاء إلى عائلة البنك المتنامية باستمرار».

وأفاد أن العام الماضي شهد مشاركة المجموعة في العديد من الصفقات التمويلية داخل الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، مما يعكس الثقة الكبيرة التي يتمتع بها البنك عند الشركات من أجل تلبية احتياجاتها في تطوير مشاريعها وعملياتها التشغيلية.

وأضاف السميّط أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي أطلقت خلال العام الماضي الموقع الإلكتروني بطة جديدة لتواكب التطورات التكنولوجية، جنباً إلى جنب مع تقديم العديد من الحلول الرقمية في ظل الاعتماد الكبير من العملاء على تنفيذ معاملاتهم المصرفية والمالية بطريقة آمنة وسريعة باستخدام هواتفهم وأجهزتهم الذكية على مدار الساعة.

محطات بارزة

وبين السميّط أن 2024 يعتبر من المحطات البارزة، من خلال الزيادة المستمرة في عدد العملاء الأفراد والشركات، مبيناً أنه تم التركيز على تعزيز الخدمات المقدمة لهم وتبسيطها بشكل يضمن رضاهم عند إجراء معاملاتهم المالية والمصرفية، ومكافأتهم بالعديد من الحملات الترويجية والمزايا الحصرية المخصصة لهم.

وتابع أن العام الماضي شهد إطلاق خدمة «ومض» لتحويل الأموال بشكل فوري للعملاء بالتعاون مع شركة كي نت، وخدمة التحويل بعملة الرينيمبي الصينية (اليوان) للشركات، إلى جانب تقديم العديد من الباقات الخاصة لمختلف شرائح العملاء مثل باقة «التاجر بلس» لخدمة التجار ومساعدتهم على تنمية عملياتهم ومشاريعهم، وباقة موظفي القطاع النفطي وغيرها.

عبد الله السميّط: متابعة التطورات المحلية والعالمية والدخول في مشاريع تمويلية جديدة ساعدنا في الحفاظ على النمو المستدام بمؤشراتنا المالية

الشرق الأوسط، وجائزتي أفضل بنك في حماية العملاء ومكافحة عمليات الاحتيال وأفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في مصر من مجلة ميد، إضافة إلى 5 جوائز من إنترناشيونال بيزنس في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، إلى جانب التكريم كأفضل بنك في علاقات المستثمرين وتطبيق معايير الحوكمة في دولة الكويت من إنترناشيونال فاينانس وغلوبل إيكونوميكس على التوالي وغيرها.

وتابع بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي واصلت في الوقت نفسه الحفاظ على تقييمها الائتماني المرتفع بدرجة A من فيتش وA2 من موديز، مما يؤكد صلابة المركز المالي للمجموعة وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة.

تكامل العمليات

وبين رئيس مجلس الإدارة أن المجموعة عملت على تحقيق التكامل في عملياتها داخل دولة الكويت وفي جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال طرح الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية الجديدة لجميع شرائح العملاء.

وكشف بهبهاني عن البدء بتطبيق إستراتيجية المجموعة الخاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والتي تمتد لفترة 5 سنوات، والتي تهدف إلى تعزيز النمو المستدام وتقليل الأثر البيئي لعمليات البنك ضمن دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة في السوق، لافتاً إلى إصدار تقرير الاستدامة السنوي الرابع



عبدالله السميّط / الرئيس التنفيذي لمجموعة
البنك الأهلي الكويتي بالوكالة

الذي استعرضت المجموعة من خلاله أبرز التطورات في مختلف عملياتها وأنشطتها في جميع الأسواق التي تعمل بها.

علاوة على ذلك، ذكر أن شركة ABK Capital (الذراع الاستثماري لمجموعة البنك الأهلي الكويتي) عملت على تطوير منتجاتها وإطلاق العديد من المحافظ الاستثمارية الجديدة وعقد شراكات عالمية، وتقديم مزايا استثنائية للعملاء سعياً منها لتعزيز حضورها في قطاع الاستثمار ومواكبة التطورات على هذا الصعيد.

استمرار النجاح

من جهته، قال السيد عبد الله السميّط الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة «نجدنا مرة أخرى خلال عام 2024 في تحقيق النمو بمؤشراتنا المالية نتيجة مواكبتنا الدائمة للتطورات في الأسواق المحلية والعالمية، والدخول في عمليات تمويلية بعد دراستها بدقة، بالإضافة إلى



الشيخ محمد ج. الصباح
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي

محمد الجراح: النتائج المالية تعكس إستراتيجية البنك الفاعلة التي تركز على الابتكار المستمر

على حد سواء، مع الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة والشفافية. واختتم الجراح حديثه بالإشارة إلى أن النتائج الإيجابية للبنك لم تكن لتتحقق لولا الجهود المبذولة من فريق العمل المتميز، والدعم المستمر من المساهمين الكرام، مؤكداً على التزام البنك بالاستثمار في تطوير بنيته التحتية خاصة التكنولوجية والرقمية وكوادره البشرية وخطته المستقبلية لمواكبة تطلعات السوق مع الالتزام بمسؤوليته الاجتماعية لتحقيق قيمة مستدامة للجميع.

ابتكار ونمو مستدام

بدوره، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ KIB، السيد/ رائد جواد بوخمسين: «تعتبر نتائج هذا العام خطوة فارقة في مسيرتنا، حيث نواصل تحقيق تقدّم استراتيجي يركز على الابتكار والنمو المستدام. لقد مكّننا هذا التوجه من تعزيز قدرتنا التنافسية بشكل ملحوظ، من خلال تحسين محفظتنا التمويلية واستخدام الحلول الرقمية المبتكرة التي تواكب تطورات السوق».

وأضاف بوخمسين: «لقد استطاع البنك تحقيق توازن مثالي بين تنمية المحفظة الاستثمارية وتوسيع نطاق خدماته المصرفية، مما ساهم في ارتفاع الإيرادات التشغيلية بشكل ملحوظ. وتعكس هذه النتائج الأداء اللافت للمجموعة والنمو في بعض المؤشرات المالية الرئيسية، مما يجسد نجاح استراتيجيتنا والتزامنا بأعلى وأفضل المعايير في القطاع المصرفي».

وفيما يتعلق بالأداء المالي لـ KIB، أشار بوخمسين إلى ارتفاع صافي الإيرادات التمويلية خلال العام 2024 بنسبة 29% لتصل إلى 68 مليون دينار مقارنة بمبلغ

النجاح لا يقاس فقط بالأرقام بل بالقدرة على استشراف المستقبل واستدامة الأداء

52.9 مليون دينار خلال العام 2023. كما ارتفعت إيرادات الأرباح والعمولات بنسبة 43% لتصل إلى 17.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 12.2 مليون دينار. حيث ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وصولاً إلى 91.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 72.6 مليون دينار خلال العام 2023 وبنسبة نمو 26%.

وحول المركز المالي للبنك، أشار بوخمسين أن حسابات المودعين نمت بنسبة 30% لتصل إلى 2.75 مليار دينار كما في نهاية العام 2024 مقارنة في 2.12 مليار دينار في 2023، في حين ارتفعت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك بنسبة 4% لتصل إلى 348 مليون دينار. مشيراً إلى أن KIB حافظ على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازل III حيث بلغت 18.38% كما 31 ديسمبر 2024.

سجلت نمواً بنسبة 21% والتوصية بتوزيع أرباح 5 فلس نقدي و5% أسهم منحة

مجموعة KIB تحقق أرباحاً بمبلغ 23.1 مليون دينار بنهاية العام 2024

أعلن الشيخ محمد ج. الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB)، عن النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، حيث حقق KIB صافي أرباح عائدة على المساهمين بمبلغ 23.1 مليون دينار، وبنسبة نمو 21% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بربحية 11.04 فلس للسهم، في حين ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 26% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2023 لتصل 91.4 مليون دينار في نهاية العام 2024.

سجلت محفظة الاستثمارات المالية والمتركة على الصكوك مرتفعة الجودة، ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة نمو 42% وبمبلغ 150.7 مليون دينار، لتصل إلى 513.4 مليون دينار كما في نهاية العام 2024، مقارنة بمبلغ 362.7 مليون دينار في 2023. ومن جانب توزيعات الأرباح على المساهمين، أفاد الجراح بأن مجلس إدارة KIB قرّر التوصية على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم الواحد وأسهم منحة مجانية بواقع 5% من رأس المال المصدّر والمدفوع. تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة لمساهمي البنك والجهات الرقابية المختصة.

وأضاف الجراح أن النمو الذي حققه البنك خلال العام 2024 جاء نتيجة لتركيزه على تعزيز محفظته التمويلية وتنويع استثماراته، الأمر الذي يساهم في تحقيق استقرار مالي طويل الأمد. وأوضح أن البنك ملتزم بالمساهمة الفعّالة في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال دعمه لعدد من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال، إلى جانب العمل على خلق قيمة مستدامة للمجتمع والعملاء والمساهمين

وبهذه المناسبة، أكد الجراح أن النتائج المالية التي حققها KIB تعكس استراتيجية البنك الفعّالة التي تركز على الابتكار المستمر وتحقيق التميز في تقديم الخدمات المصرفية، وقدرته على التكيف مع متغيرات السوق والمنافسة، إلى جانب قوة مركزه المالي وقاعدة رأسماله المتينة والمستقرة. وأضاف الجراح: «نحن في KIB نؤمن أن النجاح لا يقاس فقط بالأرقام، بل بالقدرة على استشراف المستقبل واستدامة الأداء، ولذلك نحن نستثمر بشكل كبير في البنية التحتية خاصة التكنولوجية والرقمية وتطوير الكوادر البشرية لضمان تلبية احتياجات عملائنا بأعلى مستوى في ظل التحديات المتسارعة للسوق».

وفيما يتعلق بالبيانات المالية خلال العام 2024، أشار الجراح إلى نمو إجمالي الموجودات بنسبة 9% لتصل إلى 3.92 مليار دينار مقارنة بمبلغ 3.62 مليار دينار في نهاية العام 2023، حيث جاء هذا بشكل رئيسي نتيجة النمو في حجم المحفظة التمويلية بنسبة 14% لتصل إلى 2.85 مليار دينار كما في نهاية العام 2024 مقارنة بمبلغ 2.49 مليار دينار كما في نهاية العام 2023. كما

وشمال أفريقيا 2024»، من مجلة كابيتال فاينانس إنترناشيونال، إلى جانب جائزة «أفضل المنتجات المصرفية للأفراد للعام 2024» من قبل مجلة «وورلد فاينانس»، وذلك عن إنجازه لعملية تجديد تطبيق KIB موبايل، بالإضافة إلى جائزة «التميز والإنجاز المصرفي في الابتكار المالي والتقني والقيادة الرقمية في الكويت لعام 2024» من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

كما أعلنت الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية (AAMBFS) عن تعيين الشيخ محمد الجراح الصباح رئيساً لمجلس أمنائها. وتعد الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية إحدى أبرز المؤسسات التعليمية الرائدة في العالم العربي، حيث تسهم في إعداد نخبة من الكفاءات المهنية في قطاعات المال، المصارف، والإدارة.

وفي ختام تصريحهما، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بدور بنك الكويت المركزي الرقابي والإشرافي المتميز ومساندته الدائمة كما تقدماً بالشكر لهيئة أسواق المال على دورها الداعم لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت. كما أشادا بالجهود الحثيثة التي تبذلها كافة فرق العمل في KIB، ومساهماتها في تحقيق هذه النتائج، معربين عن خالص تقديرهما لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للدعم المستمر والتوجيه الحكيم نحو مواصلة تعزيز مركز KIB المالي.

مؤشرات مالية:

نمو حجم الموجودات وصولاً إلى 3.92 مليار دينار

نمو حجم المحفظة التمويلية وصولاً إلى 2.85 مليار دينار

نمو حسابات المودعين وصولاً إلى 2.75 مليار دينار بنسبة 30%

نمو صافي الأرباح العائدة على مساهمي البنك بنسبة نمو 21%

تحسين الخدمات وابتكار حلول جديدة

وشهد KIB خلال العام 2024 تقدماً ملحوظاً في تطوير خدماته المصرفية ومنتجاته الرقمية إلى جانب ابتكار حلول مالية جديدة ترتقي بتجربة العملاء بشكل مستمر، وتلبي احتياجاتهم المتغيرة وتمكّنهم من إدارة شؤونهم المالية وإجراء المعاملات بشكل آمن في كل الأوقات، وذلك انطلاقاً من استراتيجيته الشاملة نحو التحول الرقمي والابتكار والنمو الرقمي المستدام بما يواكب أحدث التطورات الذي يشهدها القطاع المصرفي بشكل عام، وبما يتماشى مع شعاره المؤسسي «بنك للحياة».

المسؤولية الاجتماعية

نفّذ البنك خلال العام 2024 مبادرات مهمة عدة ترسّخ موقعه كأحد رواد التنمية المجتمعية في مختلف المجالات، وذلك في إطار برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية. وتأتي على رأس تلك المبادرات، مواصلة دعمه، للعام الرابع على التوالي، لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لتعزيز أهداف برنامجه المجتمعي والمساهمة في نشر الثقافة المصرفية والمالية بين كل من شرائح المجتمع حيث ركّز البنك على اختيار أماكن استراتيجية مثل المجمعات الحيوية للوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع إلى جانب مواصلة نشر رسائله التوعوية عبر وسائل الإعلام وقنواته البنك الرقمية.

جوائز مرموقة وتكريمات مميّزة

واصل KIB تعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي بحصوله على جوائز مرموقة، منها جائزة «أفضل مزوّد للحلول العقارية في الشرق الأوسط

رائد بوخمسين: النتائج خطوة فارقة بمسيرتنا ونواصل تحقيق تقدم إستراتيجي ونمو مستدام

إصدار صكوك بـ 300 مليون دولار أمريكي

سلّط بوخمسين الضوء على الإنجازات البارزة التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من العام 2024، مشيراً إلى قيام البنك بالنجاح في إصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى الإضافية من قاعدة رأس المال بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، وبمعدل ربح سنوي قدره 6.625%. لاقي هذا الإصدار إقبالاً من المستثمرين حيث وصل الاكتتاب إلى أكثر من ضعف حجم الصكوك المصدرة، إذ كان التسعير النهائي يمثل أقلّ فرق سعر لصكوك الشريحة الأولى الإضافية على مستوى العالم في تاريخ الإصدار، حيث بلغ 195 نقطة أساس فوق عائد الخزنة الأمريكية. وقد تم استرداد صكوك الشريحة الأولى والمصدرة في عام 2019 بشكل كامل من خلال ممارسة خيار الاستدعاء للصكوك في 2024.

تأسيس «الدولي انفست للاستثمار»

وأضاف أن البنك أعلن خلال العام 2024 عن الإطلاق الرسمي لذرعه الاستثمارية، شركة الدولي انفست للاستثمار (KIB Invest)، لمزاولة أنشطة الاستثمار الإسلامي وتقديم مجموعة متكاملة من الحلول الاستثمارية المصممة لتلبية الاحتياجات المتجددة للعملاء، وذلك بفضل فريق متخصص يتمتع بخبرة كبيرة في الأسواق المحلية والخليجية والعالمية.

والجدير بالذكر بأن الشركة شاركت بدور مدير إصدار رئيسي لإصدار الصكوك السيادية التي طرحتها مملكة البحرين مؤخراً بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي لأجل 7 سنوات، حيث إن حجم الطلب على الصكوك تجاوز 2.8 ضعف الحجم المستهدف، معرباً عن فخره بأن KIB In-



رائد جواد بوخمسين / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

المؤشرات الرئيسية تجسّد نجاح إستراتيجيتنا والتزامنا بأعلى المعايير المصرفية

vest أصبحت شريكاً موثقاً لمؤسسات ومستثمرين كبار في الأسواق الخليجية.

توسيع شبكة الفروع

في إطار حرص KIB على توسيع شبكة فروعها ليكون أقرب إلى عملائه في مختلف مناطق الكويت، افتتح البنك فرعاً جديداً في منطقة صباح السالم بتصميم عصري ومبتكر، وبمواصفات تقنية متطورة تتوافق مع استراتيجية تعزيز بنيته التحتية الرقمية، كما افتتح فرعاً الثامن عشر الجديد في منطقة مبارك الكبير، بتصميم حديث ومبتكر مزوّد بأحدث التقنيات المصرفية، في خطوة تعكس التزام البنك بتطوير بنيته التحتية الرقمية، وتعزيز نطاق خدماته.

مواصلاً الحفاظ على أدائه المستقر وموقعه الريادي في السوق

بنك برقان يسجل نتائج مالية جيدة في 2024

أعلن بنك برقان عن نتائجه المالية للعام 2024 والمنتهي في 31 ديسمبر 2024. ويعكس الأداء الجيد للبنك في عام 2024 التزامه الراسخ بتنفيذ استراتيجيته بفعالية، مما أسهم في تحقيق نمو متسارع وأداء مالي جيد ومستدام، مع الحفاظ على جودة أصول عالية ومستويات رأسمال جيدة. وقد سجل البنك أرباحاً صافية بلغت 46 مليون دينار في 2024، مقارنة بـ 44 مليون دينار في العام السابق، مما يمثل نمواً ملحوظاً بنسبة 7% على أساس سنوي. ويعزى هذا الأداء بشكل رئيسي إلى تنوع مصادر الإيرادات ومرونتها، إلى جانب نمو الأصول وانخفاض تكلفة الائتمان. وسجل البنك إجمالي إيرادات بلغت 229 مليون دينار خلال العام 2024، بنمو 3% على أساس سنوي، بفضل النمو في صافي الدخل من الفوائد بنسبة 17% والذي بلغ 157 مليون دينار، نتيجة لارتفاع صافي هامش الفائدة بنحو 20 نقطة أساس على أساس سنوي، ليصل إلى 2.3%. ويعزى ارتفاع هامش صافي الفائدة إلى النمو في الأعمال والأنشطة وارتفاع الهوامش. وظلت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد خصم المبالغ المستردة، عند مستوى منخفض جداً بلغ 14 نقطة أساس فقط، مما يؤكد متانة محفظتنا الائتمانية. وفيما يتعلق بالخسائر المرتبطة بتطبيق معيار (IAS 29) التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المفرط، فقد شهدت تراجعاً كبيراً في عام 2024 لتصل إلى 24 مليون دينار، مقارنة بـ 32 مليون دينار في العام السابق، مما يمثل تحسناً بنسبة 25% على أساس سنوي. ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى تراجع مستوى التضخم في تركيا إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى.

مواصلة مسار النمو

وواصل بنك برقان مساره في نمو الأصول التي وصلت إلى 8.2 مليار دينار بنهاية 2024، بزيادة وقدرها 10% على أساس سنوي، وكذلك سجلت محفظة القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة 6% على أساس سنوي إلى 4.5 مليار دينار، مدفوعة بشكل رئيسي بنمو محفظة القروض في الكويت والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 7% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 10% على أساس سنوي إلى 4.9 مليار دينار كما في نهاية العام 2024. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة والمنافسة القوية في السوق، تمكن البنك من الاستفادة من قوة أنشطته لجذب ودائع جديدة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) حيث زاد حجمها بنحو 5% على أساس سنوي.

وحافظت المجموعة على جودة أصولها خلال العام 2024،

حيث بلغ معدل القروض المتعثرة 1.8% ما يعكس تحسناً بمقدار 20 نقطة أساس على أساس سنوي. كما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 162%. كما حافظ بنك برقان خلال العام 2024 على مستويات رأس مال جيدة، حيث بلغت نسبة حقوق ملكية المساهمين 12.6% (CET1)، ومعدل كفاية رأس المال بنسبة 18.6%، مقارنة بالحدود الدنيا للمتطلبات الرقابية البالغة 10.5% و 14.0% على التوالي. وخلال الربع الرابع من العام 2024، ظلت نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) عند مستويات صحية جداً، حيث بلغت 153% و 116% على التوالي، وهما أعلى من المتطلبات الرقابية البالغة 100%. وعلى ضوء الأداء في 2024، أوصى مجلس إدارة بنك برقان بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 6 فلوس للسهم الواحد، بالإضافة إلى أسهم منحة بنسبة 5% عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وتخضع تلك التوزيعات

الشيخ عبدالله الناصر: تحقيق نتائج جيدة.. إنجاز يعزز من قدرتنا على تقديم قيمة مستدامة لمساهميننا وعملائنا وموظفينا

المقترحة لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية. وفي تعليقه على هذه النتائج المالية، صرح رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان، الشيخ عبدالله ناصر الصباح: «يسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، أن أعلن عن نجاحنا في تحقيق هذه النتائج التي تعكس أداءً جيداً. هذا الإنجاز يعزز من قدرتنا على تقديم قيمة مستدامة لمساهميننا وعملائنا وموظفينا، إضافة إلى مجتمعنا ككل. إن النمو المستمر الذي يشهده بنك برقان يؤكد فعالية استراتيجيتنا ورؤيتنا الطموحة. وسنواصل العمل لترسيخ مكانة البنك كأحد أكثر البنوك تطوراً ووحداً في الكويت». وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن النمو المستدام لبنك برقان وتميزه المتواصل في تقديم خدمات مصرفية متطورة يعكسان قدرته على تحقيق توازن فعال بين التزامه بالتوسع في الأسواق، تسريع التحول الرقمي، تعزيز البنية التحتية، تحسين العمليات التشغيلية بشكل مستمر، الاستثمار في تطوير رأس المال البشري، النجاح في إدارة المخاطر، وتعزيز الأمن السيبراني. وتؤكد التصنيفات الائتمانية الممنوحة للبنك من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، متانة المركز المالي لبنك برقان ومكانته الرفيعة. وخلال العام 2024، ثبتت كل من وكالة كابيتال إنتلجنس (CI Ratings) وفيتش وموديز وستاندر آند بورز تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزامات طويلة الأجل عند درجة «A+» و«A» و«Baa1» و«BBB+» على التوالي (حافظ على نفس تصنيفات 2023). وكذلك رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية تصنيف بنك برقان - تركيا (BBT) لقدرة المصدر على الوفاء بالتزامات طويلة الأجل بالعملات الأجنبية من B إلى BB-، وتصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزامات طويلة الأجل بالعملات المحلية



الشيخ/ عبدالله ناصر الصباح/ رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان

من B+ إلى BB-، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتأكيداً على متانة ملفه الائتماني، نجح بنك برقان في إصدار أوراق مالية دائمة (سندات) ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 150 مليون دينار، حيث يعد الأول من نوعه الذي يقوم به بنك لسندات دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بالدينار الكويتي. وتجاوز حجم الاكتتاب به المبلغ المستهدف، مما يعكس اهتمام المستثمرين بهذا الإصدار وملف البنك الائتماني. ويأتي هذا الإصدار ضمن استراتيجية التمويل الشاملة للبنك، والتي شملت إصدار سندات ضمن الشريحة الأولى لرأس المال (AT1) بقيمة 150 مليون دينار، إلى جانب استرداد أوراق مالية دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 500 مليون دولار الصادرة في العام 2019 في تاريخ الاستدعاء الأول. وتقديراً لأدائه ومكانته المتميزة كشريك مصرفي موثوق لكافة شرائح عملائه، أعلن بنك برقان حصوله على لقب أفضل بنك محلي في الكويت، وذلك ضمن نتائج استبيان مجلة يوروموني تريد فاينانس للعام 2024. إضافة إلى ذلك، تم تصنيف بنك برقان في المرتبة 35 ضمن قائمة مجلة ذي بانكر لأفضل 100 بنك عربي لعام 2024، كما جاء ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 شركة

مصادر الإيرادات، وقع بنك برقان اتفاقية مع شركة الخليج المتحد القابضة لشراء كامل حصتها في بنك الخليج المتحد، بقيمة 190 مليون دولار، بعد الحصول على الموافقات النهائية من الجهات الرقابية من الكويت ومملكة البحرين. ومن المتوقع استكمال هذه الصفقة خلال الربع الأول من عام 2025، مما سيمكن بنك برقان من دخول قطاعات ذات فرص نمو مرتفعة مثل الاستثمار والتمويل الإسلامي، وخلق فرص مجزية في البيع المتقاطع والبيع المكمل، إضافة إلى تحقيق وفورات متنوعة من تكامل العمليات والأنظمة التشغيلية للكيانين. وأكد البنك التزامه بالمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية في الكويت من خلال توقيعه مذكرة تفاهم مع الشركة الكورية لتمويل الإنشاءات (Korea Finance for Construction KFINCO)، ليصبح البنك الوحيد الممثل لهذه المؤسسة التعاونية الكورية الجنوبية في الكويت، في إطار التوسع الاستراتيجي للأخيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

الاهتمام بالكوادر البشرية

انطلاقاً من رسالته الاستراتيجية الرامية إلى أن يكون بيئة العمل المفضلة، أوفى بنك برقان بوعده طوال عام 2024 بالمساهمة بنشاط في توظيف وتطوير المواهب الوطنية الطموحة والكوادر المهنية الواعدة في الكويت. وفي هذا الصدد، قال زاهر: «لم يكن من الممكن تحقيق أي من إنجازاتنا لولا الكفاءات العالية التي يزر بها بنك برقان، والتي كانت قادرة على تطوير الحلول المالية الرائدة من الألف إلى الياء». وأضاف: «تعتبر البيئة الملهمة للتعليم المستمر من بين الركائز المهمة التي نعتمد عليها في نجاح مؤسساتنا ونواصل تعزيزها في بنك برقان، حيث فرص التعلم متاحة أمام الجميع، إلى جانب تسهيل عملية التطور والنمو لكل موظف في مجال اختصاصه». كما واصل بنك برقان، الحائز على شهادة «Great Place to Work» كأفضل بيئة للعمل، دعمه لموظفيه في كافة الإدارات والمستويات الوظيفية من خلال تعزيز بيئة التعلم المستمر وإتاحة فرص متنوعة لهم للتعلم والتطوير تناسب احتياجاتهم وتطلعاتهم على اختلافها.

وفي إطار شراكته المثمرة مع شركة فيزا، أعاد بنك برقان إطلاق بطاقات الخطوط الجوية القطرية الائتمانية ومسبقة الدفع، مما يوفر لحاملي البطاقات مزايا ومكافآت حصريّة.

حلول رقمية متطورة

التزاماً بالأهداف الاستراتيجية للبنك المتمثلة في التحول رقمياً والارتقاء بعملياته وخدماته ومنتجاته وتكنولوجياً، إضافة إلى مساهمته الفعالة في تحقيق التحول الرقمي ضمن أهداف رؤية الكويت 2035، أطلق بنك برقان العديد من الحلول المصرفية الرقمية بهدف تعزيز التجربة المصرفية لجميع العملاء. في إطار جهوده المستمرة لدعم استراتيجيته للتحول الرقمي، وقع بنك برقان اتفاقية مع شركة تاتا للخدمات الاستشارية (TCS) لترقية نظامه المصرفي الأساسي، عبر إدخال مجموعة حلول TCS BaNCS™. وتؤكد هذه الاتفاقية على التزام بنك برقان بتعزيز بنيته الرقمية والتحول من الخدمات المصرفية التقليدية إلى الرقمية بسلاسة. بالإضافة إلى ذلك، كان بنك برقان من بين أوائل المنضمين في الكويت إلى نظام المدفوعات عبر الحدود (آفاق). وبعدها بفترة وجيزة، أعلن البنك عن إطلاق خدمة المدفوعات الفورية «ومض»، المطورة من شركة الخدمات المصرفية الآلية (كي نت) والتي تمكن العملاء الاستفادة منها بسهولة باستخدام تطبيق بنك برقان عبر الموبايل. علاوة على ذلك، حققت علامتنا المصرفية الرقمية في تركيا، ON، إنجازاً مهماً في عام 2024، حيث تجاوز عدد عملائها المليون بعد 3 سنوات فقط من إطلاقها. ومن خلال نهجها المصرفي المتطور وهويتها التجارية الجديدة «الصيرفة المريحة». وفقاً للتقرير الشهري الذي تصدره جمعية البنوك التركية (TBB) حول سوق الخدمات المصرفية الرقمية، زادت حصة ON في هذا السوق بنسبة 96.5% على أساس سنوي، لتصل إلى 5.7% في عام 2024.

ترسيخ المركز الريادي في السوق

تماشياً مع استراتيجيته لإعادة توزيع الأصول وتنويع

طوني زاهر: نجاح «برقان» على مدار العام كان مستوحى من زيادة تطلعات عملائنا والنمو الطموح في السوق



طوني زاهر/ رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان

عامة في الشرق الأوسط. واختتم رئيس مجلس إدارة بنك برقان تصريحه قائلاً: «تماشياً مع شعار البنك «أنت دافعنا» والتزامنا بتطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، كانت جهودنا خلال عام 2024 موجهة لتقديم تجربة مصرفية متميزة تلبي احتياجات عملائنا المتنوعة، مع المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. ونحن ملتزمون بالاستفادة من هذه الإنجازات كقاعدة لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار في المستقبل».

تعزيز الخدمات المصرفية للارتقاء بتجربة العملاء

في إطار اهتمام بنك برقان بتزويد عملائه بالخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة وتطوير العمليات التشغيلية، شهد العام 2024 إطلاق وتحسين العديد من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات كافة شرائح العملاء. وتعقيباً على ذلك، قال طوني زاهر، رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة: «تحت شعار «أنت دافعنا»، كان نجاح بنك برقان على مدار العام الماضي مستوحى من زيادة تطلعات عملائنا والنمو الطموح في السوق». وأضاف: بتغطي قاعدة عملائنا المتنوعة حالياً مجموعة واسعة من الشرائح ذات الأهداف والاحتياجات المالية المختلفة. وحرصاً على تقديم خدمة استثنائية، يبذل البنك ممثلاً بموظفيه جهده باستمرار لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة والاستفادة من أحدث التقنيات والاتجاهات العالمية». ومن النواحي التي أحرز فيها بنك برقان تقدماً ملحوظاً، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، والتي أعيد طرحها في السوق بعلاوة تجارية وهوية جديدتين، بالإضافة إلى توفير باقة جديدة من المنتجات والخدمات المحسنة تحت شعار «بناء الثقة وتنمية الثروة». وحرصاً على تزويد عملائه من ذوي

الملاءة المالية العالية وأصحاب الثروات في بنك برقان بأفضل الخدمات في فئتها، حصل البنك على مجموعة تراخيص من هيئة أسواق المال، منها مزاولة نشاط أمين حفظ الأوراق المالية، الاستشارات الاستثمارية، إدارة المحافظ الاستثمارية ووسيط أوراق مالية غير مسجل، لتلبية طموحات العملاء في نطاق الاستثمار وإدارة الثروات وبما يتماشى مع أهدافهم المالية ومتطلبات السيولة وقدرتهم على تحمل المخاطرة. وعلاوة على توفير مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات، اتجه بنك برقان إلى توسيع شبكة فروع التي تخدم عملاء الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في مختلف أنحاء الكويت، حيث باتت تشمل الآن فرعي العدلية والشهيد. وبالإضافة إلى توسعة الفروع التي تخدم هذه الشريحة من العملاء، افتتح بنك برقان أيضاً فرعاً جديداً في صبحان للعملاء من الشركات، وفرعاً آخر للعملاء الأفراد في الدعية. وللارتقاء بتجربة عملائه من كافة الفئات العمرية، اتسع نطاق جهود بنك برقان ليشمل إجراء تحسينات ملحوظة على حسابي «أول» و«Youth»، بالإضافة إلى إطلاق بطاقة فيزا الائتمانية الحصرية المخصصة لنخبة من عملاء البنك أصحاب الثروات.

حمد المرزوق: «بيت التمويل» أكبر بنك من حيث القيمة السوقية وحقق خلال 2024 أداءً مالياً قوياً بنتائج قياسية وتاريخية وأعلى صافي أرباح على مستوى القطاع



حمد عبدالمحسن المرزوق
رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»

قاعدة رأسمالية متينة وأداء تشغيلي قوي ونسب سيولة عالية ومكانة رائدة

نموذج مصرفي أكثر استدامه

وأضاف المرزوق أن بيت التمويل الكويتي واصل جهوده في بناء نموذج مصرفي أكثر استدامة يضم الأبعاد البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG، منوهاً بإدراج بيت التمويل الكويتي على مؤشر الاستدامة العالمي «فوتسي 4 جود»، كما حصل على تقييم «A» على مؤشر (MSCI ESG Index). وأوضح أن بيت التمويل الكويتي شارك في المؤتمر السادس عشر للأطراف (COP16) في الرياض ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD). ووقع اتفاقية تحالف التكافل العالمي الأولى من نوعها مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP. كما أطلق تقرير البصمة الكربونية الأول من نوعه على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، ويواصل إصدار تقارير الاستدامة بما يعكس الالتزام الثابت بالريادة البيئية والصيرفة المالية المسؤولة.

أعلى قيمة سوقية

وأضاف المرزوق إن بيت التمويل الكويتي يتصدر كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية والتي تبلغ حالياً نحو 13.6 مليار دينار، منوهاً بحصول بيت التمويل الكويتي على تصنيف «أقوى شركة مدرجة في الكويت والمدرجة العاشرة على مستوى الشرق الأوسط»، من مجلة «فوربس» ضمن تصنيفها السنوي لأكثر 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط.

صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي

ونوه المرزوق بنجاح عملية إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة مليار دولار، ولأجل 5 سنوات، وهذا الإصدار هو الثاني تحت مظلة برنامج صكوك بيت التمويل الكويتي بقيمة إجمالية للبرنامج تعادل 4 مليارات دولار أمريكي، مبيناً أن الهدف من الإصدار تعزيز مصادر التمويل طويلة الأجل لبيت التمويل الكويتي وتمويل عمليات البنك بشكل عام.

تعزيز مستقبل التمويل الإسلامي

ولفت إلى أن مجموعة بيت التمويل الكويتي أظهرت قدرتها على تعزيز مستقبل التمويل الإسلامي في العالم، حيث نجحت بإتمام عملية تحويل نشاط البنك الأهلي المتحد- البحرين، والأهلي المتحد- المملكة المتحدة، والأهلي المتحد- مصر إلى الخدمات المصرفية الإسلامية بوقت قياسي وبكفاءة عالية.

ربحية السهم 36.37 فلساً لعام 2024 بنسبة زيادة 3.0%

المرزوق: 601.8 مليون دينار صافي أرباح مساهمي بيت التمويل الكويتي لعام 2024 بنسبة نمو 3.0%

توزيعات نقدية بنسبة 22% (متضمنة 10% التي تم توزيعها خلال منتصف العام) كما أوصى بتوزيع أسهم منحة بنسبة 8%

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي، حمد عبدالمحسن المرزوق، إن بيت التمويل الكويتي حقق صافي أرباح للمساهمين لعام 2024، بلغت 601.8 مليون دينار، بنسبة نمو 3.0% مقارنة بالعام السابق 2023، وهي أرباح قياسية وتاريخية. وبلغت ربحية السهم 36.37 فلساً لعام 2024 بنسبة نمو 3.0% مقارنة بالعام السابق 2023. وارتفع صافي إيرادات التمويل لعام 2024 ليصل إلى 1,147.0 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 18.7% مقارنة بالعام السابق 2023. وكذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 1,030.7 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 9.0% مقارنة بالعام السابق. كما بلغ رصيد مديني التمويل نحو 19.1 مليار دينار، متأثراً ببيع بيت التمويل الكويتي - البحرين وكذلك أثر تذبذب العملات الأجنبية خلال العام. وبلغ رصيد إجمالي الموجودات 36.7 مليار دينار لعام 2024. كما ارتفع إجمالي حقوق مساهمي البنك ليصل إلى 5.5 مليار دينار بنهاية عام 2024 بزيادة مقدارها 203.1 مليون دينار أو 3.8% عن نهاية العام السابق. وكذلك بلغ رصيد حسابات المودعين 19.2 مليار دينار لعام 2024. كما بلغ معدل كفاية رأس المال 19.89% في 31 ديسمبر 2024 متخطياً الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، مقارنة بنسبة 18.18% في 31 ديسمبر 2023، وهي النسبة التي تؤكد على متانة القاعدة الرأسمالية لبيت التمويل الكويتي. وأوصى مجلس الإدارة بمنح المساهمين توزيعات نقدية بنسبة 22% (متضمنة 10% التي تم توزيعها خلال منتصف العام) كما أوصى بتوزيع أسهم منحة بنسبة 8%، بعد موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

نتائج مالية قياسية وتاريخية

وأشار المرزوق إلى أن بيت التمويل الكويتي نجح خلال عام 2024 بتحقيق أداء مالي قوي عبر تسجيل نتائج مالية سنوية قياسية وتاريخية، وتحقيق نمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح وفي المحفظة التمويلية وفي جميع المؤشرات المالية الرئيسية، كما نجح في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وتعزيز المكانة الرائدة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، لاسيما بعد إنجاز أكبر عملية اندماج في تاريخ القطاع المصرفي

والكويتي ونجاح تكامل العمليات التشغيلية مع البنك الأهلي المتحد- الكويت سابقاً، ضمن صفقة استحواذ عابرة للحدود خليجياً وقارياً، والتي تعتبر إحدى أكبر عمليات الاستحواذ في المنطقة، وأثمرت عن بناء كيان مالي عملاق يتواجد في 11 دولة حول العالم عبر شبكة أعمال دولية ضخمة تضم نحو 615 فرعاً، ومهدت لتحقيق طموحه في دخول قائمة أكبر 100 بنك في العالم خلال العقد المقبل.

تتويج الأداء الاستثنائي في 2024 بحصد 43 جائزة و4 تصنيفات عالمية وريادة في تمكين المواهب والكفاءات الوطنية والاهتمام بالثروة البشرية

الكويت المتوافق مع الشريعة، يقدم تجربة مصرفية فريدة وحديثة، وقد أثمرت إنجازات بنك «تم» الرقمي، حصوله على عدد من الجوائز المرموقة أبرزها: جائزة أفضل بنك رقمي في الكويت من «يوروبوموني».

الاهتمام بالثروة البشرية

ونوّه الشملان بتميز بيت التمويل الكويتي في تمكين المواهب والكفاءات الوطنية والاهتمام بالثروة البشرية، منوّهاً بتوفير أكثر من 115 ألف ساعة تدريبية لنحو أربعة آلاف موظف، فيما شارك 26 مديراً في المجموعة ببرنامج «بناء التميز القيادي» وتم ابتعاث 19 موظفاً ضمن برنامج بعثات بيت التمويل الكويتي، وتخرج 39 موظفاً من برنامج «فرصة» لحدیثي التخرج. وتقديراً لذلك حصدت مجموعة بيت التمويل الكويتي 13 جائزة عالمية في مجال الموارد البشرية من مجموعة «براندون هول» الأمريكية.

المسؤولية الاجتماعية

وأوضح الشملان أن بيت التمويل الكويتي نجح في تنفيذ مبادرات مجتمعية ذات قيمة مضافة تشمل جميع شرائح المجتمع، إذ واصل البنك جهوده في دعم قدرات المجتمع ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وإطلاق الحملات التوعوية، وحماية البيئة، ودعم الممارسات المستدامة وتمكين الشباب ودعم مبادرات الابتكار والمبادرات الصحية والرياضية المختلفة. وأشار إلى بدء تنفيذ مشروع إعادة إعمار المنطقة المتضررة في سوق المباركية مع مقاول التنفيذ، وبلدية الكويت، وتشمل نحو 17 مبنى، وتطوير بعض المباني المجاورة بمبلغ تقديري يناهز 8 ملايين دينار كويتي، إلى جانب العديد من المبادرات الاستراتيجية في المسؤولية الاجتماعية.

47 جائزة مرموقة

وقال الشملان انه تم تتويج أداء بيت التمويل الكويتي الاستثنائي في 2024 بحصد 43 جائزة و4 تصنيفات

خالد الشملان: تحقيق المتانة المالية والنمو المستدام بالاستفادة من مرونة نموذج الأعمال ومواصلة بناء الحلول الرقمية وتعزيز مصداك الأمن السيبراني



خالد يوسف الشملان
الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي

دور بارز في الاقتصاد المحلي

وأشار المرزوق إلى أن بيت التمويل الكويتي أدى دوراً بارزاً في دعم الاقتصاد المحلي وساهم في تطوير البنية التحتية المحلية عبر تقديم تمويلات لمشاريع واسعة النطاق في مجموعة من القطاعات، كما عزز مكانته على مستوى القطاع المصرفي في الكويت كشريك استراتيجي في تنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبيناً أن العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدأت قصة نجاحها بدعم تمويلي من بيت التمويل الكويتي.

مركز مالي قوي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، إن الأداء التشغيلي القوي لبيت التمويل الكويتي نتج عنه تسجيل نمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح وفي المحفظة التمويلية وفي جميع المؤشرات المالية الرئيسية، مبيناً أن بيت التمويل الكويتي حافظ على قوة ميزانيته العمومية وعزز المركز المالي للمجموعة. ولفت إلى أن بيت التمويل الكويتي يواصل جهوده في تحقيق المتانة المالية والنمو المستدام مستفيداً من مرونة نموذج الأعمال وجودة الأصول ومستوى السيولة الوفيرة والتنوع المستمر في التمويل، والانتشار الجغرافي الواسع في أسواق مختلفة حول العالم، أبرزها الكويت والبحرين وتركيا ومصر وبريطانيا وألمانيا.

توسيع نطاق الصكوك الخضراء

وأوضح الشملان أن بيت التمويل الكويتي قام بتوسيع نطاق الصكوك الخضراء، مبيناً أن إجمالي الاستثمار في

هذه الصكوك وصل إلى 653.2 مليون دولار في 2024 مقارنة مع 249 مليون دولار في 2023، بزيادة نسبتها 162.3% مقارنة بالعام السابق. وأضاف أن بيت التمويل الكويتي حافظ على مكانته ضمن المراكز الثلاثة الأولى في قائمة المتداولين الرئيسيين لصكوك المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM)، وحافظ أيضاً على مركزه الأول كمتداول في السوق الثانوية لصكوك (IILM) للعام الرابع على التوالي بين العديد من البنوك الإقليمية والدولية، ما يؤكد دور بيت التمويل الكويتي الفعال في سوق صكوك (IILM) قصيرة الأجل.

التحول الرقمي

وقال الشملان إن الابتكارات تواصلت لبناء الحلول المالية الرقمية لتلبية احتياجات وتطلعات العملاء، كما نفذ بيت التمويل الكويتي العديد من مشاريع الخدمات والمنتجات والممارسات المصرفية والتمويلية، مع تطوير البنية التحتية التكنولوجية، ومصداك الأمن السيبراني وتعزيز تبني الذكاء الاصطناعي والتعاون مع شركات FinTech. وأضاف أن بنك «تم»، وهو البنك الرقمي الوحيد في

مرموقة على مستوى المجموعة من جهات عالمية وإقليمية مختلفة، ومن أبرز تلك الجوائز: «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم» من مجلة «غلوبل فايننس»، وأفضل بنك في الكويت، والبنك الأكثر استدامة في الكويت من «يوروبوموني»، وجائزة بنك العام- الكويت من «ذي بانكر»، وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الشرق الأوسط من مجلة «إيمافايننس».

شكر وتقدير

وثمن الشملان دعم مجلس الإدارة، وأثنى على دور الجهات الرقابية، وعلى جهود الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين وكافة الشركاء وأصحاب المصلحة، مؤكداً الحرص على مواصلة الجهود في سبيل المحافظة على ريادة بيت التمويل الكويتي محلياً وعالمياً.

بعض المؤشرات:

18.7% ارتفاعاً بصافي إيرادات التمويل

9% نمواً بصافي إيرادات التشغيل

19.1 مليار رصيد مديني التمويل

36.7 مليار إجمالي الموجودات

5.5 مليار حقوق مساهمين

19.2 مليار رصيد حسابات المودعين

19.89% معدل كفاية رأس المال

عبدالعزیز الشایع: الأداء والمؤشرات تُظهر مدى القوة التي بات البنك يتمتع بها وقدرتنا على مواصلة الريادة المصرفية



عبدالعزیز عبدالله ذخیل الشایع
رئيس مجلس الإدارة لبنك بوبيان

ملتزمون بتعزيز حلول واستثمارات تعكس قدرتنا على ترسيخ مكانتنا في القطاع المصرفي الكويتي

الرقمي المتطور في أعماله المصرفية لتطوير البنية التحتية لخدماته الرقمية وتعزيز بنية محفظة حلوله الرقمية ويكون في مقدمة المؤسسات الداعمة لترسيخ مفهوم الاستثمار في الخدمات الرقمية بين مؤسسات القطاع المصرفي بالكويت.

تطور ملحوظ في قطاع الشركات

شهد قطاع الخدمات المصرفية للشركات في عام 2024 تطوراً ملحوظاً، حيث تم توفير مجموعة واسعة من المنتجات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي احتياجات الشركات. وقد تمكنت المجموعة المصرفية للشركات خلال العام الماضي من تحقيق إنجازات ملموسة على أثر التنويع والتطوير المستمر للمنتجات والخدمات بجانب الاستمرار في تقديم خدمات

بأن يكون هو البنك الإسلامي الرائد ذو الملاءة العالية والمصداقية والموثوقية، وهو ما عكسته البيانات المالية واستدامة الأرباح، والإدارة الحصيفة في إدارة المخاطر والأعمال والأنشطة التشغيلية، لتتجسّد إستراتيجية «بوبيان» نحو الإتقان، في التوسع بالأرباح والحصة السوقية والتواجد الخارجي، والأداء المتميز والمنتجات والخدمات المستقطبة للعملاء، لاسيما الرقمية». وأوضح الماكد أن بوبيان يواصل السير على نهج إستراتيجي مدروس لضمان استمرارية النجاح والتميز، حيث يسعى إلى توسيع نطاق خدماته وفروعه بشكل متوازن بما يضمن تحقيق نمو مستدام وتلبية احتياجات عملائه المتزايدة مع الحفاظ على جودة خدماته وتطوير الأنشطة المصرفية الأساسية، مع الحرص على استشراف الفرص الاستثمارية الواعدة وتنويع مصادر التمويل ورفع الإمكانيات التمويلية للمجموعة والذي انعكس على زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين بجانب الحفاظ على ثقة عملائنا في أعلى المستويات.

رسم ملامح المستقبل الرقمي

واكتسبت استراتيجية بوبيان للتحويل الرقمي زخماً كبيراً باعتبارها تجربة ومثال حي للنجاح في الوصول إلى مستويات عالية من المنافسة الإقليمية والعالمية والدفع بعجلة الابتكار والنمو الرقمي المستدام نحو تسريع مسارات التحويل وتسهيل العمليات المصرفية ليصبح بوبيان الأكثر تميزاً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية والأعلى أفضلية بين شريحة الشباب. ويمكن القول إنه بفضل الرؤية الاستباقية والخطط المدروسة التي ركزت على الابتكار التقني والاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي AI، استطاع قيادة تطورات تقنية ورقمية جذرية في عمليات التحويل

مُسجلاً نمواً بنسبة 20%:

ارتفاع الأرباح الصافية لبوبيان إلى 96.8 مليون دينار في 2024 والتوصية بتوزيع 10 فلساً نقداً و5% منحة

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً صافية عن عام 2024 بلغت 96.8 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 20% مقارنة بعام 2023، فيما بلغت ربحية السهم 21.6 فلس، مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح 10 فلساً نقداً و5% أسهم منحة. وتضمنت أبرز المؤشرات المالية من العام 2024 ارتفاع أصول البنك إلى 9.4 مليار دينار بنسبة نمو 12% مقارنة بالعام الماضي، كما بلغت محفظة التمويل 6.9 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 10% وبلغت الإيرادات التشغيلية 246 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 13%، كما ارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12%. وتعليقاً على ذلك، أعرب رئيس مجلس الإدارة لبنك بوبيان عبدالعزيز عبدالله ذخيل الشايح عن اعتزازه بالنتائج المالية التي حققها البنك حتى نهاية عام 2024، والتي سجلت نمواً ملحوظاً في معظم المؤشرات المالية، موضحاً أنها نتيجة التنوع الاستراتيجي في منتجات وخدمات البنك واستثمارات تعكس مكانتنا في القطاع المصرفي الكويتي، وهو ما أدى إلى تحسن الأداء التشغيلي وتحقيق نمواً جيداً في الربحية رغم ما شهدناه من ظروف ومستجدات طارئة على البيئة التشغيلية. وأضاف أنه بعد إتمام البنك إستراتيجيته الخمسية الأخيرة «بوبيان 2023»، بدأ البنك فصلاً جديداً في إستراتيجية خمسية جديدة تحت عنوان «بوبيان 2028» والتي تركز على تطبيق ربحية مستدامة والاستمرار في تطبيق معايير التحول الرقمي والابتكار والمرونة كونهم المحرك الرئيسي في تعزيز الكفاءة التشغيلية، لترسخ الاستراتيجية قيمها على مستوى المجموعة وضمان نمو جميع الأطراف المعنية، شاملة الموظفين والعملاء والمساهمين والمجتمع ككل. وتقدم الشايح بالشكر للمساهمين والمستثمرين وجميع عملاء بوبيان على ثقتهم مؤكداً دعم مجلس الإدارة الكامل والمستمر لجهود الإدارة التنفيذية للبنك ذات الاحترافية التي ساهمت في تحقيق أفضل النتائج ولجميع الموظفين على تفانيهم المتواصل في العمل.

20 عاماً من النمو والربحية المستدامة

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد «تعتبر النتائج المالية لبنك بوبيان خلال عام 2024 هي الأكثر تميزاً في تاريخ البنك، كونها الأعلى تاريخياً، ومن الجانب الآخر أنها تأتي بالتزامن مع الاحتفال بمرور 20 عاماً على التأسيس، ليُعزّي هذا الأداء المالي القوي إلى الالتزام الراسخ بتطوير نموذج أعمال أكثر تنوع ومرونة

لتعزيز ريادتنا، من خلال الاستثمار في أحدث التقنيات المالية وتقديم حلول مبتكرة، وهو ما يؤكد استعدادنا الكامل لمواجهة أي تحديات مستقبلية على المدى الطويل».

وأضاف «منذ التأسيس، نجح بوبيان في ترسيخ أسمه وعلامته التجارية كأحد البنوك الرائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية لتبنيه استراتيجيات النمو المترن القائمة على تطور الأنشطة المصرفية، وترسيخ رؤيته

3 مؤسسات في المنطقة، وبين أفضل 10% من جميع المؤسسات المرموقة التي شاركت في هذا الاستبيان العالمي.

استطاع بوبيان أن يحافظ على مكانته كأفضل مؤسسة مصرفية حريصة على استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية والعمل على تطوير بيئة العمل من خلال حصوله على جائزة «التميز في إحلال وتوطين العمالة» للمرة السادسة من قبل مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون، وذلك لنجاحه وتميزه في رفع معدلات العمالة الوطنية على مستوى القطاع المصرفي في الكويت لعام 2024، محققاً نسبة 82% في تمكين وتوظيف العمالة الوطنية.

خلال العام 2024 واصل بنك Nomo (الذراع الرقمي لبنك لندن والشرق الأوسط التابع لمجموعة بنك بوبيان) رحلته مع التوسع والتركيز على عملائه فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم المصرفية والاستثمارية الدولية، مع الالتزام بتقديم عروضه المميزة والحصرية لتوفير تجربة مصرفية فريدة لهم، علاوة على ذلك، توفير فرص استثمارية دولية فريدة من نوعها ومتوافقة جميعها مع أحكام الشريعة الإسلامية تمكنهم من تنمية وإدارة مدخراتهم واستثمار ثرواتهم دولياً بصورة سهلة وقيمة أكبر من جميع جوانب الأعمال.

واصل بنك بوبيان تركيزه على خدمة العملاء وبناء الثقة المستدامة مما ساهم في استمرار حصول البنك على جائزة «أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء» للعام الرابع عشر على التوالي من مؤسسة سرفس هيرو المتخصصة بقياس مستوى رضا العملاء. وتمكن البنك من ترسيخ هذه الريادة بين جميع البنوك المحلية الإسلامية والتقليدية، عندما حقق مستوى رضا عملاء بلغ بصورة عامة 96%.

شركات استراتيجية وحملات تسويقية

واصل بوبيان تعزيز شركاته الاستراتيجية والتي أسهمت بصورة كبيرة في تقديم تجارب استثنائية وعروض ومزايا حصرية وحلول وخدمات مميزة ذات قيمة مضافة لأسلوب حياة عملائه وتعزيز مستوى رضاهم مثل الشراكة مع شركة أسيكو المجموعة، وشركة Enabill الرائدة في رقمنة خدمات المطاعم، واستمرار الشراكة الاستراتيجية مع هولستك - الشركة الرائدة في تقديم أفضل الخدمات الاستشارية والحلول المالية لأصحاب ورواد الأعمال، وشركة Snowdrop العالمية الرائدة في بيانات التحويلات والمدفوعات المالية.

إثراء الموارد البشرية

تمكن بوبيان من ابتكار نموذج مميز للارتقاء بقيمة تطوير المهارات القيادية وإعداد قادة لديهم كفاءات استثنائية مميزة، وهو ما يتوافق مع استراتيجية العمل لتطوير القيادة ونشر ثقافة الإبداع والابتكار فيما بين الموظفين، حيث يمتلك بوبيان خبرات وكفاءات بشرية مميزة على كافة الأصعدة كما يُسخر البنك كل الإمكانيات اللازمة للتعليم والنمو والتطوير لعناصره البشرية. كما ارتفعت نسبة مؤشر الصحة المؤسسية OHI إلى 86% على مستوى مجموعة بوبيان بالكامل، مع ارتفاع نسبة مشاركة الموظفين على مستوى البنك وشركاته التابعة لتصل إلى 89% وهي نسبة تضع بيئة مجموعة بوبيان العملية في صدارة أفضل

عادل الماجد: عام آخر من الإنجازات يواكب احتفالنا بمرور 20 عاماً على التأسيس

مصرفية مبتكرة أكثر مرونة وذلك لمواكبة التطور السريع في عمليات التمويل لكافة الاحتياجات المصرفية للشركات.

جوائز مرموقة على مستوى مختلف قطاعات الأعمال

وخلال العام 2024، أظهر بنك بوبيان تفوقه وريادته من خلال حصد العديد من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية والتصنيفات المرموقة التي توجت جهوده على مستوى مختلف قطاعات الأعمال، لتتوالى النجاحات والجوائز والشهادات الدولية من مؤسسات عالمية مرموقة أثبتت ريادته على المستوى العالمي والمستويين المحلي والإقليمي. وفيما يخص الريادة الرقمية، تكلل نجاحه بالحصول على 6 جوائز مرموقة من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية، ليأتي على رأسهم جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الرقمية على مستوى العالم» لمدة عقد كامل بين مصاف كبرى المؤسسات المالية الإسلامية، إلى جانب الأفراد بنفس الجائزة على مستوى الشرق الأوسط والكويت في نفس المجال. بالإضافة إلى جائزة «أفضل مؤسسة في الخدمات المصرفية الرقمية للشركات في الكويت». وعلى مستوى إدارة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، توج بجائزتين هما «أفضل بنك في الخدمات المصرفية الرقمية للأعمال الصغيرة والمتوسطة في الكويت» و«أفضل ابتكار في المدفوعات الرقمية للأعمال الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم». علاوة على جائزتي «البنك الأكثر ابتكاراً» و«أفضل مبادرة للخدمات المصرفية الرقمية» الممنوحتان من مجلة ميد العالمية ضمن جوائزها للتميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2024.

مبادرات مجتمعية مستدامة وتمكين لرواد الأعمال

على مدى العشرين عاماً الماضية، شكلت «المسؤولية



عادل عبدالوهاب الماجد / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان

نجاح إستراتيجية النمو المتزن القائم على تطور الأنشطة المصرفية ومواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية

المجتمعية» في بنك بوبيان سجلًا ناجحاً غير مسبوق. وقد حافظ البنك على لقبه المميز «كأفضل بنك إسلامي في مجال المسؤولية المجتمعية على مستوى العالم» للعام الثاني على التوالي من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية، وهو ما يؤكد أن استراتيجية المسؤولية المجتمعية لبوبيان تسير بقوة في المسار الصحيح نحو تحقيق أهدافها والانسجام مع مختلف الفئات من خلال أنشطته وممارسات أعماله اليومية، إلى جانب الالتزام بمعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية. وتأتي شريحة رواد الأعمال والمبادرين من أصحاب الشركات الناشئة لتمثل ركيزة هامة لدى بوبيان باعتباره بنك الشباب الأول، حيث يمتلك بوبيان قاعدة مميزة من الحلول المصرفية والرقمية التي تعمل على مساندة وتمكين رواد الأعمال لتحقيق أهدافهم المالية المستقبلية وفتح آفاق وفرص نمو جديدة لتطوير ريادة أعمالهم.

أهم المؤشرات المالية لبنك بوبيان - المبالغ بالمليون د.ك

المؤشر	خلال عام 2024	خلال عام 2023	التغير
صافي الأرباح	96.8	80.4	20%
الإيرادات التشغيلية	246	218	13%
محفظة التمويل	6,924	6,321	10%
الأصول	9,377	8,405	12%
ودائع العملاء	7,424	6,479	15%

بنك وربة يعلن عن أرباح صافية بلغت 22.4 مليون دينار لعام 2024

ويوصي بتوزيع 6% أسهم منحة

أعلن بنك وربة عن تحقيقه أرباحاً صافية بلغت 22.4 مليون دينار، مرتفعة بنسبة 13.9% عن أرباح العام السابق، ما يعادل 8.85 فلوس ربحية للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2024 بنسبة نمو 16.4% عن السنة السابقة، وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع 6% أسهم منحة على المساهمين المسجلين بسجلات البنك في الجمعية العمومية، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات الرقابية. ومؤكدة على نجاح استراتيجية البنك الحصيفة ونهجه المبتكر في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلبي تطلعات عملائه ومساهميته، إذ تبرز هذه النتائج رؤية البنك لمواصلة توسيع نطاق أعماله وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة، متجاوزاً التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. ودعم هذه النتائج الصافية ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 25.2% إلى 80.3 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة، فيما ارتفعت صافي إيرادات التمويل بنسبة 24.4% إلى 54.8 مليون دينار كويتي، وارتفعت إجمالي الإيرادات الشاملة للعام بنسبة 10.4% إلى 270.4 مليون دينار. وعلى صعيد الميزانية العمومية، ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 9.6% إلى 5.29 مليارات دينار. كما بلغت حقوق المساهمين 335.9 مليون دينار بنسبة زيادة 6.5% مقارنة بالعام الماضي، وشهد رصيد مديني التمويل ارتفاعاً بنسبة 5.5% إلى 3.64 مليارات دينار بنهاية العام المالي، وارتفعت حسابات المودعين بنسبة 8.3% لتصل إلى 3.15 مليارات دينار.

نتائج تعكس التزام البنك بالريادة

معلقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة، حمد مساعد الساير: يواصل بنك وربة تحقيق أداء مالي متميز، مستنداً إلى استراتيجيته الشاملة التي مكنته على مر السنوات من توسيع عملياته التشغيلية وترسيخ أسس النمو المستدام، وذلك على الرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العام. وتابع الساير: نجح البنك في تنفيذ استراتيجيته التي تركز على التحول الرقمي في تنويع المنتجات والخدمات المصرفية، هذا بالإضافة إلى نهج استثماري محافظ يعتمد سياسة التوازن في المخاطر. وقد عزز هذا النهج قدرة البنك على استباق متطلبات العملاء المختلفة وتلبيتها، الأمر الذي كسب البنك ثقة العملاء وحافظ على حقوق المساهمين ودعم استقراره

المالي. وارتكزت خطط البنك على توسيع نطاق الأعمال المصرفية وتقديم حلول رقمية وتمويلية مبتكرة تعنى بتلبية الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلي. وأضاف الساير أن بنك وربة انفرد في الآونة الأخيرة بإطلاقه خدمات ومنتجات رقمية نوعية توجت جهوده المستمرة واستثماره في تطوير وابتكار حلول مصرفية تسعى إلى تعزيز كفاءة خدماته وتسهيل على عملائه إتمام معاملاتهم مهما كان حجمها ومتطلباتها. وقال: يعكس توجه وربة اليوم نظرته المستقبلية بأن يكون البنك الذي يمكن للعملاء الاعتماد عليه والذي يضيف القيمة في كل جانب من جوانب أعماله، وهذا ما يجسده الشعار الجديد الذي أطلقه بنهاية العام الماضي «لنملك الغد»، حيث يسعى البنك إلى الحفاظ على ريادته من خلال تبني حلول مصرفية مبتكرة تستجيب لاحتياجات عملائه المتغيرة وتخدم

الساير: النتائج تشهد على سياسات «وربة» السليمة وممارسات إدارته الحصيفة واستراتيجيته المبنية على تعظيم قيمة مساهميته

تطلعاتهم المستقبلية. وتجسد هذه الرؤية تركيز البنك على التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي والاستدامة التشغيلية لتقديم تجربة مصرفية متطورة وشاملة. واختتم الساير حديثه قائلاً: ومن خلال التركيز على الابتكار والاستدامة، يواصل بنك وربة تحقيق إنجازات تعزز مكانته كمصرف إسلامي حديث يجمع بين المبادئ الأخلاقية والتراث الأصيل والتطلعات المستقبلية، ليكون شريكاً موثقاً في بناء غد أفضل لجميع شرائح المجتمع في دولة الكويت.

محطات بارزة في عام 2024

كان عام 2024 محورياً على الصعيد التشغيلي، إذ واصل «وربة» تطوره ونموه ليعزز مكانته كمصرف إسلامي كويتي حديث النشأة، يمتد سجله إلى أكثر من عشر أعوام. وخلال هذا العام، أطلق البنك مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تميّزت عدداً منها بكونها سباقاً في السوق المحلي، عاكسة التزام «وربة» بتقديم حلول مبتكرة تواكب تطلعات العملاء المتغيرة بفضل استراتيجيته الفعالة والرامية إلى التوسع المستدام. ورغم التغيرات الاقتصادية العالمية والتوترات الإقليمية، استطاع البنك أن يحافظ على أدائه المستقر بفضل تنوع أعماله وقدرته على تقديم حلول مصرفية متكاملة ذات قيمة مستدامة لعملائه ومساهميته مع الحفاظ على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي. ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم: «تعكس النتائج المالية للبنك نجاح استراتيجيتنا الرامية لتحقيق نمو مستدام من خلال تعزيز استثماراتنا في التكنولوجيا وتقديم منتجات مبتكرة. كما أننا ملتزمون بتوسيع حضورنا الرقمي وتعزيز تجربة عملائنا عبر حلول متطورة تواكب



حمد مساعد الساير / رئيس مجلس إدارة في بنك وربة

التحولات في القطاع المصرفي،

وسلط الغانم الضوء على أبرز الإنجازات التشغيلية التي حققها البنك خلال العام، أبرزها إصدار مكوكاً خضراء مستدامة تم إدراجها في بورصتي ناسداك دبي ولندن ليكون «وربة» أول بنك إسلامي في الكويت يصدرها وفي خطوة تدعم التزام البنك بالمساهمة في الجهود العالمية للتصدي للتغير المناخي. وتهدف هذه المكوك إلى تمويل مشاريع تدعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، مع التركيز على مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة الموارد البيئية. وأضاف الغانم: «تعكس هذه الخطوة أيضاً التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية إلى جانب مسؤوليته الاجتماعية والبيئية، والتي نجح من خلاله إلى ابتكار حلول مالية وضعت الكويت في مصاف الدول العالمية التي تستثمر في هذا المجال. ولا تتوقف جهودنا عند ذلك، فهي تمتد إلى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك الاستثمار في الكوادر والشباب بهدف المساهمة في بناء أجيال متمكنة وقادرة على قيادة تقدم القطاع المصرفي والقطاعات شتى في الكويت».

والاجتماعية والبيئية، حيث يسعى «وربة» عبرها إلى الاستثمار في برامج هادفة تحقق له هذا دون غرض النظر عن الجانب الثقافي والأخلاقي الذي يلتزم به في وربة.

ومن أبرز هذه الجهود استثمار البنك في تمكين الشباب من خلال برامج مثل «رواد» الذي يهدف إلى صقل مهارات الشباب الكويتي وتعزيز الإبداع والابتكار وبناء جيل من قادة الغد، هذا بالإضافة إلى عمل البنك في الحفاظ على البيئة بإطلاقه ودعمه للعديد من المبادرات مثل التعاون مع «كلايمت بارتنر» لتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن سفر الموظفين، إلى جانب توزيع شتلات المورينغا لتشجيع الزراعة المستدامة.

الاستثمار في البنية التحتية الرقمية

شهد عام 2024 استمرار البنك في تعزيز بنيته التحتية الرقمية، بما يشمل تطوير التطبيقات المصرفية وإطلاق خدمات مثل «Customer Onboarding»، مما سهّل تجربة فتح الحسابات الجديدة وأكد التزام البنك بتقديم حلول مصرفية تلبي أعلى المعايير العالمية.

أبرز المؤشرات التشغيلية:

ارتفاع الأرباح الصافية بنسبة 13.9% إلى 22.4 مليون دينار.

ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 6.5% إلى 335.9 مليون دينار.

ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنسبة 24.4% إلى 54.8 مليون دينار.

ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 25.2% إلى 80.3 مليون دينار.

ارتفاع أرصدة مديني التمويل بنسبة 5.5% إلى 3.64 مليار دينار.

ارتفاع حسابات المودعين بنسبة 8.3% إلى 3.15 مليار دينار.

ارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة 9.6% إلى 5.29 مليار دينار.

اعترافات عالمية

حصل بنك وربة خلال عام 2024 سلسلة من الجوائز المرموقة، أبرزها جائزة «البنك الأكثر استدامة في الكويت» لعام 2024 من مجلة الأعمال الدولية، بالإضافة إلى جائزة «أفضل خدمات مصرفية رقمية إسلامية في الكويت»، حيث تعتمد مجلة الأعمال الدولية في تقييمها على أساس اتجاهات السوق، والاستقرار الاقتصادي، وتقارير الاستدامة، وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتبني التكنولوجيا المبتكرة.

كما حصل «وربة» جائزتين من مجلة «إنترناشيونال فاينانس»، الأولى جائزة «المنتج المصرفي الإسلامي الأكثر ابتكاراً - مكوك الاستدامة - الكويت»، والثانية جائزة «البنك الأكثر مسؤولية اجتماعياً - الكويت»، حيث تعكس الجائزتان نجاح البنك عامًا تلو الآخر في ابتكار منتجات وخدمات نوعية تهدف إلى المساهمة في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل بما يعود بالفائدة على جميع فئات المجتمع، إلى جانب تمسكه بدوره الفعال في خدمة المجتمع. وحصل «وربة» على جائزة أعلى نمو في تفعيل بطاقات الائتمان على المحافظ الرقمية من ماستر كارد لعام 2024 على مستوى دولة الكويت، حيث حقق البنك نمواً كبيراً أدى إلى زيادة ثقة العملاء.

الاستثمار المجتمعي

يركز بنك وربة على الاستثمار في برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تحقق التنمية المستدامة وتدعم مختلف شرائح المجتمع، إذ تعتمد استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية على عدة ركائز تم تحديدها بهدف تحقيق مفهوم الاستدامة على المستويات الاقتصادية

الغانم: النتائج المالية القوية للبنك تعكس نجاحه في المضي قدماً باستراتيجيته نحو تحقيق نمو مستدام، وتقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهميهِ وعملائهِ

وأشار الغانم أن الخدمات والمنتجات التي يقوم بطرحها تركز على المرونة والسلاسة لتسهيل التعاملات اليومية وزيادة رضا العملاء، إذ انفراد «وربة» بإطلاقه «مستشار وربة» وهو أول مستشار شخصي مدعوم بالذكاء الاصطناعي في الكويت. هذه الخدمة المبتكرة تقدم استشارات مالية مخصصة للعملاء، مستندة إلى تحليل البيانات والتعلم الآلي، حيث يساعد العملاء على اتخاذ قرارات مالية ذكية تلبي احتياجاتهم المتنوعة.

وتابع الغانم حديثه قائلاً: «إن رؤية بنك وربة تنبع من التزامه بتقديم خدمات ومنتجات تواكب روح العصر وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية السليمة. نركز على تلبية احتياجات العملاء بمرونة وشفافية، مع الحفاظ على العراقة والتميز. كما تشمل استراتيجيته تفعيل دوره المجتمعي من خلال دعم ورعاية مبادرات تهدف إلى تسليح الأجيال الناشئة بالمهارات والمعرفة والقدرات التي تمنهم من المنافسة مستقبلاً، مع التركيز كذلك على القضايا المجتمعية مثل الصحة والتعليم والحفاظ على التراث المحلي».

محطات بارزة لعام 2024

ومن بين أبرز محطات التطور النوعي التي أعلن عنها بنك وربة، إطلاق أحدث خدماته المخصصة لفئة العملاء المميزين المتمثلة بإدارة الخدمات المصرفية المتميزة «Royal Banking» والتي بدأت بخدمة متطلباتهم المصرفية وأهدافهم الاستثمارية الخاصة، حيث تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى مواصلة التوسع بالخدمات والمنتجات التي يوفرها



شاهين حمد الغانم / الرئيس التنفيذي في بنك وربة

لعملائه بهدف تقديم تجربة استثنائية لكل فئة منهم بما يلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم الفردية. كما كان «وربة» أول بنك في الكويت يطلق خدمة المستشار الشخصي المصرفي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وذلك كجزء من تحوله الرقمي الاستراتيجي الذي يهدف من خلاله إلى أتمتة خدماته وتحسين الكفاءة التشغيلية والحفاظ على القدرة التنافسية في القطاع المالي والمصرفي.

وتقوم هذه الخطوة على تعزيز خدمة العملاء والتواصل من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم الاستشارات الشخصية المصرفية المتطورة. أما على صعيد خدمة العملاء من الشركات، فقد حرص بنك وربة على توفيرهم بجهاز نقاط البيع اللاسلكي الذكي iPos، وهو جهاز نقطة بيع متطور تم تصميمه خصيصاً لتحويل طريقة تعامل التجار مع أنشطتهم وأعمالهم.

ويتماشى هذا المنتج الجديد تماماً مع رؤية بنك وربة لخلق قيمة فريدة في القطاع المصرفي وما وراءه، وفتح الفرص للأفراد والشركات على حد سواء.



مي بدر العويش / الرئيس التنفيذي لشركة «ساي نت»

رفع نسبة الكوادر الوطنية إلى 55%

الابتكار في فرق العمل، بهدف تقديم حلول آتمانية متطورة والاستفادة من التقنيات الناشئة لتطوير حلول توابك الاحتياجات المتجددة في إدارة الائتمان والمخاطر المالية. كما تخطط الشركة لتوسيع قاعدة بياناتها وتنويع محفظة المنتجات ودخول قطاعات جديدة، مما يضمن مرونة وقدرة «ساي نت» على التكيف مع التغيرات المستمرة في السوق.

وفي ختام كلمتها، أعربت الحميضي، رئيس مجلس إدارة «ساي نت»، عن تقديرها لبنك الكويت المركزي على دعمه المستمر، وللمساهمين على ثقتهم الراسخة في الشركة. وأكدت قائلة: «نحن ملتزمون بتحقيق نمو مستدام وتعزيز الابتكار، لضمان أن تظل «ساي نت» قوة دافعة في تطوير النظام المالي، مع الالتزام بأعلى المعايير المهنية الدولية والمتطلبات الرقابية المحلية، بما يكفل استدامة العمليات وتوافقها مع أفضل الممارسات في الصناعة الائتمانية، وتحقيق نتائج لا تقتصر على العوائد المالية فقط، بل تمتد أيضاً للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي في الكويت».



عالية بدر الحميضي / رئيس مجلس إدارة «ساي نت»

استراتيجية لزيادة رأس المال وتعزيز الملاءة المالية

واغتنام الفرص، والتزامنا المستمر بتلبية احتياجات عملائنا. نحن نواصل التحول من مكتب آتماني تقليدي إلى مزود متكامل للبيانات والتحليلات يقدم حلولاً شاملة في قطاع الائتمان وإدارة المخاطر».

«ساي نت» تعزز العمالة الوطنية وتوسع خدماتها الائتمانية في الكويت

بالتوافق مع استراتيجية تنمية القوى العاملة الوطنية، نجحت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية «ساي نت» في رفع نسبة الكوادر الوطنية في فرق العمل من ذوي الخبرات إلى 55.17%، بالمقارنة مع نسبة السنة المالية السابقة التي وصلت إلى 44.68%، مما يشير إلى التزامها بتطوير المواهب الوطنية في مجالات متخصصة مثل علوم البيانات وتكنولوجيا المعلومات.

كما تواصل الشركة تعزيز عملياتها الداخلية وترسيخ ثقافة

معلنة عن أداء مالي قوي وإنجازات استراتيجية خلال اجتماع جمعيته العمومية الـ 25 «ساي نت» تحقق أرباحاً صافية الأعلى في تاريخها

أعلنت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية «ساي نت»، المزود الرائد والوحيد للمعلومات الائتمانية وتقديم التصنيف الائتماني في دولة الكويت، عن تحقيق أرباح صافية بلغت 2,737,951 دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2024، مع إيرادات إجمالية وصلت إلى 5,698,163 دينار كويتي، والتي ساهمت في تعزيز حقوق ملكية المساهمين ليبلغ قدره 22,274,880 دينار كويتي. هذا وقد تم الكشف عن هذه النتائج خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الخامس والعشرين للشركة، حيث استعرضت الإنجازات المالية والمحطات الاستراتيجية. وبهدف تعزيز قاعدة رأس المال للشركة، أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين، وذلك تماشياً مع الخطة الاستراتيجية الرامية إلى زيادة رأس المال ليصل 25 مليون دينار كويتي، وتمكين الشركة من تحقيق أهدافها المستقبلية بشكل أكثر فاعلية.

هذا وقد أكدت عالية بدر الحميضي، رئيس مجلس إدارة «ساي نت»، على التزام الشركة بتحقيق الريادة في قطاع المعلومات الائتمانية، قائلة: «لقد أثبتت «ساي نت» قدرتها على تحقيق النمو المستدام، مما يعكس قوة استراتيجيتها ومرونتها في التكيف والتميز. ويأتي هذا الأداء مدفوعاً بتوسيع نطاق خدماتنا وتجديد منتجاتنا لتواكب التغيرات المستمرة في المشهد المالي، مما يعزز دورنا الرائد في تطوير نظام الائتمان في الكويت وضمان توافق خدماتنا مع الأهداف الاقتصادية الطموحة للبلاد، بما يتماشى مع رؤية الكويت الجديدة 2035، حيث نعمل على تطوير حلول شاملة تخدم القطاع المالي وتخلق قيمة مستدامة لمساهميننا».

وأشارت مي بدر العويش، الرئيس التنفيذي لشركة «ساي نت»، إلى التطورات التشغيلية، قائلة: «إن تركيزنا على ابتكارات التكنولوجيا المالية، مع تعزيز قدرات الأمن السيبراني، جعلنا شريكاً موثقاً في هذا المجال. كما أن إطلاق «ساي نت» لمنتجات جديدة يعكس اهتمامنا بالتميز في الخدمات،

هذا وقد أكدت عالية بدر الحميضي، رئيس مجلس إدارة «ساي نت»، على التزام الشركة بتحقيق الريادة في قطاع المعلومات الائتمانية، قائلة: «لقد أثبتت «ساي نت» قدرتها على تحقيق النمو المستدام، مما يعكس قوة استراتيجيتها ومرونتها في التكيف والتميز. ويأتي هذا الأداء مدفوعاً بتوسيع نطاق خدماتنا وتجديد منتجاتنا لتواكب التغيرات المستمرة في المشهد المالي، مما يعزز دورنا الرائد في تطوير نظام الائتمان في الكويت وضمان توافق خدماتنا مع الأهداف الاقتصادية الطموحة للبلاد، بما يتماشى مع رؤية الكويت الجديدة 2035، حيث نعمل على تطوير حلول شاملة تخدم القطاع المالي وتخلق قيمة مستدامة لمساهميننا».

إنجازات واستراتيجية للابتكار

شهدت «ساي نت» تقدماً ملحوظاً خلال العام الماضي، فقد كان عاماً محورياً تميز بالتطورات المدروسة والتوجهات الجديدة لتحقيق الإنجازات وتعزيز مكانة الشركة كمزود رائد لخدمات المعلومات الائتمانية. حيث نفذت الشركة عدداً من المبادرات

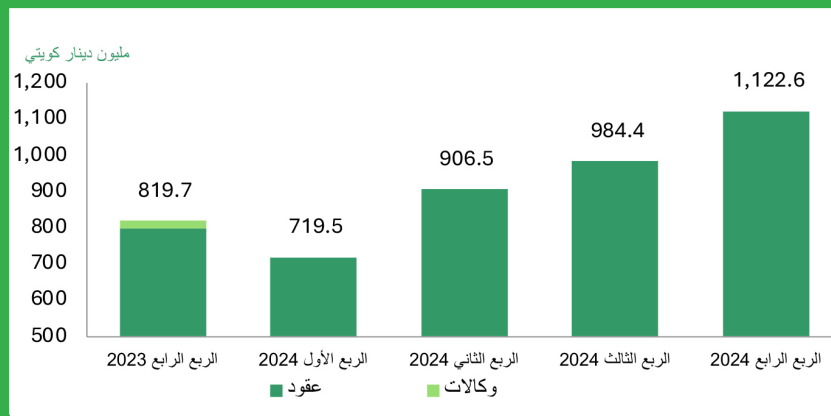
45.2% زيادة بتداولات العقار التجاري إلى 755 مليون دينار... و1.5 مليار للسكن الخاص بنمو 4.3%

العدل، مرتفعة بنسبة 14.0% عن قيمتها في الربع الثالث 2024، في حين تعد مرتفعة بنسبة ملحوظة وصلت إلى 37.0% على أساس سنوي.

انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 731 ألف دينار بنهاية الربع الرابع 2024 بنسبة 2.3% عن الربع الثالث 2024 في حين يعد أعلى بنسبة 5.8% على أساس سنوي.

ارتفع إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 1,536 صفقة بنسبة 16.7% على أساس ربع سنوي، ويعد مرتفعاً بنسبة 29.5% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع سنوي لعدد الصفقات في السكن الخاص وفي العقار الاستثماري، وزاد حجم الطلب على العقار التجاري كما شهد الطلب على العقار الحرفي مستوى مرتفعاً في حين سجل في فئة العقارات الواقعة على الشريط الساحلي عدد تداولات محدود خلال الربع الرابع 2024.

رسم بياني رقم (4) إجمالي قيمة التداولات العقارية



المصدر: وزارة العدل - بيت التمويل الكويتي

الثالث 2024، فيما انخفضت تداولات فئة العقارات الحرفية والصناعية والمعارض مسجلة 29.3 مليون دينار بانخفاض 43.4% عن الربع الثالث وشهد الطلب عليه تراجعاً محدوداً مسجلاً 16 صفقة في الربع الرابع مقابل 19 صفقة سجلت في الربع السابق له.

وقد انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 731 ألف دينار عن الربع الثالث 2024 بنسبة 2.3% إلا أنه يعد أعلى بنسبة 5.8% على أساس سنوي.

تداولات القطاعات العقارية

انخفضت حصة تداولات السكن الخاص بشكل طفيف إلى 40.6% من تداولات العقار في الربع الرابع 2024 ومازالت في المرتبة الأولى بين القطاعات العقارية مقابل حصة شكلت 41.3% في الربع السابق له، وزادت مساهمة العقار الاستثماري وهي تأتي في المرتبة الثانية بين القطاعات العقارية بحصة شكلت 38.5% في الربع الرابع مقابل 34.2% من إجمالي التداولات في الربع الثالث 2024، فيما تحسنت حصة تداولات العقار التجاري إلى 17.2% في الربع الرابع مقابل مساهمة بنحو 15.8% من تداولات الربع الثالث 2024. بينما تقلصت مساهمة العقار الحرفي والصناعي والمعارض مستحوذة على 2.6% في الربع الرابع مقابل 5.3% من التداولات في الربع الثالث 2024، وشكلت تداولات فئة عقار الشريط الساحلي 1.0% في الربع الرابع مقابل 3.5% من التداولات العقارية في الربع الثالث 2024.

إجمالي التداولات العقارية في الربع الرابع 2024

ارتفعت قيمة التداولات العقارية متجاوزة 1.1 مليار دينار خلال الربع الرابع 2024 وفق بيانات ومؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة

مدفوعة بزيادة قياسية في تداولات العقار الاستثماري نسبتها 33.9% هي الأكبر في السنوات الخمسة الأخيرة

«بيتك»: 3.7 مليارات دينار التداولات العقارية في 2024.. ضمن الأكبر بآخر 10 سنوات

قفزت التداولات العقارية في عام 2024 إلى رابع أعلى مستوى خلال العشر سنوات الماضية وفق البيان السنوي المجمع عن وزارة العدل الكويتية، وفاقته قيمتها 3.7 مليارات دينار بزيادة 18.6% عن قيمتها في عام 2023، مدفوعة بارتفاع سنوي كبير لقيمة تداولات العقار الاستثماري التي تخطت 1.2 مليار دينار خلال عام 2024 أي أعلى مستوى في الخمس سنوات الماضية مرتفعة بنسبة 33.9% على أساس سنوي، وصاحبها ارتفاع ملحوظ لقيمة تداولات العقار التجاري حيث بلغت 755 مليون دينار بنسبة زيادة 45.2% عن تداولات عام 2023، فيما ارتفعت قيمة تداولات السكن الخاص بنسبة محدودة قدرها 4.3% وفاقته قيمتها 1.5 مليار دينار، بينما شهدت التداولات على فئة عقارات الشريط الساحلي انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2024 حين بلغت 78 مليون دينار منخفضة بنسبة قدرها 44.4%، في حين زادت قيمة التداولات على العقارات الحرفية والقسائم الصناعية مسجلة 121 مليون دينار بزيادة 44.6% على أساس سنوي.

بأكمله حيث فاقته حوالي 1.1 مليار دينار في الربع الرابع بزيادة ربع سنوية قدرها 14.0% مدفوعة بزيادة الطلب على العقار إلى 1,536 صفقة بنسبة 16.7% عن الربع السابق له، مع زيادة قيمة تداولات السكن الخاص إلى نحو 455.8 مليون دينار بزيادة نسبتها 12.1% عن الربع السابق له، في ظل ارتفاع الطلب عليه خلال العام وخصوصاً في الربع الرابع 2024 إلى 1,107 صفقة بنسبة 19.7% لنفس الفترة، فيما اقتربت تداولات العقار الاستثماري من 432.7 مليون دينار في الربع الرابع 2024 مرتفعة بنسبة 28.6% مع ارتفاع ربع سنوي للطلب عليه إلى 370 صفقة بنسبة 9.8%، كما زادت قيمة التداولات في العقار التجاري مقترية من 193.3 مليون دينار بنسبة 24.4% عن مستواه في الربع الثالث من 2024 مع ارتفاع الطلب على العقار التجاري إلى 38 صفقة أي بنسبة 31.0% لنفس الفترة. وشهد الطلب على فئة عقارات الشريط الساحلي مستوى محدوداً سجل 11.5 مليون دينار من خلال 5 صفقات فقط مقابل نحو 34.2 مليون دينار في الربع الثالث من خلال 6 صفقات في الربع

وقد نشطت التداولات خلال العام مدفوعة بارتفاع الطلب على التداولات العقارية إلى 4,950 صفقة في عام 2024 بزيادة 11.4% عن حجم الطلب في عام 2023، في ظل نمو اقتصادي يشوبه بعض البطء تشهده البيئة المحيطة ومحدودية فرص الاستثمار الأخرى، إضافة إلى قرار الاحتياطي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة، وقرار بنك الكويت المركزي في الربع الثالث من العام بتخفيض سعر الخصم إلى 4.0% وهو التخفيض الأول بعد أربع سنوات لكبح مستوى التضخم، وقد سجل الطلب على فئة السكن الخاص زيادة سنوية 10.7% حين بلغ عدد تداولاته 3,527 صفقة، يليه الطلب على العقار الاستثماري مسجلاً 1,218 صفقة بزيادة 5.3%، ثم القطاع التجاري الذي سجل 136 صفقة مرتفعاً 10.6%، كما يلاحظ نشاط في الطلب على فئة العقار الحرفي والقسائم الصناعية حين بلغ 57 صفقة بزيادة 29.5% عن عددها في 2023.

تخطت التداولات العقارية المسجلة خلال الربع الرابع من عام 2024 وحده ثلث قيمة التداولات التي شهدتها العام



الرسوم الجمركية، قد تعزز الطلب على الذهب كأداة تحوط ضد المخاطر. في هذا السيناريو، يصبح من الممكن أن يتجاوز الذهب حاجز 3000 دولار للأونصة، وهو مستوى نفسي قد يجذب المزيد من المشتريين ويدفع الأسعار إلى مستويات أعلى. ومع ذلك، يحذر التقرير من احتمال حدوث تصحيح قصير الأجل. إذا عادت الأصول عالية المخاطر، مثل الأسهم، إلى كسب ثقة المستثمرين، فقد يتراجع الذهب مؤقتاً نتيجة جني الأرباح أو تحول الاهتمام إلى استثمارات أكثر مخاطرة. يوضح النص أن هذا التصحيح قد يكون محدوداً إذا استمر ضعف الدولار والمخاوف التجارية في دعم الذهب، لكنه يظل احتمالاً يجب على المستثمرين أخذه في الاعتبار. ينصح التقرير بمراقبة تحركات السوق بعناية، حيث إن التغيرات المفاجئة في معنويات المستثمرين قد تؤثر على الأداء اليومي للذهب.

الذهب كمرکز للاستقرار

في ختام التقرير، يؤكد المؤلفون أن الذهب في 2025 يعزز مكانته كأصل مالي رئيسي في ظل الاضطرابات العالمية. الارتفاع بنسبة 13.7% منذ بداية العام، ليصل إلى 2985 دولاراً بحلول 12 مارس، يعكس ثقة قوية في قدرته على الحفاظ على القيمة وسط تقلبات. ضعف الدولار الأمريكي ومخاوف الحرب التجارية هما المحركان الرئيسيان لهذا الارتفاع، بينما تشير تأخيرات التسليم من خزان لندن إلى التحديات التي تواجه العرض في ظل الطلب المتزايد. يتوقع التقرير استمرار الزخم الصعودي إذا بقيت التوترات الجيوسياسية قائمة، مع تحذير من تصحيح محتمل إذا تحسنت معنويات السوق. بالنسبة للمستثمرين، يبقى الذهب خياراً آمناً وواعداً، لكنه يتطلب متابعة دقيقة للتطورات لتحقيق أقصى استفادة من تحركاته في 2025.

الاقتصادي العالمي. يوضح التقرير أن هذه التأخيرات قد تكون مؤشراً على أن السوق تواجه صعوبات في مواكبة الاهتمام المتزايد بالذهب المادي، سواء من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات. ومع ذلك، يلاحظ التقرير أن تدفقات الذهب الخارجة إلى الولايات المتحدة قد تباطأت مقارنة بالفترات السابقة. هذا التباطؤ قد يعني أن السوق بدأت في الاستقرار بعد موجة الطلب الأولية التي شهدتها في بداية العام، أو أن المستثمرين الأمريكيين قللوا من مشترياتهم المباشرة من الذهب المادي من لندن، ربما بسبب التوجه نحو الصناديق المتداولة أو الأسواق المحلية. يبقى هذا الجانب من التقرير دليلاً على التحديات العملية التي تواجه سوق الذهب، حيث يحتاج العرض إلى التكيف مع الطلب المتزايد في ظل ظروف غير مثالية.

الطلب: ملاذ آمن في أوقات الاضطراب

من ناحية الطلب، يؤكد التقرير أن الذهب يحتفظ بجاذبيته كملاذ آمن في 2025. الارتفاع بنسبة 13.7% ليس مجرد نتيجة لتغيرات في العرض، بل يعكس أيضاً الثقة المتزايدة في الذهب كأداة للحماية من المخاطر الاقتصادية. يشير النص إلى أن ضعف الدولار جعل الذهب أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين، بينما أدت مخاوف الحرب التجارية إلى تعزيز مكانته كأصل يمكن الاعتماد عليه في أوقات عدم اليقين. هذه العوامل تجعل الذهب ليس فقط استثماراً مربحاً، بل أيضاً درعاً ضد التقلبات التي قد تنجم عن السياسات التجارية العدوانية أو التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة. يبرز التقرير أن هذا الطلب لا يقتصر على المستثمرين الأفراد، بل يشمل أيضاً الكيانات الكبرى التي تسعى لحماية ثرواتها. على الرغم من أن النص لا يذكر أرقاماً محددة عن المشتريات المؤسسية، فإن السياق العام يوحي بأن الذهب يجذب مجموعة واسعة من اللاعبين في السوق، من الأفراد الذين يشترون السبائك إلى الصناديق التي تزيد حيازاتها من الذهب لتلبية احتياجات عملائها.

التوقعات المستقبلية: صعود مع تحذير

فيما يتعلق بالتوقعات، يتبنى التقرير موقفاً متفائلاً، ولكن بحذر. يرى المحللون أن الزخم الصعودي للذهب قد يستمر إذا استمرت التوترات الجيوسياسية في التفاقم. يشير النص إلى أن التوترات الجيوسياسية، مثل تلك الناتجة عن تهديدات

وسط عاصفة عدم اليقين

الذهب يصل لمستويات تاريخية ويسجل 3090 دولار في نهاية مارس 2025

توقعات ساكسو بنك بأن يصل سعر أوقية الذهب إلى 3000 دولار، التي صدرت كجزء من سيناريوهات 2023 الصادمة، كانت مبنية على رؤية تضخم مستدام، وفشل سياسات البنوك المركزية، وتحول العالم إلى اقتصاد حرب. ولم يكن أحد يتوقع الوصول لهذا المستوى على المدى القريب، إلا أنه في نهاية مارس 2025، تحققت هذه التوقعات ليتجاوز الذهب بالفعل هذا المستوى ويصل إلى نحو 3089.6 دولار، مدعوماً بضعف الدولار والتوترات التجارية والجيوسياسية، مما يجعل هذه التوقعات أقل «صرامة» مما كان متصوراً في الأصل. إذا استمرت هذه الظروف، فقد يصل الذهب إلى مستويات قد تفوق التوقعات.

الذهب وسط عاصفة عدم اليقين

يقدم تقرير «توقعات الذهب لعام 2025: التنقل وسط عدم اليقين»، الذي نُشر في مارس 2025، رؤية متعمقة حول أداء الذهب في الأشهر الأولى من العام. يركز التقرير على كيفية استجابة الذهب للتحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تهيمن على المشهد العالمي في 2025. مع اقترابنا من منتصف مارس، يبرز الذهب كأصل مالي رئيسي، يعكس قدرته على جذب المستثمرين في أوقات الاضطراب. يهدف التقرير إلى استكشاف العوامل التي تدفع أسعار الذهب للارتفاع، والتحديات التي تواجه السوق من حيث العرض والطلب، والتوقعات المستقبلية في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار. يُعد هذا التقرير بمثابة دليل للمستثمرين الذين يسعون لفهم كيفية التعامل مع تقلبات السوق في هذا العام الحاسم.

الأداء الحالي: ارتفاع بنسبة 13.7%

يبدأ التقرير بتسليط الضوء على الأداء القوي للذهب في الربع الأول من 2025. ارتفعت أسعار الذهب بنسبة 13.7% منذ بداية يناير 2025، لتصل إلى 2985 دولاراً للأونصة بحلول 12 مارس 2025. هذا الارتفاع يمثل زيادة كبيرة في قيمة الذهب، مما يعكس الاهتمام المتزايد به كأداة استثمارية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. يُظهر هذا الرقم، 13.7%، قوة الاتجاه الصعودي الذي شهده الذهب خلال الأشهر الثلاثة

تحديات العرض: تأخيرات في التسليم

يتناول التقرير جانباً مهماً من ديناميكيات السوق، وهو العرض المادي للذهب. يشير النص إلى وجود تأخيرات في تسليم الذهب المادي من خزان لندن، وهي واحدة من أكبر مراكز تخزين الذهب في العالم. هذه التأخيرات تعكس ضغوطاً في سلسلة التوريد، ربما بسبب الطلب المتزايد الذي فاق التوقعات أو بسبب تعقيدات لوجستية مرتبطة بالوضع

«ستاندرد أند بورز» توقعات باستمرار الأداء القوي لسوق الصكوك في عام 2025 بإصدارات تصل 200 مليار دولار

توقعت وكالة «ستاندرد أند بورز غلوبال» للتصنيف الائتماني أن يتراوح حجم إصدارات الصكوك بين 190 مليار دولار و200 مليار دولار في عام 2025، وذلك عقب الأداء القوي الذي شهدته السوق في العام الماضي، فقد بلغ إجمالي الإصدارات 193.4 مليار دولار في 2024، بانخفاض طفيف عن 197.8 مليار دولار في العام الذي قبله. ومع ذلك كان أبرز التطورات الارتفاع الملحوظ في إصدارات الصكوك الموقومة بالعملات الأجنبية بنسبة 29 في المائة، حيث سجلت 72.7 مليار دولار حتى 31 ديسمبر 2024. وقد أسهمت بشكل كبير في هذا النمو جهات الإصدار من ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة السعودية وإندونيسيا.

ذات تأثير كبير محتمل على الصناعة. وتتوقع الوكالة أن تحمل بعض الصكوك، خاصة تلك التي تعتمد على حيازات الأسهم بوصفها أصولاً أساسية، مخاطر إضافية، مقارنة بالصكوك التقليدية أو الالتزامات المالية التقليدية. وهذا، بالإضافة إلى متطلبات الشريعة المتطورة، قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين بشأن كيفية هيكلة هذه الصكوك، في المستقبل. في هذا السياق، سيكون من الضروري على الصناعة إعادة التفكير في كيفية التوفيق بين متطلبات الشريعة ورغبات السوق في أدوات الدخل الثابت. ومن الممكن أن يسهم التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة بالصناعة في إيجاد حلول مبتكرة تلبي هذه الاحتياجات المتزايدة.

الصكوك الموقومة بالعملية المحلية

وفقاً للتقرير، انخفض حجم إصدارات الصكوك الموقومة بالعملية المحلية في 2024 بنسبة 14.6 في المائة على أساس سنوي. ويعود هذا التراجع، بشكل رئيسي، إلى انخفاض الإصدارات في دول مثل ماليزيا وباكستان وتركيا وإندونيسيا. وكان أكبر تراجع في ماليزيا، حيث تراجعت

وتوقعت الوكالة، في تقريرها تحت عنوان «سوق الصكوك: الأداء القوي من المتوقع أن يستمر في 2025»، استمرار ارتفاع إصدارات الصكوك الموقومة بالعملات الأجنبية في عام 2025، حيث يسعى عدد من الجهات المصدرة للاستفادة من تحسن ظروف السيولة العالمية في عام 2024، مع بدء البنوك المركزية الكبرى تخفيف سياساتها النقدية، وتفادي أي اضطراب محتمل قد ينشأ نتيجة التطورات المحلية أو الجيوسياسية. وتعتقد الوكالة أن التيسير النقدي سيستمر في 2025، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في السابق. ومن المتوقع أن يدفع هذا، إلى جانب الاحتياجات التمويلية المرتفعة في الدول الرئيسية للتمويل الإسلامي بسبب برامج التنويع الاقتصادي الجارية، الجهات المصدرة إلى اغتنام الفرص لإصدار الصكوك بالسوق.

وفيما يتعلق بالمعيار 62 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تشير الوكالة إلى أنه من المحتمل أن يظهر تأثيره في السوق، بحلول عام 2026 على أقرب تقدير، حيث لا تزال الهيئة تستقبل ردود الفعل من السوق. ولم يتضح بعد ما إذا كانت هذه الردود ستؤدي إلى تغييرات جوهرية بالمقترحات الأصلية التي لا تزال تُعد

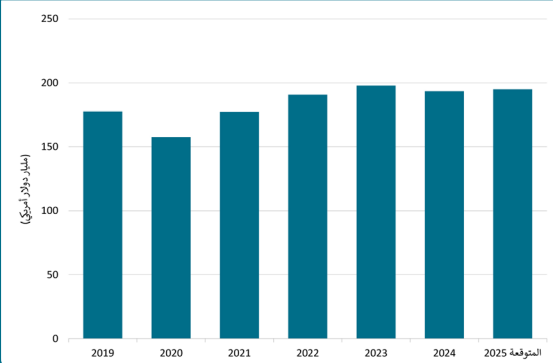
الإصدارات الحكومية بسبب العجز المالي الأصغر نتيجة تقليص الدعم. كما انخفضت إصدارات البنك المركزي الماليزي بسبب تشديد ظروف السيولة في البنوك الإسلامية، مع استمرار نمو تمويلها بشكل أسرع من الودائع. وفي باكستان وتركيا، شهدت الإصدارات تراجعاً بسبب الضغوط المالية وظروف نقدية مشددة. ومع ذلك شهدت المملكة العربية السعودية استثناءً في اتجاهها التصاعدي، حيث استغلت الحكومة السوق بإصدارات ضخمة وبدأت إصدار صكوك التجزئة.

الصكوك الموقومة بالعملية الأجنبية

شهدت إصدارات الصكوك الموقومة بالعملية الأجنبية زيادة ملحوظة في 2024، حيث ارتفعت إلى 72.7 مليار دولار، مقارنة بـ 56.5 مليار دولار في 2023. وجاء هذا الارتفاع نتيجة الاحتياجات التمويلية الضخمة في دول التمويل الإسلامي وتحسن السيولة، بالإضافة إلى التيسير النقدي من البنوك المركزية. وكانت المملكة العربية السعودية والشركات والحكومة السعودية إصدار الصكوك بالعملية الأجنبية. كما كانت البنوك والشركات في قطر وعمان أكثر نشاطاً في هذا المجال. وفي الإمارات، اختتمت العام بإصدارات صكوك بالعملية الأجنبية أقل قليلاً مقارنة بالعام السابق. وفي ماليزيا، كان الأداء قوياً بفضل زيادة إصدارات مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (ILM) وعدد من الإصدارات من قبل البنك المركزي وصندوق الثروة السيادية. أما في إندونيسيا فقد ارتفع حجم الإصدارات بشكل كبير بفضل زيادة الإصدارات السيادية.

وفي عام 2025، تتوقع الوكالة استمرار التيسير النقدي، بالإضافة إلى استمرار الاحتياجات التمويلية المرتفعة في البلدان الرئيسة للتمويل الإسلامي، مما سيدفع المصدرين إلى استغلال الفرص المتاحة بالسوق. ومن المتوقع أن تصل إصدارات الصكوك الموقومة بالعملية الأجنبية إلى ما بين 70 و80 مليار دولار في 2025. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هناك نشاط ملحوظ من قبل المصدرين غير التقليديين في هذا المجال خلال عام 2024، ومن المرجح أن يظل هذا النشاط محدوداً في عام 2025.

استقرار إصدارات الصكوك العالمية في عام 2024 إصدارات الصكوك 2019-2025 المتوقعة



المصادر: إيكون «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» - حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2024 من قبل وكالة «ستاندرد أند بورز للخدمات المالية المحدودة»

الصكوك المستدامة

ظل إصدار الصكوك المستدامة في المرتبة الثانية، حيث بلغ إجمالي حجم الإصدارات 11.9 مليار دولار في 2024، مقارنة بـ 11.4 مليار دولار في 2023، مما يمثل نحو 25-30% من الإصدارات المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط. ويتوقع أن يظل حجم الإصدارات في حدود 10 إلى 12 مليار دولار في 2025، في حال عدم حدوث تسارع كبير بتنفيذ سياسات صفر الانبعاثات، أو اتخاذ إجراءات تنظيمية. ومن المتوقع أن يستمر الطلب على الصكوك المستدامة في النمو، مدعوماً من إرشادات التمويل الإسلامي التي جرى تقديمها في أبريل (نيسان) 2024.

وأسهّم المصدرون السعوديون بأكبر حصة من إجمالي إصدارات الصكوك المستدامة، حيث بلغت 38% خلال 2024، مدعومة بإصدارات البنوك السعودية. وكانت إندونيسيا ثاني أكبر سوق بفضل الإصدارات السيادية. في المقابل، انخفض حجم الإصدارات في الإمارات بنسبة 60%، مقارنة بعام 2023، الذي شهد نشاطاً كبيراً بسبب مؤتمر «كوب 28»، لكنها لا تزال تسهم بـ 15% من الإجمالي. وتوقعت الوكالة تسارعاً في الإصدارات، إذا تسارع انتقال المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي وتحديد أهداف للطاقة المتجددة، مع تقديم حوافز من قبل المنظمين لتشجيع الإصدارات المستدامة.

تداعيات ومخاوف تقليل الرقابة على العملات المشفرة في الولايات المتحدة



110

تشهد الولايات المتحدة نقاشاً متزايداً حول مستقبل العملات المشفرة وكيفية تنظيمها، حيث تتقاطع فيه رؤى الابتكار التكنولوجي مع متطلبات الحماية المالية والأمنية. على مدى السنوات الماضية، فرضت الجهات التنظيمية الأمريكية إطاراً صارماً للرقابة على هذا القطاع الناشئ، مما أثار جدلاً بين مؤيدي التنظيم الصارم ودعاة تقليل الرقابة لتعزيز الابتكار. في الآونة الأخيرة، ظهرت بوادر تحول محتمل نحو تقليل هذه الرقابة، مدفوعة بضغوط من صناعة العملات المشفرة، وتغيرات في المشهد السياسي، ورغبة في تعزيز مكانة الولايات المتحدة كمركز عالمي للتكنولوجيا المالية. تقليل الرقابة على العملات المشفرة في الولايات المتحدة يمثل تحولاً محتملاً نحو تبني أكبر لهذه التقنية الناشئة، مع وعد بتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذا التوجه يحمل مخاطر تحتاج إلى معالجة دقيقة لضمان حماية المستثمرين والاستقرار المالي. التحدي الأكبر يكمن في إيجاد إطار يوازن بين الحرية والمسؤولية، مما يسمح للولايات المتحدة بالاستفادة من الفرص التي تُقدمها العملات المشفرة دون الوقوع في فخ الفوضى أو الخسائر الكبيرة. مع استمرار النقاش، ستكون السنوات القادمة حاسمة في تحديد ما إذا كان هذا التوجه سيُعزز مكانة أمريكا كرائدة في الاقتصاد الرقمي أم سيُعرضها لمخاطر غير متوقعة.

111

السياق التاريخي للرقابة على العملات المشفرة

منذ ظهور البيتكوين في عام 2009، واجهت العملات المشفرة تحديات تنظيمية كبيرة في الولايات المتحدة. في البداية، كانت هذه الأصول الرقمية تُعامل كظاهرة هامشية، لكن مع نمو قيمتها السوقية وانتشار استخدامها، بدأت الجهات التنظيمية في التدخل. اعتبرت هيئة الأوراق المالية والبورصات معظم العملات المشفرة «أوراقاً مالية»، مما جعلها خاضعة لقوانين الأوراق المالية الفيدرالية. كما فرضت قوانين مكافحة غسل الأموال (AML) ومعرفة العميل (KYC) التزامات صارمة على منصات التداول. في الوقت نفسه، أصدرت مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) قرارات تعامل العملات المشفرة كممتلكات خاضعة للضرائب، مما زاد من تعقيد استخدامها. هذا النهج التنظيمي الصارم، أدى إلى مواجهة شركات مثل «كوينبيس» و«كراكن» دعاوى قضائية من الهيئات التنظيمية، مما دفع بعضها إلى المطالبة بإعادة تقييم هذه السياسات.

دعم إدارة ترامب للأصول الرقمية:

شهدت السنوات الأخيرة تصاعد في نفوذ شركات العملات المشفرة سياسياً واقتصادياً. في الانتخابات الرئاسية لعام 2024، ساهمت هذه الشركات بنسبة

كبيرة من التبرعات المؤسسية، مما عزز من قدرتها على التأثير في السياسات. مع تولي إدارة جديدة في يناير 2025، برزت تعهدات بجعل الولايات المتحدة «عاصمة العملات المشفرة العالمية»، مع خطوات مثل إصدار أوامر تنفيذية تُشجع على تقليل القيود التنظيمية. وقد وقع الرئيس السابق دونالد ترامب أمراً تنفيذياً يهدف إلى تعزيز ريادة الولايات المتحدة في مجال الأصول الرقمية والتكنولوجيا المالية، مع دعم استخدام هذه الأصول بشكل مسؤول. وقد تم إنشاء مجموعة عمل لتنظيم أسواق الأصول الرقمية وتقييم إنشاء احتياطي استراتيجي للأصول الرقمية.

دوافع تقليل الرقابة

1. تعزيز الابتكار والتنافسية

أحد أبرز الحجج لتقليل الرقابة هو أن التنظيم الصارم يُعيق نمو صناعة العملات المشفرة والبلوك تشين في الولايات المتحدة. يرى المؤيدون أن السماح بمزيد من الحرية للشركات الناشئة سيُشجع على تطوير تقنيات جديدة، مثل التمويل اللامركزي (DeFi) والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، مما يُعزز من مكانة الولايات المتحدة كمركز للابتكار. على سبيل المثال، أشار تقرير لمجلس الأطلسي إلى أن الدول التي تتبنى نهجاً مرناً



انتشار هذه التقنيات، خاصة في المناطق الريفية أو بين الفئات المهمشة، مما يُعزز الشمول المالي.

3. المخاطر المالية

على الجانب الآخر، قد يؤدي تقليل الرقابة إلى زيادة المخاطر المالية، مثل الاحتيال وغسيل الأموال. انهيار منصة «FTX» في 2022 أظهر كيف يمكن أن تؤدي الفجوات التنظيمية إلى خسائر بمليارات الدولارات. بدون إطار واضح، قد يصبح المستثمرون أكثر عرضة للمخاطر.

التحديات والمخاوف

1. حماية المستثمرين

الرقابة الحالية، رغم صرامتها، تهدف إلى حماية المستثمرين من الاحتيال والممارسات غير العادلة. تقليلها قد يُعرض المستثمرين الأفراد لمخاطر أكبر، خاصة مع تزايد تعقيد المنتجات المالية اللامركزية. يُطالب المنتقدون بضرورة الحفاظ على حد أدنى من الحماية لضمان استقرار السوق.

2. الاستقرار المالي

الاندماج المتزايد بين العملات المشفرة والنظام المالي التقليدي قد يُهدد الاستقرار المالي في حالة حدوث أزمات، حيث قد تؤثر التقلبات الكبيرة في قيمة العملات المشفرة وانتقال الصدمات بسرعة إلى أسواق أخرى والتأثير على استقرار النظام المالي.

3. التوازن بين الحرية والمسؤولية

التوجه نحو تقليل الرقابة يتطلب إيجاد توازن بين تشجيع الابتكار وضمان المسؤولية. هذا يعني أن أي إصلاحات يجب أن تتضمن آليات للرقابة الذاتية داخل الصناعة، مثل معايير مشتركة للامتثال، لتجنب الفوضى.

ردود الفعل الدولية:

حذرت بعض السلطات الأوروبية من مخاطر تقليل الرقابة على العملات المشفرة، وشددت على أهمية تطبيق قواعد واضحة لضمان الاستقرار المالي. وقد تواجه الولايات المتحدة تحديات في التنظيم الدولي إذا تقلصت الرقابة على العملات المشفرة، حيث قد يؤدي ذلك إلى خلافات مع الدول الأخرى حول كيفية التعامل مع هذه العملات.



التأثيرات الاقتصادية لتقليل الرقابة

1. النمو الاقتصادي وخلق الوظائف

تقليل الرقابة قد يُحفز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتعزيز ريادة الأعمال. صناعة العملات المشفرة، التي تضم الآن ملايين المستخدمين الأمريكيين، يمكن أن تولد فرص عمل جديدة في مجالات مثل تطوير البرمجيات، الأمن السيبراني، والخدمات المالية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تبني تقنيات البلوك تشين في القطاعات التقليدية إلى زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف.

2. تعزيز الشمول المالي

يجادل المؤيدون بأن العملات المشفرة تُوفر وسيلة للأفراد غير المشمولين بالنظام المصرفي التقليدي للوصول إلى الخدمات المالية. تقليل الرقابة قد يُسهل

تجاه العملات المشفرة تجذب استثمارات ومواهب أكثر من نظيراتها ذات التنظيم الصارم.

2. تكامل البنوك التقليدية

في مارس 2025، أعلن مكتب مراقب العملة عن قرار تاريخي يسمح للبنوك الوطنية بالانخراط في أنشطة العملات المشفرة دون موافقة مسبقة، مثل حفظ الأصول الرقمية وتسهيل المعاملات. هذه الخطوة تُظهر توجهاً نحو تقليل الحواجز أمام دمج العملات المشفرة في النظام المالي التقليدي، مما يُشير إلى تحول في النظرة التنظيمية من الرفض إلى القبول المنظم.

3. المنافسة العالمية

تقليل الرقابة يمكن أن يُعيد الشركات والمستثمرين إلى السوق الأمريكية، بدلاً من هجرتهم إلى أسواق أكثر تساهلاً.



الحكومة ستظل قادرة
على تلبية التزاماتها
التمويلية في السنوات
القادمة في ظل
المصداقية المالية
المتاحة

الإجمالي، ذكرت الوكالة أن النسبة لا تزال منخفضة عند نحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/24. وبافتراض إقرار قانون السيولة في السنة المالية 2026/25، ومع العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية، تتوقع الوكالة ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026/25 ونحو 9.2% في السنة المالية 2027/26، على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي في شهر مارس 2027، ومع ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من الوسيط الحسابي للدول التي لديها ذات التصنيف السيادي والبالغ نحو 51% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2026. كذلك أشارت الوكالة إلى أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط وتعطيل حركة الشحن في البحر الأحمر محدود على دولة الكويت. ومع ذلك، فإن الاعتماد على النفط يؤثر على التصنيف السيادي، وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط.

معايير الحوكمة

وعلى صعيد معايير الحوكمة، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت قد حصلت على درجة ملاءمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) حيث حصلت على الدرجة «5» لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد.

التمويل بتاريخ لاحق بتاريخ 26 مارس 2025 الذي يحدد سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد أقصى وتمتد فترة سريانه 50 سنة.

أوضاع الموازنة العامة

وعلى صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة، تتوقع الوكالة تراجع وضع الموازنة في السنة المالية 2026/25، وذلك على الرغم من جهود ترشيد الإنفاق العام، حيث قدرت الإنفاق العام بنحو 24.5 مليار دينار كويتي، دون تغيير عن السنة المالية السابقة، مع تعويض زيادات الأجور عن طريق خفض الدعوم والنفقات الرأسمالية والنفقات الأخرى. ومن المتوقع أن تستمر الإيرادات العامة في الانخفاض مدفوعة بتراجع الإيرادات النفطية بسبب تمديد اتفاقية «أوبك+» لغاية الربع الثاني من عام 2025.

كما أشارت الوكالة إلى أن هناك استمراراً في الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز ميزانيتها وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية 2025/24. كما تفترض الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 2026/25، مع تمويل حوالي 30% من العجز عن طريق إصدار أدوات الدين.

الدين الحكومي

وفيما يتصل بنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي

وكالة «فيتش» أكدت التصنيف السيادي للكويت عند المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة

مدعوماً بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي

قال بنك الكويت المركزي في بيان صحفي بتاريخ 7 مارس 2025، نقلاً عن وكالة «فيتش» إن الوكالة العالمية للتصنيفات الائتمانية، أكدت التصنيف السيادي للكويت عند المرتبة (AA-)، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعوماً بمتانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي.

مركزات التصنيف الرئيسية

وفيما يتعلق بمركزات التصنيف الرئيسية، جاء التصنيف الحالي مدعوماً بمتانة الأوضاع المالية المحلية وقوة الميزان الخارجي على نحو استثنائي، في حين جاء التصنيف مقيداً ببعض العوامل منها الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وضخامة حجم القطاع العام الذي قد يُشكل مصدراً للضغط المالية على المدى الطويل.

وأشارت الوكالة إلى أنه بالرغم من ظهور بوادر بعض التقدم المحرز في مسار الإصلاحات، إلا أن التوقعات مرهونة بتحقيق إصلاحات مالية ملموسة لمعالجة التحديات طويلة الأجل وإصدار التشريعات الخاصة بالدين العام وتحسين مرونة تمويل المالية العامة.

الموازن الخارجية

وعلى جانب الموازن الخارجية، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت ما تزال الأقوى من حيث تلك الموازن مقارنة بكافة الدول التي تصنفها الوكالة.

ومن المتوقع أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 601% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 مقارنة بنحو 582% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

تنفيذ الإصلاحات

أما من حيث تنفيذ الإصلاحات، فقد أشارت الوكالة إلى أنه قد بدأت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحسين كفاءة الحكومة وترشيد الإنفاق مع وضع حد أقصى للإنفاق عند نحو 24.5 مليار دينار كويتي (أي ما يمثل 51% من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد تم فرض ضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلي بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات، اعتباراً من مطلع يناير 2025، بما يتماشى مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكذلك، فإن هناك خطط لإدخال الضريبة الانتقائية في السنة المالية 2026/25.

قانون الدين العام

كما ذكرت الوكالة أن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون السيولة/الدين العام، الذي من شأنه أن يوفر التمويل اللازم، بعد انتهاء قانون الدين العام السابق في عام 2017، ومن المتوقع أن يتم تمرير قانون السيولة في السنة المالية القادمة 2026/25، مضيئة أنه حتى في حال عدم تمرير قانون السيولة، ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصداقية المالية المتاحة. وجدير بالذكر أنه صدر المرسوم بقانون في شأن



الإمارات والسعودية على تسريع إصلاحاتها للحصول على تصنيف مماثل. فالإمارات، التي تمتلك سوقاً مالية متطورة في دبي وأبو ظبي، قد تكون المرشحة التالية بحلول 2026، مما يعزز مكانة الخليج ككتلة اقتصادية متكاملة.

التحديات المستقبلية: الاستدامة في مواجهة التقلبات

رغم الإنجاز، تواجه قطر والكويت تحديات كبيرة للحفاظ على هذا التصنيف. **أولها** هو الاعتماد المستمر على النفط والغاز، اللذين يشكلان 60% من صادرات قطر و70% من صادرات الكويت. مع توقعات انخفاض أسعار النفط إلى 70 دولاراً للبرميل بحلول 2026 (وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية)، قد تواجه الدولتان عجزاً مالياً. هذا يتطلب تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، سواء من خلال التكنولوجيا أو الطاقة المتجددة. **ثانياً**، تحتاج الدولتان إلى تعزيز شفافية الأسواق المالية وسيولتها لتلبية معايير الأسواق المتقدمة. ففي حين أن سوق الدوحة المالية شهدت نمواً بنسبة 15% في 2024، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى العمق مقارنة بأسواق مثل لندن أو نيويورك.

نقطة تحول أم بداية رحلة؟

إعادة تصنيف «جيه بي مورغان» لقطر والكويت كأسواق متقدمة هي لحظة فاصلة تؤكد نجاح الدولتين في بناء اقتصادات مرنة ومستقرة. لكنها أيضاً دعوة لمواصلة الإصلاحات لضمان استدامة هذا الإنجاز. في عالم متغير، حيث تتزايد التحديات الاقتصادية والبيئية، يبقى السؤال: هل ستمكن قطر والكويت من تحويل هذا التصنيف إلى قوة دائمة، أم أنه مجرد خطوة مؤقتة في مسيرتهما؟

الذين يبحثون عن عوائد مرتفعة مرتبطة بالمخاطر العالية. في الوقت نفسه، يتطلب الانتقال إلى فئة الأسواق المتقدمة تلبية توقعات جديدة، مثل تعزيز الشفافية المالية وتطوير أسواق رأس المال المحلية.

التأثيرات المتوقعة: فرص وتحديات

من الناحية الإيجابية، يمكن أن يعزز هذا القرار مكانة قطر والكويت كوجهتين استثماريتين مستقرتين. فالمستثمر المؤسسي، مثل صناديق التقاعد الأوروبية أو الأمريكية، يفضل الأسواق المتقدمة لأنها تقدم مخاطر أقل وعوائد مستدامة. على سبيل المثال، قد تشهد سندات الدولتين طلباً متزايداً من هذه الصناديق، مما يقلل تكلفة الاقتراض الحكومي. كما أن هذا التصنيف قد يعزز من مكانة الدوحة كمركز مالي إقليمي، خاصة مع استضافتها لفعاليات عالمية مثل كأس العالم 2022 التي عززت بنيتها التحتية. لكن هناك تحديات محتملة. استبعاد الدولتين من مؤشر EMBI قد يؤدي إلى انخفاض مؤقت في الطلب على سنداتهما، حيث يضطر المستثمرون المرتبطون بالمؤشر إلى إعادة تخصيص محافظهم الاستثمارية. وفقاً لتحليل «بلومبرغ»، قد يؤدي ذلك إلى خروج رأسمالي يصل إلى 3 مليارات دولار من السوق القطرية و500 مليون دولار من الكويتية خلال الفترة الانتقالية. ومع ذلك، يرى المحللون أن هذا التأثير سيكون قصير الأجل، حيث ستعوضه تدفقات جديدة من مستثمرين يثقون بالتصنيف الجديد.

الإمارات والسعودية على الطريق:

على الصعيد الإقليمي، قد يشجع هذا القرار دولاً أخرى مثل

خطوة تاريخية تؤكد نجاح الدولتين في بناء اقتصادات مرنة ومستقرة جيه بي مورغان يعيد تصنيف قطر والكويت كأسواق متقدمة واستبعادهما من مؤشر الأسواق الناشئة

أعلن بنك «جيه بي مورغان» عن قرار تاريخي بإعادة تصنيف قطر والكويت كأسواق متقدمة، مع استبعادهما من مؤشر سندات الأسواق الناشئة (EMBI). هذا التحول، الذي سيتم تنفيذه تدريجياً على مدى ستة أشهر تبدأ بمراجعة إعادة التوازن في 31 مارس 2025، يعكس نضج الأسواق المالية في الدولتين وضعهما في مصاف الاقتصادات المتقدمة عالمياً. لكن التساؤل: ما الذي يعنيه هذا القرار؟ وما هي التحديات والفرص التي يطرحها على المدى الطويل؟

خلفية القرار: من الأسواق الناشئة إلى المتقدمة

مؤشر سندات الأسواق الناشئة التابع لـ «جيه بي مورغان» هو أداة رئيسية يستخدمها المستثمرون لقياس أداء السندات الحكومية في الاقتصادات النامية. تقليدياً، كانت دول الخليج، بما في ذلك قطر والكويت، جزءاً من هذا المؤشر بسبب اعتمادها الكبير على النفط، مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في المؤشرات الاقتصادية للدولتين. في يناير 2025، شكلت قطر 3.2% من المؤشر بقيمة سندات تتجاوز 12 مليار دولار، بينما شكلت الكويت 0.6% بقيمة تقارب 2.5 مليار دولار. هذا الوزن النسبي يعكس حجم السوق المالية لكل دولة، لكنه لا يروي القصة الكاملة.

القرار جاء نتيجة معايير صارمة تتبعها «جيه بي مورغان»، تشمل مستوى الدخل القومي للفرد، استقرار السوق المالية، وسهولة الوصول إلى رأس المال. فقد تجاوز دخل الفرد في قطر 70,000 دولار سنوياً، وفي الكويت حوالي 50,000 دولار، وهي أرقام تضع الدولتين في نطاق الاقتصادات المتقدمة مثل سنغافورة أو النرويج. كما أن إدارة الموارد الطبيعية بحكمة، إلى جانب احتياطات مالية ضخمة عززت هذا التصنيف.

إعادة التصنيف: شهادة نجاح أم تحدٍ جديد؟

إعادة التصنيف كسوق متقدمة تحمل دلالات متعددة الأوجه. **أولاً**، إنها شهادة على الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي تحقق في ظل ظروف عالمية مضطربة. ففي الوقت الذي تعاني فيه اقتصادات ناشئة مثل تركيا أو الأرجنتين من انهيار العملات وارتفاع التضخم، حافظت قطر والكويت على فوائض مالية كبيرة بفضل ارتفاع أسعار الطاقة منذ 2022. على سبيل المثال، سجلت قطر فائضاً في الميزانية بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، بينما حققت الكويت استقراراً مالياً رغم تحدياتها السياسية الداخلية.

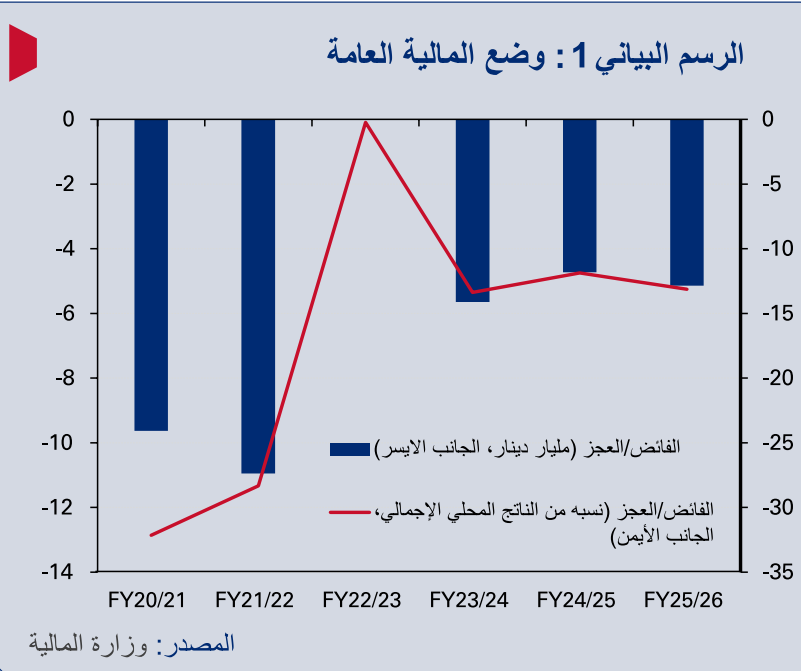
ثانياً، يعكس هذا التصنيف نجاح الدولتين في التحول نحو اقتصادات أكثر تنوعاً. في قطر، شكلت الصناعات غير النفطية، مثل السياحة والخدمات اللوجستية، 55% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، وفقاً لتقرير البنك الدولي. أما الكويت، فعلى الرغم من بطء وتيرة التنويع، فقد بدأت مشاريع مثل «مدينة الحرير» في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 5 مليارات دولار بحلول 2025.

لكن هذا التصنيف قد يحمل مخاطر خفية. فالخروج من مؤشر الأسواق الناشئة يعني فقدان بعض المستثمرين

قال تقرير بنك الكويت الوطني أن الحكومة أقرت مؤخراً مسودة موازنة السنة المالية 2026/2025، والتي تتوقع وصول مستوى العجز إلى 6.3 مليار دينار كويتي (ما يعادل 13% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 5.6 مليار دينار وفقاً لموازنة السنة المالية 2025/2024. وعلى الرغم من بقاء النفقات الجارية عند مستويات قريبة من الموازنة السابقة، إلا أن إجمالي النفقات ما يزال مرتفعاً، مما يؤكد الحاجة الملحة لتطبيق إصلاحات هيكلية تضمن استدامة المالية العامة على المدى الطويل. وأوضح التقرير أن التوقعات تشير إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة افتراض تراجع أسعار النفط بما يفوق تأثير النمو المتوقع للإيرادات غير النفطية. ومن المنتظر أن يكون عام 2025 محطة مفصلية للمالية العامة، وأضاف أن الحكومة تستعد لتنفيذ عدد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز السيولة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق. في هذا السياق، تعتبر الموازنة الحالية بمثابة خطوة تمهيدية قبل إجراء تعديلات مالية أكثر عمقاً في المستقبل.

النفقات العامة

وأضاف التقرير أنه وفقاً لموازنة السنة المالية 2026/2025، تبلغ النفقات 24.5 مليار دينار، بانخفاض هامشي نسبته 0.1% مقارنة بالموازنة السابقة، مما يعكس ضبط النفقات بوتيرة متواضعة، في ظل التزام الحكومة بسقف المصروفات المعلن مسبقاً. وتظهر تفاصيل الموازنة زيادة بنسبة 1.6% في بند مكافآت الموظفين، يقابلها تراجع في مخصصات الدعوم (-2.2%)، والمصروفات الأخرى (-3.7%)، والنفقات الرأسمالية (-1.7%). ويمثل الانخفاض في الإنفاق



والإعانات على نحو 80% من إجمالي المصروفات، بينما تواصل حصة النفقات الرأسمالية تراجعها (9.1%)، مما يعكس تباطؤ وتيرة الاستثمار في المشاريع التنموية. وقد تكون لقيود السيولة دور محتمل في الحد من الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات الأخيرة.

الرأسمالي امتداداً للاتجاه الهبوطي المستمر على مدار أربعة أعوام، رغم الحاجة الماسة لدفع عجلة تطوير البنية التحتية بما يتسق مع رؤية الكويت 2035.

وفي ظل هذا التوجه، ما تزال التحديات الهيكلية قائمة، إذ تستحوذ النفقات المتعلقة بالأجور



بنك الكويت الوطني:

اتساع عجز موازنة السنة المالية 2026/2025 على الرغم من سياسة ضبط الإنفاق

الإنفاق الرأسمالي تراجع الدعم الموجه للاستثمار، وذلك على الرغم من إمكانية ارتفاع الإنفاق الفعلي، خاصة في ظل الفجوة المستمرة بين المخصصات المدرجة في الميزانية ومعدلات الإنفاق الفعلية خلال السنوات الماضية.

وبصفة عامة، لن تحمل هذه الميزانية طابعاً توسعياً إلا إذا تزامنت مع زيادة وتيرة تنفيذ المشاريع الرأسمالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن ضبط النفقات، إلى جانب استحداث مصادر جديدة للدخل، حتى لو كانت متواضعة، قد يشير إلى

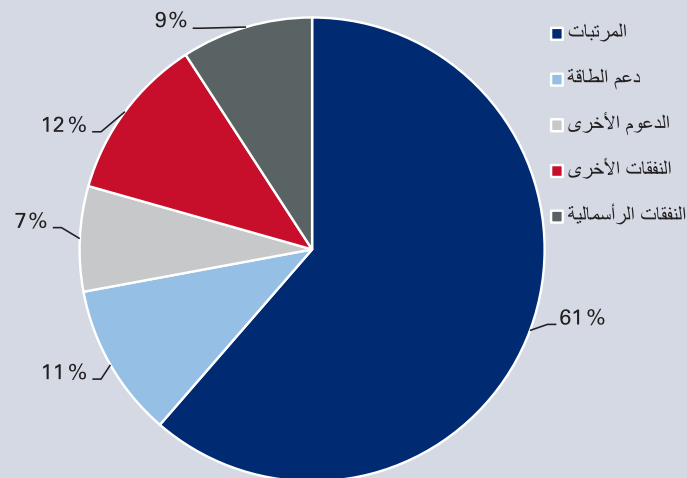
بداية مرحلة من التعديلات المالية الأكثر تأثيراً في المستقبل.

تسارع وتيرة الإصلاحات التشريعية

ويبدو أن وتيرة الإصلاحات التشريعية قد تسارعت هذا العام، مما يمهّد الطريق لحزمة من التعديلات المالية والاقتصادية بانتظار الموافقة النهائية من مجلس الوزراء. وتشمل هذه الإصلاحات إعادة هيكلة ودمج الوحدات الحكومية، وتحديث قانوني الخصخصة والشاركة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى قانون الرهن العقاري.

كما يتوقع أن يحمل قانون إعادة تسعير الخدمات تأثيرات مالية واسعة النطاق، خاصة في ظل إمكانية إلغاء التدريجي لدعوم الطاقة والمياه، والتي تعد من أبرز بنود النفقات، على غرار التجارب الناجحة التي طبقتها السعودية والإمارات.

الرسم البياني 3: هيكل الإنفاق لموازنة 2026/2025
(% من إجمالي الإنفاق)



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

صندوق الثروة السيادي الكويتي، والذي تجاوزت أصوله المدارة تريليون دولار وفقاً لتقرير حديث من معهد الصندوق السيادي (SWFI).

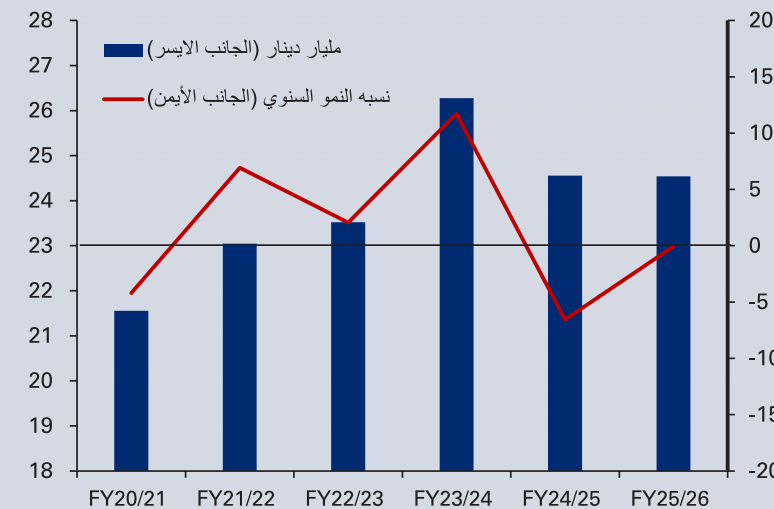
وتأتي هذه الإصلاحات في إطار تعزيز السيولة المالية للدولة، ما سيوفر حيزاً مالياً أوسع لتمويل العجز وزيادة النفقات الرأسمالية في الميزانيات المقبلة، خصوصاً في ظل الضغوط المستمرة على خزينة الدولة باعتبارها المصدر الوحيد لتمويل العجز خلال السنوات الأخيرة.

الموازنة الجديدة قد تكون نقطة انطلاق نحو إصلاحات أكبر

في ظل الزيادة الهامشية لأجور الموظفين واستقرار معدلات النفقات الجارية دون تغيير يذكر، يظل الزخم الداعم لنمو الاستهلاك الخاص محدوداً.

في المقابل، يعكس التراجع الهامشي لمخصصات

الرسم البياني 2: إجمالي الإنفاق (موازنة)



المصدر: وزارة المالية

الخدمات الإدارية، والقضائية والصحية والحكومية.

قانون الدين الجديد على الطاولة

وأضاف التقرير أن قانون الدين العام الجديد يقترب من مراحله النهائية، إذ من المتوقع إقراره قريباً، مما سيمهد الطريق أمام عودة دخول الحكومة إلى سوق السندات للمرة الأولى منذ انتهاء العمل بالقانون السابق في عام 2017.

وحسب المصادر الإعلامية من المنتظر أن يسمح القانون الجديد بطرح إصدارات أدوات دين تصل قيمتها إلى 20-30 مليار دينار على مدى 50 عاماً، مستفيداً من انخفاض مستويات الدين العام للكويت (لا تتجاوز قيمة الديون مستحقة السداد 1.4 مليار دينار)، هذا إلى جانب تكاليف خدمة الدين المنخفضة مقارنة بدول المنطقة.

كما يتوقع أن يتبع هذا القانون إصدار تشريع آخر ينظم آليات السحب من صندوق الأجيال القادمة،

الإيرادات النفطية

وعلى صعيد الإيرادات، أشار التقرير إلى أن موازنة السنة المالية 2026/2025 تتوقع انخفاض الإيرادات النفطية إلى 15.3 مليار دينار (-5.7% على أساس سنوي) نتيجة افتراض سعر نفط أقل يصل إلى 68 دولار للبرميل مقابل 70 دولار وفقاً للميزانية السابقة، إلى جانب الانخفاض الهامشي لإنتاج النفط إلى 2.50 مليون برميل يومياً مقابل 2.55 مليون برميل يومياً.

الإيرادات غير النفطية

في المقابل، من المتوقع أن تحقق الإيرادات غير النفطية نمواً بنسبة 9% على أساس سنوي، لتصل إلى المستوى القياسي 2.9 مليار دينار، بدعم من اتباع تدابير جديدة لتعزيز الإيرادات الحكومية، حيث شهد يناير 2024، فرض ضريبة دخل جديدة على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات بحد أدنى 15% بما يتسق مع مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لترتفع بذلك الإيرادات الضريبية إلى 250 مليون دينار، مقابل 160 مليون دينار في ميزانية 2025/2024، وفقاً لتقديرات وزارة المالية.

كما تشمل تدابير الإصلاح المالي استحداث قانون مرور جديد، يتضمن تطبيق عقوبات أكثر صرامة على المخالفات المرورية، ومن المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في أبريل المقبل.

بالإضافة إلى ذلك، سيتيح قانون جديد للوزارات إعادة تسعير رسوم الخدمات الحكومية، بعد موافقة مجلس الوزراء، ليشمل إيجارات الممتلكات ورسوم



بربط العملات بالدولار الأمريكي القوي، وتشديد السياسات النقدية، واستمرار الدعم على السلع الأساسية. تفاوت التضخم غير المتداول: ارتفع في السعودية بسبب الإيجارات، واعتدل في قطر بعد كأس العالم. مالياً، تراجع الفائض الإجمالي إلى 5.8% من الناتج المحلي في 2023 (من 9.7% في 2022)، مع استمرار الإصلاحات وأسعار النفط المواتية. شددت عمان سياستها المالية (تعديل أولي غير نفطي 3%)، بينما خففتها السعودية (1%) والكويت (6%) لدعم الاستثمارات والرواتب العامة. استقر الدين العام نسبياً، مع تفاوت بين البحرين (123% من الناتج المحلي) والكويت (3%).

السياسة النقدية والقطاع المالي

بدأت البنوك المركزية دورة التيسير في سبتمبر 2024، متماشية مع الفيدرالي الأمريكي، بعد تشديد حاد في 2022-2023. تحسنت إدارة السيولة عبر أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة في الإمارات والسعودية. تباطأ نمو الائتمان الخاص بسبب ارتفاع الفوائد، لكن البنوك ظلت قوية: معدلات كفاية رأس المال مرتفعة، نسب القروض غير المنتظمة منخفضة (5% في الإمارات)، والعائد على حقوق

• **الكويت:** انكمش الاقتصاد بنسبة -3.6% بسبب تراجع إنتاج النفط.

• **السعودية:** انخفض النمو إلى -0.8%، لكن الطلب المحلي وجهود التنويع خففت الانخفاض.

• **الإمارات:** نمو قوي (3.6%) بدعم من السياحة والاستثمارات غير النفطية.

• **البحرين:** نمو 3% بفضل الخدمات المالية.

• **عمان وقطر:** نمو 1.3% و1.2% على التوالي، مع تباطؤ غير النفطي في عمان وتطبيع النشاط في قطر بعد كأس العالم 2022.

كانت تداعيات الصراعات الإقليمية محدودة، حيث تعافت صادرات الموانئ الرئيسية، وحافظت تدفقات الاستثمار والسياحة على استقرارها. على سبيل المثال، سجلت السعودية وقطر أعلى مستويات وصول الرحلات الجوية على الإطلاق.

التضخم والأداء المالي

ظل التضخم منخفضاً عند حوالي 2% في 2023، مدعوماً

دراسة لصندوق النقد الدولي

دول الخليج تمتلك أسساً قوية لتحقيق رؤاها... لكن النجاح يتطلب تكثيف الإصلاحات وتعزيز الاستدامة المالية والتكامل لمواجهة التحديات الجيوسياسية والعالمية

قدمت ورقة «مجلس التعاون الخليجي: السعي نحو الرؤى وسط الاضطرابات الجيوسياسية: الآفاق الاقتصادية والتحديات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي»، الصادرة عن صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2024، تحليلاً شاملاً للوضع الاقتصادي والسياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات) في سياق جيوسياسي مضطرب. تركز الورقة على كيفية سعي هذه الدول لتحقيق رؤاها التنموية الطموحة، مثل رؤية السعودية 2030، رؤية الإمارات 2071، ورؤية عمان 2040، وسط تحديات مثل تقلبات أسعار النفط، الصراعات الإقليمية، والتحول العالمي نحو الطاقة المتجددة. تُظهر الورقة مرونة المنطقة أمام الصدمات الأخيرة، مع توقعات اقتصادية إيجابية قصيرة الأجل، لكنها تحذر من مخاطر متوسطة وطويلة الأجل تتطلب إصلاحات عاجلة في السياسات المالية، النقدية، المالية، والهيكلية. وقد خلصت الورقة إلى أن دول الخليج تمتلك أسساً قوية (احتياطات مالية، موقع استراتيجي) لتحقيق رؤاها. لكن النجاح يتطلب تكثيف الإصلاحات، تعزيز الاستدامة المالية، والتكامل الإقليمي لمواجهة التحديات الجيوسياسية والعالمية. يُبرز التعاون مع صندوق النقد الدولي، عبر المكتب الإقليمي في الرياض ومركز الاقتصاد والتمويل في الكويت، كعامل داعم للاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

التطورات الأخيرة والنظرة المستقبلية

السياق العالمي

على المستوى العالمي، نجحت الاقتصادات في خفض التضخم من ذروته عند 9.4% في الربع الثالث من 2022 إلى توقعات 3.5% بنهاية 2025، دون الوقوع في ركود اقتصادي، وذلك بفضل تشديد السياسات النقدية المتزامن. يُتوقع أن يستقر النمو العالمي عند 3.2% في 2024 و2025، لكنه يظل أقل من متوسط ما قبل الجائحة (3.6%) بسبب التحديات الهيكلية مثل ضعف النمو في الدول منخفضة الدخل وتزايد الصراعات. تشمل المخاطر العالمية تقلبات الأسواق المالية (كما حدث في أغسطس 2024)، ارتفاع أسعار السلع بسبب التوترات الجيوسياسية، انهيار قطاع العقارات في الصين،

وتشديد السياسات الحمائية التي قد تعيق الكفاءة وتُعطل سلاسل التوريد.

مرونة دول الخليج أمام الصدمات

أظهرت دول الخليج مرونة ملحوظة في مواجهة صدمات مثل تخفيضات إنتاج النفط ضمن أوبك+ والصراعات الإقليمية (مثل التوترات في البحر الأحمر وصراع غزة-إسرائيل). تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2023 إلى أقل من 1% (0.8%) بسبب تراجع نشاط الهيدر وكربونات، لكن القطاع غير النفطي عوّض ذلك بدعم من تنفيذ المشاريع والإصلاحات. تفاوت الأداء بين الدول:

• **سوق العمل:** تحسين المهارات وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة (80% في بعض الدول).

• **الاستدامة:** الاستثمار في الطاقة المتجددة (مثل السعودية والإمارات تستهدفان صافي انبعاثات صفر بحلول 2060).

تفاصيل إضافية من الملاحق

الضريبة العالمية على الشركات (Pillar Two)

تدعم الورقة فرض ضريبة دنيا عالمية (15%) على الشركات الكبرى، وترى فرصة لدول الخليج لتعزيز الإيرادات غير النفطية. أعلنت البحرين ضريبة تكميلية محلية في 2025، بينما تتراوح معدلات الضرائب الحالية بين 9% (الإمارات) و20% (السعودية)، مع استثناءات واسعة تقلل المعدل الفعلي.

التكامل التجاري البيني

ارتفعت صادرات السلع غير النفطية البينية إلى 70 مليار دولار في 2021 (8-9% من الصادرات العالمية)، مدفوعة بالإمارات (50%) والسعودية (25%). الخدمات البينية نمت إلى 15 مليار دولار، لكن التكامل لا يزال دون مستويات الاتحاد الأوروبي (50%) أو (45% NAFTA). تُظهر التجارة ذات القيمة المضافة تقدماً (15% في 2021)، مع دعوة لتقليل الحواجز غير الجمركية.

التكامل المالي

زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2% من الناتج المحلي في 2020-2023)، مدفوعة بإصلاحات مثل رفع حدود الملكية الأجنبية في السعودية والإمارات. تحولت الاستثمارات من الهيدروكربونات إلى الخدمات والتصنيع، مع نمو الاستثمارات الخارجية (مثل الكويت والإمارات). تُظهر الورقة أن الاستثمار غير النفطي يعزز النمو (1-1.2% لكل 1% زيادة في الاستثمار)، مع دعوة لتطوير الأسواق المالية وتسهيل التمويل الأخضر.

السياسات المقترحة للنمو الرقمي والأخضر والمستدام

السياسة المالية

• **قصيرة الأجل:** الحفاظ على الحذر لإعادة بناء الحواجز الوقائية خلال الأوقات الجيدة.

• **متوسطة الأجل:** تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والاستثمارات الداعمة للنمو عبر تعبئة الإيرادات غير النفطية (مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الشركات)، تطوير أطر مالية متوسطة الأجل، وضع قواعد مالية، وتعزيز الشفافية. تُظهر الورقة أن الدين العام مستقر (44.2% من الناتج المحلي في 2023)، لكن دول مثل البحرين تحتاج إلى تعزيز التوازن.

السياسة النقدية

يوصي صندوق النقد بالحفاظ على ربط العملات بالدولار، مع تحسين إدارة السيولة وتطوير الأسواق المالية لتعزيز انتقال السياسة النقدية. تشمل الإصلاحات إدخال ممرات الفائدة (عمان) وتفعيل إصدارات السندات (قطر).

سياسات القطاع المالي

البنوك سليمة، لكن يجب مراقبة المخاطر التقليدية (نمو الائتمان، العلاقة بين البنوك والحكومات) والجديدة (الرقمنة، تغير المناخ). تُبرز الورقة مرونة الأسواق المالية، مع دعوة لتطوير أدوات الرقابة الاحترازية.

السياسات الهيكلية

تقدمت إصلاحات التنويع في تحسين بيئة الأعمال، رأس المال البشري، والرقمنة، لكن التنفيذ يحتاج إلى تكثيف. تشمل الأولويات:

• **التكامل الإقليمي:** تعزيز التجارة البينية (ارتفعت إلى 70 مليار دولار في 2021) والاستثمارات المالية.

• **التنويع:** تقليل الاعتماد على النفط عبر دعم القطاعات غير النفطية (4.7% نمو في 2021).



التوقعات المستقبلية

يُتوقع انتعاش النمو إلى 1.5% في 2024 و3.5% في 2025 مع تخفيف تخفيضات النفط وتوسع إنتاج الغاز. سيظل النمو غير النفطي قوياً (3.5% متوسط الأجل)، مدعوماً بالإصلاحات ومشاريع البناء، مع تفاوت بين الكويت (2-3%) والإمارات (4.5%).

سيستمر دور الهيدروكربونات بفضل التكاليف المنخفضة والكثافة الكربونية المنخفضة. سيستقر التضخم عند 2%، مع فوائض جارية تتراوح بين عجز طفيف في السعودية (بسبب الاستثمارات الكبيرة) وفوائض كبيرة في الكويت وقطر.

المخاطر

تتوازن المخاطر قصيرة الأجل بين إيجابية (زيادة إنتاج الطاقة، تسريع الإصلاحات) وسلبية (تراجع الصادرات، تشديد السياسات العالمية). متوسطة الأجل، تشمل المخاطر التجزئة الجيوسياسية، تقلبات أسعار الطاقة، وتباطؤ التحول إلى الطاقة المتجددة، مما يستدعي سياسات استباقية لضمان الاستدامة.

الملكية بين 5-15%. أظهرت الأسواق المالية مرونة، مع أداء سندات مشابه للسندات الأمريكية، وتجاوز أسهمها على الأسهم الأمريكية خلال فترات التوتر العالمي. شهدت 2024 أكثر من 30 طرحاً عاماً أولياً (5 مليارات دولار)، لكن تدفقات السندات والأسهم سجلت صافي خروج (2.5 مليار دولار في 2023).

القطاع الخارجي

ضاق فائض الحساب الجاري إلى 11.8% من الناتج المحلي في 2023 (من 17.8% في 2022)، بسبب تخفيضات النفط وزيادة الواردات الاستثمارية، مع توقعات 9.7% في 2024. دعمت الصادرات غير النفطية والسياحة (100 مليون زائر في السعودية 2023) الأداء.

زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين وعمان والإمارات، وارتفعت الاحتياطيات الأجنبية، مع استثمارات خارجية كبيرة من صناديق الثروة (مثل 35 مليار دولار من الإمارات في مصر).

استقرت أسعار الصرف الحقيقية الفعالة بفضل انخفاض التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين.



كريستيان رودريغز- شيفيل، الشريك ومدير التجارة والاستثمار والجيوسياسية في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)



رامي رافيه، الشريك الإداري في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)

حيث من المتوقع أن تنمو تجارة دول مجلس التعاون الخليجي معها بشكل كبير.

• اعتماد استراتيجيات التوريد الذكية التي تستفيد من الموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون بين ممرات وطرق التجارة الشرقية والغربية.

• الاستثمار في الميزات التنافسية الإقليمية مع تقسيم التجارة العالمية، واعتماد العمليات والتكنولوجيا لتلبية متطلبات الأسواق المتنوعة.

من جانبه، قال كريستيان رودريغز- شيفيل، الشريك ومدير التجارة والاستثمار والجيوسياسية في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG): «إن التنقل بين المشهد التجاري المعقد بالنسبة لقادة الأعمال، يتطلب أكثر من مجرد سلاسل التوريد المرنة، حيث يتطلب نهجاً قائماً على الرؤى للتحويلات الجيوسياسية. وسوف يأتي النجاح لأولئك الذين يعملون على تنمية التعامل بذكاء في الأسواق، ويطورون تخطيطاً قوياً لمساراتهم، وبنون محفظة من الخيارات الاستراتيجية، اعتماداً على القوة الجيوسياسية. ويعمل التنوع على زيادة المرونة، حيث تكمن هنا الفرصة الحقيقية في تشكيل الشراكات التجارية الجديدة التي تعالج الفجوات الجيوسياسية وتتعامل مع التحديات وتكتشف الفرص الناشئة من الأحداث الجيوسياسية. وبينما تستمر أنماط التجارة العالمية في التطور، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة متميزة لممارس دوراً حيوياً متزايداً في الربط بين الشرق والغرب».

تجارتها سنوياً بنحو 3.7%. فيما يُعد مسار الهند مهماً بشكل خاص، ومن المتوقع أن تصل التجارة الإجمالية عبره إلى 1.8 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2033، مدفوعة بدورها المتزايد كمركز عالمي للصناعة. في غضون ذلك، تمثل القوة المتنامية للجنوب العالمي أحد أبرز التطورات في التجارة العالمية، مع مشاركة هذه الدول التي يبلغ عددها 133 دولة، وتمثل 62% من سكان العالم، بنحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن المتوقع أن تنمو التجارة السنوية بين دول الجنوب العالمي بمقدار 673 مليار دولار خلال العقد القادم، بينما من المتوقع أن تصل قيمة التجارة بين الجنوب العالمي والاقتصادات المتقدمة إلى 1.67 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2033.

وللتعامل مع تلك التحويلات التجارية واغتنام الفرص الناشئة التي توفرها، تحدد الدراسة توصيات رئيسية عدة لقادة الأعمال في المنطقة وتتضمن:

• تطوير سلاسل توريد مرنة تتسم بالشفافية من خلال تنويع استراتيجيات التوريد التجاري وتعميق العلاقات مع الموردين الرئيسيين عبر الممرات التجارية الناشئة.

• بناء القدرات الجيوسياسية للتنبؤ بشكل أفضل بتحويلات التجارة والاستجابة لها، خصوصاً في الأسواق سريعة التطور في آسيا وأفريقيا.

• تعزيز التواجد في الأسواق الناشئة، مع التركيز على الفرص في الهند والصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة،

بحسب توقعات دراسة لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG):

5.5% نمواً سنوياً للتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 2033

توقعت دراسة جديدة لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، أن تنمو التجارة العالمية بمعدل سنوي قدره 2.9% حتى عام 2033، مؤكدة أنه في إطار التحولات الكبيرة التي تشهدها أنماط التجارة العالمية وظهور ممرات اقتصادية جديدة وتطور العلاقات التقليدية بين دول العالم، فإن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ستمارس دوراً محورياً متزايداً في ربط طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب. وتأتي تلك التوقعات ضمن الرؤى الرئيسية لأحدث دراسة لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، بعنوان «القوى العظمى، الجوانب الجيوسياسية، ومستقبل التجارة الدولية»، والتي تقدم تحليلاً للبيانات التجارية والاقتصادية عبر أكثر من 150 دولة. وتعرض تحليلاً شاملاً لكيفية تأثير التحولات في ديناميكيات التجارة العالمية على التجارة الإقليمية والدولية حتى عام 2033.

وتوسع بنيتها التحتية، يعزز قدرتها على استغلال الفرص الناشئة من تلك التحولات في تطوير ديناميكيات التجارة. وقال رامي رافيه، الشريك الإداري في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، إن: «إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية تمثل لحظة حاسمة لدول مجلس التعاون الخليجي. ومع التحول الكبير في مسارات التجارة الدولية، فإن منطقة الخليج ليست مجرد محور جغرافي، لكنها مركز مهم لتشكيل الأنماط الاقتصادية الجديدة. حيث إن الاستثمار المدروس في القدرات يمكن دول مجلس التعاون من تحقيق نجاح أكبر من خلال تطوير خيارات استباقية بدلاً من الاستجابات التفاعلية. ويمكن الاستفادة من ذلك في تشكيل الممرات التجارية الناشئة، خصوصاً مع تطور التجارة في دول الجنوب العالمي».

التحويلات التجارية العالمية توفر الفرص الجديدة

وتكشف الدراسة عن أن التحولات الكبرى عبر المناطق التجارية الرئيسية ستعيد تشكيل التجارة العالمية. وبينما تترسخ أمريكا الشمالية كتلة تجارية متينة مع زيادة التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك بقيمة 315 مليار دولار بحلول عام 2033، تبرز رابطة دول جنوب شرق آسيا «ASEAN» كمستفيد كبير من التحولات العالمية حيث تنمو

نمو قوي في التجارة عبر الممرات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي

وتكشف الدراسة عن الآفاق القوية لتجارة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي حجم تجارتها إلى 2.3 تريليون دولار بحلول عام 2033، بدعم من التوسع الكبير عبر الممرات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي. كما تُسلط الدراسة الضوء على الصين كأكبر سوق من حيث النمو بقيمة 88 مليار دولار (بمعدل نمو سنوي مركب 5.7%)، تليها اليابان بنحو 46 مليار دولار (بمعدل نمو سنوي مركب 9.4%). وتُظهر الدراسة أن التجارة غير النفطية لدول مجلس التعاون ستتنمو بنسبة 3.5% سنوياً، مما يبرز الجهود الناجحة لدول الخليج في تنويع اقتصاداتها.

وأكدت الدراسة أنه مع التحول في أنماط التجارة العالمية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي رسخت مكانتها كحلقة وصل محورية بين الشرق والغرب. ويظهر ذلك واضحاً في التحول الواسع لتدفقات التجارة العالمية، حيث من المتوقع أن تزيد تجارة الصين مع الجنوب العالمي بقيمة 1.25 تريليون دولار، وأن تنمو التجارة بين الدول النامية بـ 673 مليار دولار حتى عام 2033. وأشارت الدراسة إلى أن الموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي

المتقدمة أو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع أن تشهد خسائر كبيرة حال ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة.

فمن اللافت للانتباه أن 3% من بنوك الاقتصادات المتقدمة و 6% من بنوك الاقتصادات الصاعدة عرضة لتداعيات ارتفاع أسعار الفائدة بقدر بنك سيليكون فالي في بداية سقوطه، إن لم تكن أكثر عرضة في الواقع. كذلك، تبدو بنوك الاقتصادات الصاعدة أكثر عرضة لتداعيات التضخم المباشرة، وهو ما يعزى ربما إلى لجوء عدد أكبر من الاقتصادات إلى ربط أسعارها بالتضخم.

أشرنا سلفاً، فإن ارتفاع الإيرادات والمصروفات بالتوازي مع التضخم في معظم البلدان يوفر حماية كبيرة لمعظم الأجهزة المصرفية من التضخم.

تركز الانكشافات

إذن، هل يعد التضخم سبباً للقلق؟

يحدد البحث عدداً من مواطن الضعف: بعض البنوك أكثر عرضة لتداعيات التضخم بسبب نماذج إدارة المخاطر والأعمال المختلفة. فهناك حالات استثنائية، سواء في الاقتصادات

عدم الاستقرار المالي وصعوبة مكافحة التضخم نتيجة محتملة لارتفاع أسعار الفائدة

الأجهزة المصرفية منعزلة إلى حد كبير عن تداعيات التضخم، ولكن مواطن الضعف في بعض البنوك قد تترتب عليها مفاضلات بين احتواء التضخم وحماية الاستقرار المالي

في مقال نشره كل من كاثرينا بيرغانت، ماي هاكلامادا، ديفيا كيرتي، روي مانو خبراء اقتصاديين في صندوق النقد الدولي في مدونته. قال الاقتصاديون في مقالهم سبق الجائحة شعور بالقلق في أوساط المستثمرين حيال استمرار تدني معدلات التضخم وأسعار الفائدة وتأثيره على أرباح البنوك. ولكن المفارقة أن القلق بشأن ربحية البنوك ظل يراودهم بعد أن أدت إعادة فتح الاقتصاد في أعقاب كوفيد-19 إلى ارتفاع هائل في مستويات التضخم وأسعار الفائدة الصادرة عن البنوك المركزية. ويبدو أن إخفاق بنك سيليكون فالي وغيره من مؤسسات الإقراض الأمريكية في مطلع عام 2023 جاء ليؤكد هذه المخاوف.

هذا السؤال لم يلق الكثير من الاهتمام. ونجيب عليه بناء على مزيج من بيانات الميزانيات العمومية والدخل لأكثر من 6600 بنك في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة وما يقرب من ثلاثة عقود من البيانات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ويبدو أن معظم مؤسسات الإقراض تحتتمي من التضخم إلى حد كبير عبر رفع الإيرادات والنفقات المصرفية بالتوازي مع زيادة التضخم. فالإيرادات والنفقات المرتبطة بالاقتراض والإقراض منكشفة للتضخم بنحو غير مباشر، نظراً لتأثيرها في الأساس بأسعار فائدة السياسة النقدية التي تتغير بدورها تبعاً للتضخم. أما الإيرادات والنفقات الأخرى - الإيرادات من الأنشطة المصرفية غير التقليدية، والخدمات، والأجور، والإيجارات - فتتكشف انكشافاً مباشراً لتغيرات الأسعار.

وعلى مستوى البلدان، هناك تفاوت واسع بين الأجهزة المصرفية من حيث تأثير التضخم على إيرادات البنوك ومصروفاتها. فنجد أن الإيرادات والمصروفات أسرع تأثراً بتحويلات التضخم في بعض البلدان عن غيرها. ولكن كما

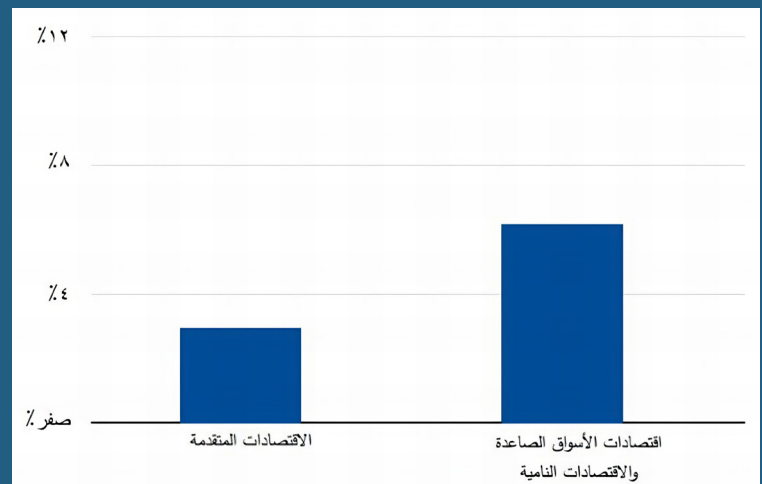
ويساعد البحث الجديد حول العلاقة بين التضخم وربحية البنوك في فهم هذه المخاوف. ومعظم البنوك منعزلة إلى حد كبير عن التحول في معدلات التضخم - حيث توازن آثار التضخم على الإيرادات والمصروفات بعضها البعض. غير أن بعض البنوك منكشفة بحدّة لتداعيات التضخم، مما قد يؤثر نوبة من عدم الاستقرار المالي إذا ما أدى تركيز الخسائر إلى نوبات ذعر أوسع نطاقاً في القطاع المصرفي. وفي الوقت الذي يعمل فيه عدد من البنوك المركزية الكبرى على إعادة تقييم أطر سياساتها النقدية في أعقاب الطفرة التضخمية فيما بعد الجائحة، من شأن الفهم المتعمق للروابط بين التضخم وربحية البنوك أن يساعد في تصميم أطر أكثر فعالية للسياسة النقدية.

وتشير نتائجنا إلى أن البنوك المركزية ربما يكون عليها وضع الاستقرار المالي في الاعتبار عند تحديد موقف سياساتها النقدية في مواجهة التضخم.

التضخم مهم

هل يؤثر التضخم على ربحية البنوك؟ من المثير للدهشة أن

العديد من البنوك تواجه مخاطر تضخمية أكثر حدة مقارنة ببنك سيليكون فالي
نسبة البنوك الأكبر انكشافاً للتضخم مقارنة ببنك سيليكون فالي



المصادر: بنك التسويات الدولية، ومؤسسة Bloomberg Finance L.P، ومؤسسة Fitch Connect، ومؤسسة Haver Analytics، وتحليلات خبراء صندوق النقد الدولي.

متطلبات إدارة المخاطر في البنوك، وتحسين الشفافية، واستخدام التقييمات المفصلة للمخاطر التي تراعي أهم العوامل التي كشف عنها بحثنا في مجموعة واسعة من البنوك.

ورغم هذه التحسينات، فإن انتقال عدوى الخسائر فيفرادى البنوك إلى القطاع المصرفي ككل قد يضطر البنوك المركزية إلى الموازنة بين رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم وعدم الاستقرار المالي المحتمل.

انعكاسات السياسات

في ظل ارتفاع التضخم، يمكن أن يتسبب تشديد السياسات النقدية، رغم أهميته، في خسائر هائلة للبنوك شديدة الانكشاف، مما قد يدفع المستهلكين والمستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر عبر جميع البنوك، ويؤدي إلى نوبات من الذعر وعدم الاستقرار المالي.

وستتسنى السيطرة الدائمة على انكشافات التضخم من خلال تقوية الآليات التنظيمية والرقابية الاحترازية، وتعزيز





كبيراً في إنشاء هياكل حوكمة الأمن السيبراني، إلا أنه لا يزال هناك مجال لتحسين مستويات النضج وإشراك أصحاب المصلحة.

تحديات كبيرة في تنفيذ حوكمة الأمن السيبراني

تُحدد الدراسة عدة تحديات كبيرة في تنفيذ حوكمة الأمن السيبراني بشكل فعال داخل المؤسسات المصرفية والمالية، مع بروز تعقيد التهديدات السيبرانية المتطورة والنقص المستمر في المهنين المهرة في الأمن السيبراني كأهم القضايا. وللتعامل مع هذه التحديات، توصي الدراسة باتباع نهج متعدد الجوانب يشمل تعزيز برامج تدريب شاملة للموظفين الحاليين، واعتماد أدوات وتقنيات مراقبة متقدمة للكشف عن التهديدات الناشئة والتعامل معها بشكل أفضل، وتعزيز التعاون بين الأقسام لتحسين فعالية الحوكمة بشكل عام.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن أكثر من 63% من المؤسسات المشاركة أبلغت عن وجود فجوات كبيرة بين مستويات النضج الحالية والمستهدفة، لا سيما في تقييم المخاطر والتحكم التشغيلي. وأفاد غالبية المشاركين بتفضيلهم لحوكمة الأمن السيبراني المركزية، مما يضمن تطبيق السياسات بشكل متسق وتقليل النزاعات. كما تخصص المؤسسات ذات المستويات المتقدمة من النضج نسبة أعلى من ميزانيات تقنية المعلومات للأمن السيبراني، مما يؤكد على تحديد أولويات الموارد.

حوكمة الأمن السيبراني الفعالة

يؤكد البحث على أن حوكمة الأمن السيبراني الفعالة تتطلب مزيجاً من التزام قيادي قوي، هيكل تنظيمي واضح، وتنفيذ شامل للأطر. وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من إحراز المؤسسات المصرفية والمالية تقدماً

دراسة لمعهد الدراسات المصرفية بالكويت عن حوكمة الأمن السيبراني في المؤسسات المصرفية والمالية:

توصي باتباع نهج يشمل تعزيز التعاون بين الأقسام وتدريب الموظفين واعتماد أدوات وتقنيات مراقبة متقدمة للكشف عن التهديدات والتعامل معها

أصدر معهد الدراسات المصرفية بالكويت دراسة عن حوكمة الأمن السيبراني في المؤسسات المصرفية والمالية. وقد أشارت الدراسة أن واستهدف هذا البحث إلى دراسة حوكمة الأمن السيبراني في المؤسسات المصرفية والمالية، مع التركيز على أهمية الأطر القوية، والتوافق التنظيمي، والامتثال التنظيمي. تقارن الدراسة الممارسات العالمية في مناطق مثل الولايات المتحدة وأوروبا والصين ودول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على كيفية تخفيف هذه المؤسسات لمخاطر الأمن السيبراني وتعزيز مرونتها. تُحدد الدراسة أربع محركات رئيسية لحوكمة الأمن السيبراني: المتطلبات التنظيمية، والضغط السوقية، وممارسات الحوكمة العامة، والابتكار التكنولوجي.

دمج الأمن السيبراني في عملية صنع القرارات التنظيمية

تواجه المؤسسات المصرفية والمالية ضغوطاً متزايدة من الجهات التنظيمية لتنفيذ أطر عمل قوية للأمن السيبراني. وقد لوحظ تحول ملحوظ نحو نماذج الحوكمة المركزية، حيث يقدم كبير مسؤولي أمن المعلومات (CISO) تقاريره إلى كبير مسؤولي المخاطر أو مجلس الإدارة. يؤكد هذا الهيكل على الأمن السيبراني كأولوية استراتيجية وليس كوظيفة تقنية منعزلة.

يرفع هذا التحول من دور كبير رفع هذا التحول دور رئيس أمن المعلومات من وظيفة تكتيكية إلى مساهمة استراتيجية، مما يدمج الأمن السيبراني بشكل أعمق في عملية صنع القرارات التنظيمية.

اعتماد واسع النطاق للمعايير المعترف بها دولياً

يسلط البحث الضوء على اعتماد واسع النطاق للمعايير المعترف بها دولياً في جميع المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تبرز معايير ISO 27001 وإطار عمل NIST للأمن السيبراني وضوابط CIS كأكثر الأطر شيوعاً لتنفيذ حوكمة الأمن السيبراني. بينما توفر هذه المعايير العالمية هيكلًا أساسياً، فقد طورت الهيئات التنظيمية الإقليمية أطرًا عملاً تكميلية مصممة لتناسب السياقات والمتطلبات المحلية، مثل إطار عمل الأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي (CBK) ولوائح البنك المركزي السعودي (SAMA).

فجوات كبيرة بين مستويات النضج الحالية والمستهدفة



شركات التكنولوجيا العملاقة تتنافس ليس فقط مع البنوك، ولكن أيضاً مع عمالقة التكنولوجيا مثل Amazon و Apple

2. الذكاء الاصطناعي الوكيل – الوعود والتحديات

يُعد الذكاء الاصطناعي (AI) قوة منتشرة في كل مكان في التكنولوجيا المالية بحلول عام 2025، حيث يستخدم التقرير مصطلح «الذكاء الاصطناعي الوكيل» لوصف الأنظمة التي تعمل بشكل مستقل نيابة عن المستخدمين أو الشركات. من روبوتات خدمة العملاء إلى خوارزميات التداول في أسواق رأس المال، يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً في سير العمل. على سبيل المثال، عززت Klarna استخدامها للذكاء الاصطناعي التوليدي من عملياتها ودعمت سردها للاكتتاب العام المحتمل بقيمة 15 مليار دولار. ومع ذلك، يحذر التقرير من أن ليس كل الذكاء الاصطناعي متساوٍ. يظل الكثير منه «متوسطاً» في أحسن الأحوال، مع تطبيقات مبالغ فيها تفشل في تقديم قيمة ملموسة. الشركات العملاقة الناجحة هي تلك التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة، مثل أتمتة الامتثال أو تخصيص العروض، مع تجنب فخ

1. حروب المحافظ الرقمية وامتلاك العميل

أحد الاتجاهات البارزة في 2025 هو «حروب المحافظ الرقمية»، وهي معركة شرسة بين المحافظ الرقمية للسيطرة على العلاقة الأساسية مع العملاء. يسلط التقرير الضوء على تحول تنظيمي كبير في الاتحاد الأوروبي، حيث أجبرت شركة Apple على فتح قدرات الاتصال القريب المدى (NFC) لتطبيقات الطرف الثالث. أدى ذلك إلى إطلاق موجة من المنافسة في المدفوعات عبر الهواتف المحمولة، حيث تسعى البنوك الرقمية ومزودو المحافظ لتصبح الواجهة المالية الافتراضية للمستهلكين.

تعمل شركات مثل Nubank و Revolut على إعادة جميع الخدمات – مثل المدفوعات، الادخار، الإقراض، والاستثمارات – في عروض سلسلة، مما يقرب أرباحها من مستويات البنوك التقليدية.

على سبيل المثال، تشير مسيرة أرباح Nubank إلى أنها قد تتساوى أو تتجاوز المؤسسات التقليدية في أسواق رئيسية مثل البرازيل. يؤكد التقرير أن امتلاك المحفظة لا يقتصر على المدفوعات فقط، بل يتعلق بالسيطرة على البيانات والثقة التي تحدد العلاقات المالية الحديثة.



2025 عام محوري...

الحجم.. البساطة.. والتكنولوجيا الذكية ستتوج الفائزين في عصر شركات التكنولوجيا المالية العملاقة

في عام 2025، لم يعد قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) مجرد مبتكر ناشئ، بل أصبح قوة ناضجة تعيد تشكيل التمويل العالمي، كما يوضح تقرير «حالة التكنولوجيا المالية 2025: عصر شركات التكنولوجيا المالية العملاقة». يقدم التقرير مفهوم «شركات التكنولوجيا المالية العملاقة»، مثل Nubank (التي تضم أكثر من 100 مليون عميل)، و Klarna (85 مليوناً)، و Revolut (50 مليوناً)، والتي توسعت لتصبح منافساً قوياً للمؤسسات المالية التقليدية. هذه الشركات تشير إلى تحول في السؤال المركزي للقطاع: لم يعد الأمر يتعلق بـ «هل» سَحدث التكنولوجيا المالية تغييراً في البنوك، بل «إلى أي مدى» سَهيمن عليه. التقرير يوفر نظرة حديثة على قطاع يتميز بالنمو السريع والابتكار التكنولوجي والمنافسة المتزايدة.



متعددة. يتخيل المؤلفون مستقبلاً تتنافس فيه الشركات العملاقة ليس فقط مع البنوك، ولكن أيضاً مع عمالقة التكنولوجيا مثل Amazon و Apple، مما يطمس حدود الصناعة. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة: ردود الفعل التنظيمية، الجودة غير المتساوية للذكاء الاصطناعي، ومخاطر التوسع المفرط قد تعرقل حتى أقوى اللاعبين.

عام محوري

يصف تقرير «حالة التكنولوجيا المالية 2025: عصر الشركات التكنولوجية المالية العملاقة» عام 2025 بنقطة التحول. يمثل صعود الشركات العملاقة انتقال القطاع من التمرد إلى الهيمنة، مما يتحدى المؤسسات التقليدية للتكيف أو التلاشي. حروب المحافظ، الذكاء الاصطناعي المتباين، زخم العملات المستقرة، آلام نمو BaaS، وسباق المدفوعات تحدد مجتمعة مشهداً ديناميكياً. تظل رؤى التقرير حديثة، مقدمة خارطة طريق لفهم مسار التكنولوجيا المالية. بالنسبة لأصحاب المصلحة، سواء كانوا مؤسسي شركات تكنولوجيا مالية، مستثمرين، أو منظمين، الرسالة واضحة: الحجم، البساطة، والتكنولوجيا الذكية ستوجع الفائزين في هذا العصر الجديد.

التحديات قائمة: ردود الفعل التنظيمية، الجودة غير المتساوية للذكاء الاصطناعي، ومخاطر التوسع المفرط قد تعرقل حتى أقوى اللاعبين

المالية تمنحها ميزة. الرهانات عالية: من يهيمن على المدفوعات في 2025 قد يضمن ولاء العملاء لعقود.

التطورات البارزة وديناميكيات السوق

يسلط التقرير الضوء على شركات تكنولوجيا مالية محددة تشكل عام 2025. تعكس قيمة Ramp الثانوية البالغة 13 مليار دولار ازدهار أدوات إدارة الإنفاق، بينما تؤكد ضجة اكتتاب Klarna العام على جاذبية الشركات العملاقة للأسواق العامة. ومع ذلك، يحذر المؤلفون من تضيق نافذة الاكتتاب العام، متوقعين اندفاعاً بين شركات التكنولوجيا المالية للطرح العام قبل تشديد الظروف. يواجه اللاعبون الأصغر ضغط التوحيد، مع احتمال تسريع عمليات الدمج والاستحواذ. تشكل التوترات الجيوسياسية والشكوك الاقتصادية أيضاً تحديات، قد تبطئ النمو في بعض المناطق بينما تفضل الشركات العملاقة ذات العمليات المتنوعة.

التوقعات: أفق خمس سنوات

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع التقرير أن الشركات التكنولوجية المالية العملاقة قد تتجاوز البنوك التقليدية خلال خمس سنوات إذا استمرت الاتجاهات الحالية. مزايها – الكفاءة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، إعادة التجميع المركزة على العميل، والقابلية للتوسع العالمي – تضعها لإعادة تعريف التمويل. على سبيل المثال، قاعدة عملاء Nubank التي تزيد عن 100 مليون تتنافس مع البنوك الكبرى في أمريكا اللاتينية، بينما يمتد مستخدمو Revolut البالغ عددهم 50 مليوناً عبر قارات

عام 2025 نقطة تحول. يمثل صعود الشركات العملاقة انتقال القطاع من التمرد إلى الهيمنة

4. نضوج الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS)

تدخل الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS)، التي تمكّن غير البنوك من تقديم منتجات مالية عبر واجهات برمجية، ما يسميه التقرير «مرحلة المراهقة الصعبة». بينما غذت BaaS نمو التكنولوجيا المالية – مثل التمويل المدمج في منصات التجارة الإلكترونية – جذبت حالات الفشل البارزة مثل انهيار Synapse في 2024 تدقيقاً تنظيمياً. تعمل السلطات على تشديد الرقابة، مطالبة بإدارة مخاطر أفضل وشفافية من مزودي BaaS. يجادل التقرير بأن هذا النضوج صحي، حيث يقضي على اللاعبين الأضعف ويقوي النظام البيئي. الشركات العملاقة مثل Revolut، بفضل هياكلها التقنية المتكاملة عمودياً، أقل اعتماداً على BaaS الخارجية، مما يمنحها ميزة. بالنسبة للآخرين، سيكون 2025 عاماً حاسماً بينما يتكيفون مع القواعد الأكثر صرامة.

5. معركة المدفوعات – البساطة والحجم

تظل المدفوعات شريان الحياة للتكنولوجيا المالية، ويشهد عام 2025 «معركة شاملة» للسيطرة على حصة السوق. يؤكد التقرير أن البساطة والحجم هما العاملان الفائزان. تعمل الشركات العملاقة على تعزيز التجارب السلسة، مثل الدفع بنقرة واحدة أو التحويلات الفورية عبر الحدود، بينما تستفيد من حجمها للتفاوض على رسوم أقل مع شبكات البطاقات والتجار. نموذج Klarna «اشتر الآن، ادفع لاحقاً»، المعزز بقرارات الائتمان المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، يجسد هذا الاتجاه، مساهماً في قيمتها البالغة 15 مليار دولار. في الوقت نفسه، يرد اللاعبون التقليديون مثل Visa و Mastercard بابتكاراتهم الخاصة، لكن التقرير يشير إلى أن مرونة التكنولوجيا



استخدامه فقط من أجل الاستخدام. يتوقع المؤلفون أن تأثير الذكاء الاصطناعي الحقيقي في 2025 سيعتمد على التنفيذ، وليس مجرد التبني.

3. نهضة العملات المستقرة

تشهد العملات المستقرة انتعاشاً، حيث تتطور من أدوات متخصصة إلى أدوات مالية رئيسية. يشير التقرير إلى تقديم Nubank لمكافآت قائمة على العملات المستقرة واستكشاف Coinbase للإقراض المضمون بالبيتكوين كدليل على هذا الاتجاه. تُعتبر العملات المستقرة جسوراً للتمويل المرّز، حيث يتم ترميز أصول مثل العقارات أو الأوراق المالية على سلاسل الكتل. يُعزى هذا التحول جزئياً إلى وضوح تنظيمي في بعض المناطق، مما يسمح لشركات التكنولوجيا المالية بتجربة منتجات مدعومة بالعملات المشفرة. يقترح المؤلفون أن العملات المستقرة يمكن أن تدعم بنية تحتية مالية جديدة، مما يتحدى قنوات الدفع التقليدية مثل SWIFT. ومع ذلك، يلاحظون أن القابلية للتوسع والثقة تظلان عقبتين، حيث تكون الشركات العملاقة في أفضل وضع للتغلب عليهما بفضل قواعدها الضخمة من المستخدمين وخبراتها التقنية.

الجدول رقم (1): أداء الأسواق الخاصة (2010-2024) ومعدل العائد الداخلي لمدة 15 عاماً

الإستراتيجية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024*	متوسط العائد لمدة 15 عاماً
الاستحواذ	17.50%	7.90%	14.80%	18.20%	13.20%	13.00%	12.40%	20.50%	10.30%	16.50%	26.80%	37.50%	0.60%	10.80%	5.00%	15.40%
رأس المال الاستثماري الجريء	11.90%	11.20%	7.20%	21.30%	20.30%	12.00%	0.10%	9.40%	18.30%	17.00%	40.80%	53.50%	16.80%	4.70%	0.80%	12.40%
المزائين	28.60%	5.60%	14.90%	9.10%	31.40%	11.90%	10.80%	11.10%	8.20%	7.30%	6.50%	18.00%	4.30%	26.50%	1.80%	12.90%
صندوق الصناديق	6.20%	8.20%	7.10%	10.80%	12.60%	11.90%	8.00%	12.60%	16.40%	11.00%	26.70%	45.20%	5.60%	1.50%	3.40%	11.50%
استثمارات الملكية الخاصة الثانوية	20.60%	14.30%	14.30%	10.60%	13.10%	11.40%	5.10%	16.40%	10.80%	10.80%	10.10%	43.00%	5.40%	5.50%	3.10%	13.00%
النمو / التوسع	20.70%	9.70%	13.30%	17.60%	12.10%	12.50%	9.10%	16.80%	17.50%	17.80%	33.80%	50.50%	6.70%	6.30%	7.40%	15.80%
البنية التحتية	8.50%	5.80%	7.10%	4.10%	12.60%	9.10%	9.10%	8.00%	11.00%	7.00%	7.30%	15.80%	9.60%	10.80%	4.00%	9.00%
العقار	11.80%	8.50%	11.20%	18.80%	13.30%	12.10%	9.10%	12.40%	7.00%	8.50%	4.20%	26.20%	7.50%	4.30%	0.40%	9.30%
الإقراض المباشر	10.60%	6.70%	17.10%	2.80%	12.20%	5.30%	0.30%	11.50%	7.00%	8.00%	4.50%	11.00%	6.00%	12.40%	4.60%	7.90%
المحفظة المتنوعة	16.00%	8.00%	12.40%	15.90%	12.90%	9.80%	10.00%	15.20%	10.50%	11.80%	18.50%	34.20%	0.60%	6.90%	4.30%	12.80%

(1) مصدر المعلومات: PitchBook. كافة عوائد الأصول الخاصة صافية من الرسوم والانتعاب. (2) البيانات كما في 30 يونيو 2024.

تزايد قيمة الاستثمارات ومضاعفات الربحية في الأجل الطويل

يعتمد نجاح الاستثمار في المدى الطويل على تحقيق النمو المستدام أكثر من المضاربة قصيرة الأجل. ويرز الأفق الاستثماري الطويل الأجل والممتد لمدة 15 عاماً قوة أداء المحفظة المتنوعة التي حققت عائداً سنوياً بلغ 12.8% والذي يعتبر متوسط عائد تنافسي مقارنة بالاستراتيجيات الفردية، مع نسبة تذبذب أقل.

ويؤكد ذلك ميزة الأفق الاستثماري طويل الأجل في الأسواق الخاصة. فعلى الرغم من عدم القدرة على التنبؤ بأداء السنوات الفردية، يساهم التنوع في تحقيق عوائد مستقرة وقوية على المدى الطويل، مستفيداً من علاوة عدم سيولة الاستثمارات التي تتميز بها هذه الأسواق.

أبرز النقاط:
عوائد أكثر استقراراً: يساهم التنوع في الحد من الاعتماد على أداء استراتيجية واحدة.
تقلبات أقل حدة: يساهم توزيع الاستثمارات عبر استراتيجيات متعددة في الحد من تأثير تقلبات السوق
الحماية من المخاطر السلبية: يمكن أن تعوض المكاسب التي حققتها بعض الأصول الخسائر التي منيت بها أصول أخرى
نهج متوازن: يبرز توزيع المحفظة المتساوي (وفقاً للمثال المستخدم) فوائد التنوع

غير المدرجة في الأسواق المالية، مثل عمليات الاستحواذ (buyouts)، ورأس المال الاستثماري الجريء (venture capital)، والإقراض المباشر، والعقارات، والبنية التحتية.

وتوفر «المحفظة المتنوعة»، التي تعتمد على تخصيص متوازن عبر جميع الاستراتيجيات المتاحة، نظرة شاملة لأداء الأسواق الخاصة، مما يساهم في الحد من التقلبات والمخاطر الاستثمارية المرتبطة بكل استراتيجية على حدة.

التنوع: الحد من المخاطر والاستقرار

تظهر عوائد الاستراتيجيات الفردية تذبذباً ملحوظاً على مر السنوات ما بين 2010 و2024. فعلى سبيل المثال، شهد رأس المال الاستثماري الجريء انتعاشاً قوياً في عامي 2020/2021 قبل أن يتراجع في العام 2022، بينما مرت الاستثمارات العقارية بدورات صعود وهبوط ملحوظة، خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

في المقابل، توفر «المحفظة المتنوعة» عوائد أكثر استقراراً واتساقاً، بعيداً عن التقلبات الحادة التي تشهدها الاستراتيجيات الفردية. ويساهم التنوع عبر استراتيجيات الأسواق الخاصة في الحد من تأثير الأداء الضعيف لأي قطاع محدد، إذ تتيح المكاسب في بعض المجالات تعويض الخسائر في غيرها، مما يؤدي إلى تحقيق عائد أكثر توازناً واستدامةً على المدى الطويل.

«الوطني للشروات»: تنويع الاستثمارات..

قوة التنويع ودوره المحوري في استثمارات الأسواق الخاصة

يساهم التنويع في تحقيق عوائد أكثر استقراراً وفي الحد من المخاطر الاستثمارية لكنه لا يلغيها تماماً. وكما هو الحال في كل الاستثمارات، فإن الأداء التاريخي لا يضمن النتائج المستقبلية. لذلك يجب على المستثمرين في الأسواق الخاصة أخذ طبيعة هذه الاستثمارات غير السائلة في الاعتبار والاستعداد لآفاق استثمارية طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن هذه العوامل قد تعزز علاوة عدم سيولة الاستثمارات والعوائد طويلة الأجل، إلا أنها تتطلب دراسة متأنية ومواءمة دقيقة مع احتياجات السيولة الخاصة بكل مستثمر، إضافة إلى مستوى المخاطر والعائد المستهدف والأهداف الاستثمارية بشكل عام. لذلك، ينبغي النظر إلى التنويع ليس كحل مستقل، بل كأداة ضمن استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات لضمان تحقيق التوازن الأمثل بين العوائد والمخاطر.

حكمة التنويع عبر الزمان

شكل مبدأ «لا تضع كل البيض في سلة واحدة» حجر الأساس لإستراتيجيات إدارة المخاطر على مر العصور. وجسد شكسبير هذا المفهوم في مسرحيته «تاجر البندقية» من خلال شخصية أحد أبطال الرواية ويدعى أنطونيو، الذي جنبه التنويع في استثماراته خسائر كبيرة. ويتجلى هذا النهج بوضوح عبر التاريخ، إذ اعتمد المزارعون على زراعة محاصيل متعددة لضمان استدامة إنتاجهم، فيما لجأ القادة إلى بناء تحالفات استراتيجية لتعزيز استقرارهم، الأمر الذي يعكس الإدراك العميق للتنويع كوسيلة للحماية وتحقيق التوازن.

هاري ماركويتز ونشأة نظرية المحفظة الحديثة

في منتصف القرن العشرين، ومع تطور الأسواق المالية وازدياد تعقيدها، قدم الباحث الاقتصادي هاري ماركويتز (Harry Markowitz) إطاراً رياضياً متكاملاً من خلال نظرية المحفظة الحديثة (Modern Portfolio Theory MPT)، التي وضعت الأسس والمبادئ الرئيسية لإنشاء المحافظ

تحليل أداء الأسواق الخاصة: نهج متنوع

يستعرض هذا التحليل الأداء السنوي لمختلف استراتيجيات الاستثمار في الأسواق الخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 - 2024، إلى جانب متوسط العوائد السنوية على مدى 15 عاماً. وتشمل الأسواق الخاصة الاستثمارات في الأصول

التقليدية ويفتح المجال أمام تجارب دفع أكثر سرعة وأماناً.

دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل POS

الذكاء الاصطناعي (AI) سيصبح العنصر الأكثر تأثيراً في مستقبل أنظمة نقاط البيع. بحسب تقرير «McKinsey & Company» بعنوان «The Future of Retail Technology 2023»، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزيد من كفاءة أنظمة POS بنسبة 30% من خلال تحليل البيانات في الوقت الفعلي. على سبيل المثال، يمكن لنظام POS المزود بالذكاء الاصطناعي أن يرصد أنماط شراء العملاء ويقترح منتجات إضافية أثناء عملية الدفع، مما يعزز المبيعات بنسبة تصل إلى 15%. كما أشارت الدراسة.

علاوة على ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمان. تقنيات مثل تعلم الآلة (Machine Learning) قادرة على اكتشاف المعاملات المشبوهة فور حدوثها، مما يقلل من مخاطر الاحتيال. شركات مثل Visa و Mastercard بدأت بالفعل في دمج هذه التقنيات في أنظمة الدفع الخاصة بها، ومن المتوقع أن تتبنى أنظمة POS هذا النهج بشكل واسع بحلول عام 2030.

الحوسبة السحابية: المرونة والتكامل

تشير مقالة في «TechRadar» (يناير 2024) بعنوان «Cloud-Based POS: The Next Frontier» إلى أن أنظمة POS القائمة على الحوسبة السحابية ستشكل مستقبل الصناعة. هذه الأنظمة تتيح للتجار الوصول إلى بيانات المبيعات والمخزون من أي مكان، مما يجعلها مثالية للشركات متعددة المواقع. على عكس الأنظمة التقليدية التي تتطلب أجهزة ثقيلة وصيانة مستمرة، يمكن تشغيل الأنظمة السحابية على أجهزة بسيطة مثل الأجهزة اللوحية، مما يقلل التكاليف بنسبة 40%، وفقاً لـ «TechRadar».

كما أن التكامل مع منصات التجارة الإلكترونية سيكون ميزة رئيسية. على سبيل المثال، يمكن لنظام POS سحابي أن يربط بين المبيعات في المتجر الفعلي والمتجر الإلكتروني، مما يوفر رؤية موحدة للأداء التجاري. شركات مثل Shopify

السياق التاريخي: من البدايات إلى اليوم

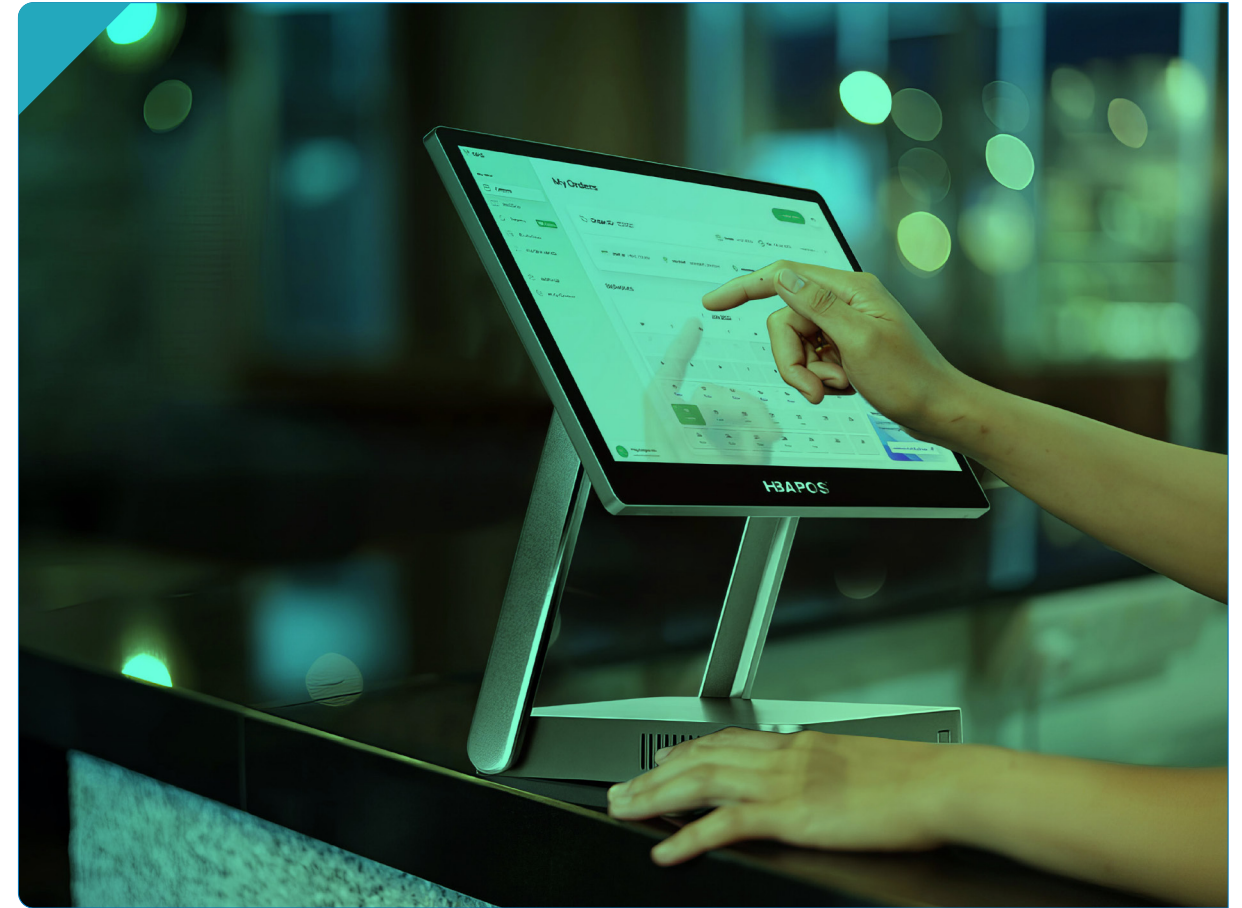
للنظر إلى المستقبل، يجب أن نفهم الماضي. ظهرت أولى أنظمة نقاط البيع في القرن التاسع عشر على شكل مسجلات نقدية ميكانيكية، اخترعها جيمس ريتي عام 1879 لمنع سرقة الموظفين في متجره. بحسب «The History of Computing»، كانت هذه الأجهزة تعتمد على الروافع والأزرار لحساب المبالغ وتسجيلها يدوياً. مع تقدم التكنولوجيا في القرن العشرين، تحولت هذه الأنظمة إلى أجهزة إلكترونية في السبعينيات، حيث أدخلت شركات مثل IBM تقنيات معالجة بطاقات الائتمان، مما فتح الباب أمام المدفوعات غير النقدية.

في التسعينيات، أصبحت أنظمة POS رقمية بالكامل مع تكامل البرمجيات، مما سمح بإدارة المخزون وتحليل المبيعات. ومع دخول القرن الحادي والعشرين، ظهرت أنظمة POS المتنقلة (mPOS) مثل تلك التي طورتها Square، التي جعلت من الهواتف الذكية أدوات دفع مرنة. هذا التطور التاريخي يمهد الطريق لفهم الابتكارات المستقبلية التي سنناقشها.

المدفوعات بدون تلامس: المعيار الجديد

وفقاً لتقرير نشرته «Forbes» في أكتوبر 2023 بعنوان «The Rise of Contactless Payments»، أصبحت المدفوعات بدون تلامس هي الخيار الأكثر شيوعاً عالمياً، حيث ارتفعت نسبة استخدامها بنسبة 150% منذ عام 2020. هذا الارتفاع لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة لتغيرات ناتجة عن جائحة كوفيد-19 التي دفعت المستهلكين والتجار لتجنب التلامس المباشر. أنظمة POS المستقبلية ستعتمد بشكل أساسي على تقنيات مثل التواصل قريب المدى (NFC)، الرموز السريعة (QR Codes)، وحتى الموجات الصوتية لتسهيل الدفع.

تتوقع شركة «Statista» أن يصل حجم سوق المدفوعات بدون تلامس إلى 6.7 تريليون دولار بحلول عام 2027، مما يعني أن أنظمة POS ستحتاج إلى تحديثات مستمرة لدعم هذا الاتجاه. على سبيل المثال، بدأت شركات مثل Apple و Google في تعزيز خدمات مثل Apple Pay و Google Wallet، مما يجعل الهواتف الذكية والساعات الذكية أدوات دفع أساسية. هذا التحول سيقول من الاعتماد على الأجهزة



مستقبل أنظمة نقاط البيع (POS) ... ثورة تكنولوجية واعدة ومعقدة

تشهد أنظمة نقاط البيع (Point of Sale - POS) تحولات جذرية تعكس التطور التكنولوجي المتسارع والتغيرات في سلوك المستهلكين وتطلعات الشركات. ما بدأ كأجهزة ميكانيكية بسيطة لتسجيل المبيعات أصبح اليوم منصات متكاملة تدعم المدفوعات الرقمية، تحليل البيانات، وإدارة الأعمال. مع التقدم في الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والتقنيات الحيوية، يتوقع الخبراء أن تشهد أنظمة POS المستقبلية طفرة نوعية تغير قواعد التجارة والدفع. في هذا المقال المطول، سنستعرض رؤية شاملة لمستقبل هذه الأنظمة، مستندين إلى مصادر باللغة الإنجليزية لتقديم تحليل دقيق ومستقبلي.



البيانات، إدارة المخزون، وحتى التسويق. مع التقدم في تقنيات الواقع المعزز (AR)، قد نرى أنظمة POS تتيح للعملاء تجربة المنتجات افتراضياً قبل الشراء، مما يعزز التفاعل والمبيعات.

كما أن التكامل مع تقنيات «إنترنت الأشياء» (IoT) سيجعل الأنظمة أكثر ذكاءً. على سبيل المثال، يمكن لنظام POS أن يتواصل مع أجهزة التخزين الذكية لتحديث المخزون تلقائياً، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من الكفاءة.

مستقبل أنظمة نقاط البيع يبدو واعداً ومعقداً في آن واحد. من المدفوعات بدون تلامس إلى الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والتقنيات الحيوية، ستتحول هذه الأنظمة إلى أدوات متكاملة تشكل العمود الفقري للتجارة الحديثة. ومع ذلك، يتطلب هذا المستقبل مواجهة تحديات الأمان والتكلفة، مع ضمان الاستدامة والمرونة. في عالم يتجه نحو الرقمنة الكاملة، ستظل أنظمة POS في صدارة الابتكارات التي تعيد تعريف كيفية تفاعلنا مع الاقتصاد اليومي، موفرة تجارب دفع أسرع، أكثر أماناً، وأعمق تكاملاً مع حياتنا اليومية.

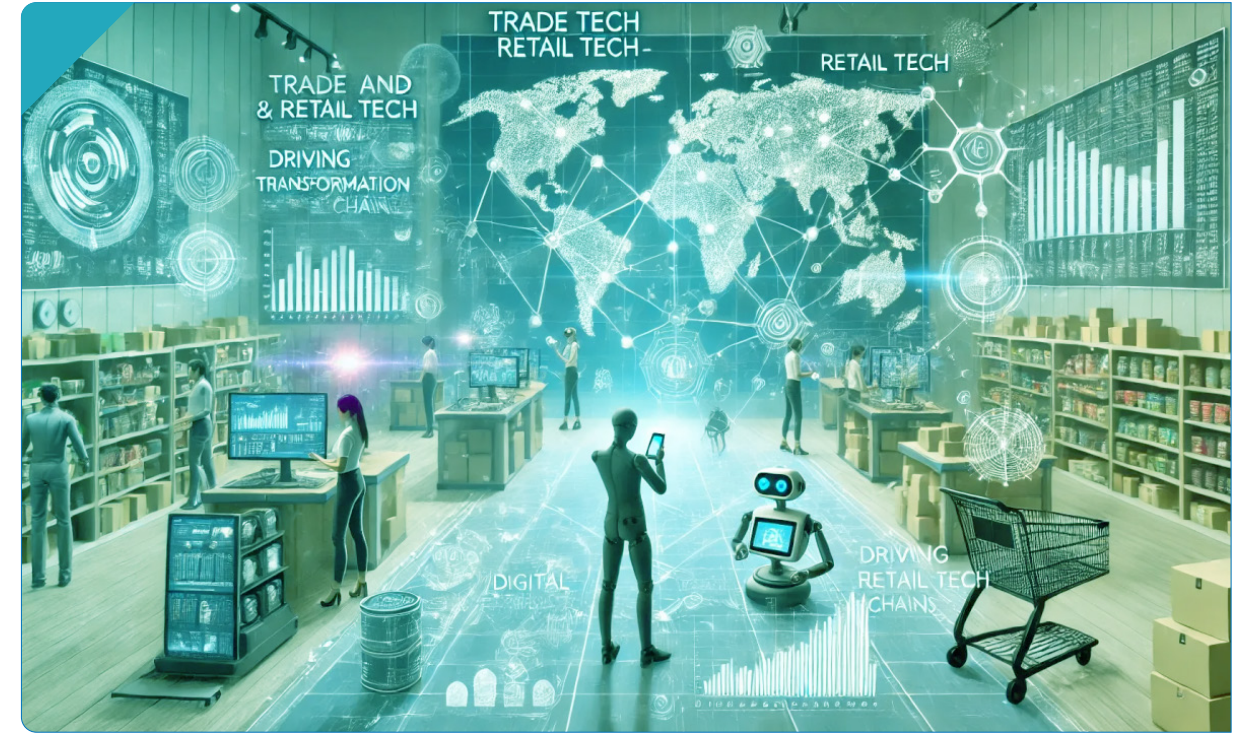
التحديات المستقبلية: الأمان والتكلفة

على الرغم من الإمكانيات الهائلة، تواجه أنظمة POS تحديات كبيرة. وفقاً لـ «Cybersecurity Ventures»، من المتوقع أن تصل تكلفة الجرائم الإلكترونية إلى 10.5 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2025، مما يتطلب استثمارات ضخمة في الأمن السيبراني. الهجمات على أنظمة POS، مثل سرقة بيانات البطاقات، لا تزال تشكل خطراً كبيراً، خاصة مع تزايد الاعتماد على الاتصال بالإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، تكاليف تحديث الأنظمة قد تشكل عائقاً أمام الشركات الصغيرة. تقرير من «Forrester» (2023) يشير إلى أن تكلفة الانتقال إلى أنظمة POS متقدمة قد تصل إلى 20,000 دولار لكل متجر، مما يتطلب حلولاً ميسورة التكلفة لضمان انتشار هذه التقنيات.

رؤية شاملة للمستقبل

في المستقبل، ستتجاوز أنظمة نقاط البيع وظيفتها الأساسية كأدوات دفع لتصبح منصات ذكية تدير جوانب متعددة من الأعمال. ستدمج بين المدفوعات، تحليل



المتاجر الكبرى بحلول منتصف العقد القادم، مما يعيد تعريف مفهوم نقاط البيع بالكامل.

الاستدامة: POS صديق للبيئة

مع تزايد الوعي البيئي، يشير تقرير في «Business Insider» (2023) بعنوان «Green Tech in Retail» إلى أن الشركات ستنتج نحو تطوير أنظمة POS مستدامة. ستعتمد هذه الأنظمة على أجهزة موفرة للطاقة، وستحل الإيصالات الرقمية محل الورقية بنسبة 80% بحلول عام 2030، وفقاً للتوقعات. هذا التوجه لن يقلل من التأثير البيئي فحسب، بل سيلبي أيضاً توقعات المستهلكين الذين يفضلون التعامل مع علامات تجارية مسؤولة بيئياً.

على سبيل المثال، بدأت شركات مثل Starbucks في استخدام أنظمة POS تدعم الإيصالات الإلكترونية فقط، مما يوفر ملايين الأوراق سنوياً. هذا الاتجاه سيتسارع مع تطور التكنولوجيا الخضراء، مما يجعل الاستدامة جزءاً أساسياً من تصميم أنظمة POS المستقبلية.

Squareg تقود هذا الاتجاه بالفعل، ومن المتوقع أن يصبح هذا التكامل معياراً بحلول عام 2028.

المدفوعات الحيوية: الدفع بلا أدوات

تتوقع شركة «Gartner» في تقريرها «Top Technology Trends for 2024» أن المدفوعات الحيوية (Biometric Payments) ستصبح جزءاً لا يتجزأ من أنظمة POS بحلول عام 2027. هذه التقنية تعتمد على ميزات مثل التعرف على الوجه، بصمات الأصابع، أو حتى مسح قزحية العين لتأكيد الهوية وإتمام الدفع. هذا التحول سيقطع من الحاجة إلى البطاقات أو الهواتف، مما يجعل تجربة الدفع أسرع وأكثر أماناً.

شركة Amazon قدمت نموذجاً رائداً من خلال متاجرها «Amazon Go»، حيث يدخل العملاء، يتسوقون، ويغادرون دون الحاجة إلى نقاط دفع تقليدية. يتم خصم المبلغ تلقائياً من حساباتهم باستخدام تقنيات التعرف على الوجه والكاميرات الذكية. هذا النموذج قد يصبح معياراً في



رؤية مستقبلية

يُقدم تقرير «PwC» رؤية متفائلة تُظهر الذكاء الاصطناعي كمحرك للنمو الاقتصادي والاستدامة في الشرق الأوسط. من خلال تعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، يُمكن لهذه التقنية مساعدة المنطقة على التغلب على تقلبات أسعار النفط والتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة. كما أن الشراكات مع الشركات العالمية والتركيز على الحلول المحلية قد يُعززان من سرعة التبني وتوسيع نطاق التأثير. يُظهر تقرير «PwC» أن الذكاء الاصطناعي يُمثل فرصة تاريخية لتعزيز اقتصاد الشرق الأوسط بقيمة تصل إلى 320 مليار دولار بحلول 2030. مع استثمارات استراتيجية وسياسات داعمة، يُمكن للمنطقة أن تُصبح رائدة في الثورة التكنولوجية، لكن ذلك يتطلب التغلب على تحديات المهارات والبنية التحتية والتنظيم. إذا نجحت في ذلك، ستكون المنطقة على موعد مع مستقبل مزدهر يُرسخ مكانتها في الاقتصاد العالمي.

التطبيقات تُظهر تنوع الاستخدامات التي يُمكن أن يقدمها الذكاء الاصطناعي، مما يجعله أداة متعددة الأوجه لدعم الاقتصاد.

الفرص الاستراتيجية

يُبرز تقرير «PwC» أن الشرق الأوسط يمتلك فرصة فريدة ليصبح مركزاً عالمياً للذكاء الاصطناعي، خاصة مع معدل نمو سنوي متوقع يتراوح بين 20% و34%. تتفوق السعودية والإمارات بفضل استثماراتها الضخمة، مثل خطة السعودية لإنشاء صندوق بقيمة 40 مليار دولار لدعم الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع شركات عالمية، والجهود الإماراتية لتطوير البنية التحتية الرقمية واستضافة فعاليات تقنية كبرى. تتجاوز هذه الفرص المكاسب الاقتصادية لتشمل حلولاً لتحديات اجتماعية وبيئية. على سبيل المثال، يُمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إدارة الموارد المائية في المناطق

الجافة أو تقليل الانبعاثات الكربونية من خلال تحسين كفاءة الطاقة. هذه التطبيقات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، مما يُعزز من جاذبية المنطقة كوجهة للابتكار.

التحديات الماثلة

رغم الإمكانيات الكبيرة، يُشير التقرير إلى تحديات تعيق التبني الكامل للذكاء الاصطناعي. أبرزها هو نقص المهارات التقنية، حيث تفتقر المنطقة إلى عدد كافٍ من المتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. هذا يتطلب استثمارات في التعليم والتدريب لتأهيل القوى العاملة. كذلك، تحتاج البنية التحتية الرقمية في بعض الدول إلى تطوير لدعم التقنيات المتقدمة، مثل الحوسبة عالية الأداء اللازمة للتعليم الآلي. بالإضافة إلى ذلك، تُثير قضايا الخصوصية وأخلاقيات البيانات مخاوف تحتاج إلى أطر تنظيمية واضحة لحماية المستخدمين وضمان الاستخدام المسؤول للتقنية.

وفق تقرير PwC

320 مليار دولار مساهمة الذكاء الاصطناعي في اقتصاد الشرق الأوسط بحلول عام 2030... حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي

في عصر التحول الرقمي المتسارع، يبرز الذكاء الاصطناعي (AI) كأحد أهم العوامل التي تُعيد صياغة الاقتصادات العالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط، التي تسعى للتحرر من الاعتماد الكبير على النفط، يُمثل الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام. تقرير شركة «PwC» بعنوان «الأثر المحتمل للذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط» يُقدم رؤية شاملة لهذا التأثير، مُشيراً إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يُساهم بما يصل إلى 320 مليار دولار في اقتصاد المنطقة بحلول عام 2030، أي حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي. يستعرض هذا المقال كيف يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُصبح محركاً للنمو في الشرق الأوسط، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي يطرحها التقرير.

الذكاء الاصطناعي كمحرك للنمو

يُركز تقرير «PwC» على أن الذكاء الاصطناعي سيُحقق تأثيراً اقتصادياً من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات والخدمات. وتُعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الدول الأكثر استفادة من هذه التقنية في المنطقة. ففي السعودية، يُتوقع أن يُساهم الذكاء الاصطناعي بحوالي 135.2 مليار دولار بحلول 2030، أي 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ستشهد الإمارات تأثيراً نسبياً أعلى بنسبة 14%، أي حوالي 96 مليار دولار. هذه الأرقام تعكس الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها هاتان الدولتان في إطار رؤاهما الطموحة، مثل «رؤية 2030» السعودية و«استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031».

يعتمد هذا النمو على قدرة الذكاء الاصطناعي على أتمتة العمليات وتعزيز الكفاءة. ففي القطاعات كثيفة العمالة، مثل التجزئة والرعاية الصحية، يُمكن للتقنيات الذكية تقليل التكاليف وتحسين الأداء. يُشير التقرير إلى أن قطاع التجزئة قد يُساهم بحوالي 23 مليار دولار، أي 19% من إجمالي

تأثير الذكاء الاصطناعي في المنطقة، بفضل تحسين تجربة العملاء وإدارة المخزون. هذا التأثير يمتد إلى قطاعات أخرى مثل التصنيع والطاقة، حيث يُساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإنتاج وإدارة الموارد بكفاءة أكبر.

القطاعات المستفيدة

يُحدد التقرير عدة قطاعات رئيسية ستستفيد من الذكاء الاصطناعي. في الرعاية الصحية، يُمكن للخوارزميات الذكية تحسين التشخيص وإدارة المستشفيات، مما يُقلل التكاليف ويُعزز جودة الخدمات. على سبيل المثال، يُمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الطبية للكشف المبكر عن الأمراض، وهو ما يُمثل قيمة مضافة كبيرة في منطقة تشهد ارتفاعاً في الطلب على الرعاية الصحية.

في القطاع العام، يُساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الحكومية، مثل تسريع معالجة الطلبات وتطوير التخطيط الحضري. أما في قطاع الطاقة، فيُستخدم لتحسين كفاءة استخراج النفط والغاز، مع التركيز المتزايد على الطاقة المتجددة كجزء من استراتيجيات التنويع. هذه



تقرير «مستقبل الوظائف لعام 2025»

سوق العمل يتجه نحو إعادة هيكلة شاملة تفرض التفكير في سياسات مبتكرة تحقق التوازن بين التطورات التكنولوجية والاحتياجات البشرية

يقدم تقرير «مستقبل الوظائف 2025»، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تحليلاً شاملاً لاتجاهات سوق العمل العالمية المتوقعة حتى عام 2030. وأكدت محتويات التقرير على أن سوق العمل يتجه نحو إعادة هيكلة شاملة، ما يفرض على الحكومات والشركات التفكير في سياسات مبتكرة لتحقيق التوازن بين التطورات التكنولوجية والاحتياجات البشرية. ورغم التحديات، فإن هذه التغيرات تمثل فرصة لبناء قوة عاملة عالمية أكثر مرونة وابتكاراً، قادرة على مواجهة تحديات المستقبل. ويستند التقرير إلى مسح شمل 1000 شركة عالمية، بالإضافة إلى بيانات من شركات رائدة مثل LinkedIn Indeedg Courserag ADP.

توقعات حتى عام 2030

ويُظهر التقرير أن الاضطراب سيصيب 22% من الوظائف بحلول عام 2030، وأن 170 مليون وظيفة جديدة ستخلق، في حين ستلغى 92 مليون وظيفة، مما يؤدي إلى زيادة صافية قدرها 78 مليون وظيفة. وأكد التقرير أن التقدم التكنولوجي، والتحول الديموغرافي، والتوترات الجيوسياسية، والضغوط الاقتصادية هي المحركات الرئيسية التي تدفع هذه التغيرات، مما يعيد تشكيل الصناعات والمهن على مستوى العالم.

الوظائف الأكثر والأقل نمواً

أجرى التقرير مسحاً شمل أكثر من ألف شركة حول العالم، تمثل 22 قطاعاً صناعياً وتضم أكثر من 14 مليون عامل، وذلك بهدف استكشاف سوق العمل واستشراف أهم التطورات التي تتوقعها المؤسسات بين الآن وعام 2030. ووفقاً لآراء المديرين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع، فإن:

• **أسرع ثلاث وظائف نمواً من حيث النسبة المئوية هي:** متخصصو البيانات الضخمة، ومهندسو التكنولوجيا المالية، والمتخصصون في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وتوقع 86% من المشاركين في الاستطلاع أن تحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة المعلومات تحولاً في أعمالهم بحلول عام 2030.

• يحتل مطورو البرمجيات والتطبيقات المرتبة الرابعة في القائمة، في حين تسهم التوجهات التكنولوجية والعوامل الجيوسياسية في بروز المتخصصين في إدارة الأمن ضمن الخمسة الأوائل.

وقد أدّى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاعتماد المتزايد على تقنيات توليد الطاقة وتخزينها إلى وضع أدوار وظيفية مثل المتخصصين في المركبات ذاتية القيادة والكهربائية ومهندسي الطاقة البيئية والمتجددة ضمن قائمة أسرع خمس عشرة مهنة نمواً.

الوظائف الأسرع والأقل نمواً بحلول عام 2030	
الوظائف الأسرع نمواً	الوظائف الأقل نمواً
1 متخصصو البيانات الضخمة	موظفو خدمات البريد
2 مهندسو التكنولوجيا المالية	مُرافو البنوك والعاملون في الأعمال المصرفية ذات الصلة
3 متخصصو الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة	مُحلّو البيانات
4 مُطوّرو البرمجيات والتطبيقات	أمناء الصندوق وبنّاءو التذاكر
5 متخصصو إدارة الأمن	المساعدون الإداريون والسكرتارية التنفيذية
6 متخصصو تخزين البيانات	العاملون في مهن الطباعة وما يتصل بها
7 متخصصو المركبات ذاتية القيادة والكهربائية	موظفو المحاسبة وكشوف المرتبات
8 مُصمّمو واجهات وتجربة المستخدم (UI/UX)	أمناء المستودعات وكتبة الجرد
9 سائقو الشاحنات الخفيفة أو خدمات التوصيل	موظفو النقل والمواصلات
10 متخصصو إنترنت الأشياء	بائعو الصحف والباعة المتجولون والعاملون في المهن المشابهة
11 مُحلّو وعلماء البيانات	مصمّمو الجرافيك
12 مهندسو البيئة	خبراء تسوية المطالبات
13 مُحلّو أمن المعلومات	الموظفون القانونيون
14 مهندسو DevOps (تصميم استراتيجيات للتعاون، والرمز، والبنية الأساسية، والتحكم بالمصادر، والأمان، والتوافق، والتكامل المستمر)	السكرتارية القانونية
15 مهندسو الطاقة المتجددة	المُسوّقون عبر الهاتف
المصدر تقرير مستقبل الوظائف لعام 2025	



توصيات للأفراد:

1. التعلم المستمر: يجب على الأفراد تطوير مهاراتهم باستمرار لمواكبة التغيرات في سوق العمل.

2. اكتساب مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات: ستكون هذه المهارات ضرورية في عالم العمل الذي يتزايد فيه الاعتماد على التكنولوجيا.

3. التكيف مع التغيير: يجب أن يكون الأفراد مستعدين للتكيف مع التغيرات في بيئة العمل، مثل العمل عن بُعد والعمل مع الروبوتات.

4. تنمية المهارات الشخصية: ستزداد أهمية المهارات الشخصية، مثل التواصل والتعاون، في عالم العمل المستقبلي.

توصيات للحكومات:

1. الاستثمار في التعليم والتدريب: يجب على الحكومات الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لمساعدة القوى العاملة على اكتساب المهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

2. دعم التحول الرقمي: يجب على الحكومات دعم التحول الرقمي في الاقتصاد من خلال توفير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الابتكار.

3. تشجيع الاستدامة: يجب على الحكومات تشجيع الاستدامة من خلال دعم الصناعات الخضراء وتوفير الحوافز للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.

النتائج الرئيسية:

1. التقدم التكنولوجي: سيؤدي التقدم في التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي والروبوتات، إلى تغيير كبير في الأعمال التجارية.

2. عدم اليقين الاقتصادي: لا يزال ارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم مصدر قلق كبير، على الرغم من التوقعات بانخفاض التضخم العالمي.

3. تغير المناخ: يُعد كل من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من الأولويات الرئيسية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الوظائف والمهارات الخضراء.

4. التحولات الديموغرافية: سيؤدي شيخوخة السكان في البلدان المرتفعة الدخل إلى زيادة الطلب على وظائف الرعاية الصحية، بينما سيؤدي نمو السكان في سن العمل في البلدان منخفضة الدخل إلى زيادة الطلب على وظائف التعليم.

5. التشتت الجغرافي الاقتصادي: ستؤثر التوترات الجيوسياسية والقيود التجارية على نماذج الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الوظائف المتعلقة بالأمن.

المهارات المطلوبة في المستقبل:

التقرير يحدد مجموعة من المهارات التي ستكون مطلوبة بشكل متزايد في سوق العمل المستقبلي:

• **المهارات التكنولوجية:** بما في ذلك البرمجة، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وإدارة الأنظمة التكنولوجية.

• **المهارات المعرفية المتقدمة:** مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات المعقدة، والإبداع.

• **المهارات الاجتماعية:** مثل الذكاء العاطفي، والقدرة على العمل في فرق، والقيادة، والتواصل الفعال.

• **مهارات التعلم الذاتي:** القدرة على التعلم المستمر والتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة العمل.

الفجوة في المهارات:

تستمر فجوة المهارات بوصفها أكبر عائق أمام تحول الأعمال في مواجهة التوجهات العالمية الكبرى، حيث يعد 63% من أصحاب العمل أنها التحدي الرئيس لمستقبل عملياتهم. وإذا تم تمثيل القوة العاملة العالمية من خلال 100 شخص، فمن المتوقع أن يحتاج 59 منهم إلى إعادة تدريب أو تطوير مهاراتهم بحلول 2030، مع احتمال ألا يتلقى 11 منهم هذا التدريب، ما يعني أن أكثر من 120 مليون عامل مهدد بالبطالة على المدى المتوسط. بينما يُتوقع أن يشهد الطلب على مهارات التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبيرة، والأمن السيبراني نمواً سريعاً، وتظل المهارات الإنسانية، مثل التفكير التحليلي، والمرونة، والقيادة، والتعاون أساسية.

الذكاء الاصطناعي وتحسين المهارات

يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل نماذج العمل التجاري، حيث يخطط 50% من أصحاب العمل لإعادة توجيه أعمالهم للاستفادة من الفرص الجديدة. ويخطط 77% من أصحاب العمل لتطوير مهارات القوى العاملة، بينما يخطط 41% لتقليص العمالة بسبب أتمتة المهام. ويتوقع نصف أصحاب العمل تحويل الموظفين إلى مجالات أخرى؛ لتخفيف نقص

المهارات، وتكاليف التحول التكنولوجي. ومع النمو السريع للتكنولوجيا، يجب على القادة وصنّاع السياسات والعملاء التعاون لضمان استعداد القوى العاملة، وتقليل مخاطر البطالة.

ما وراء التكنولوجيا

يعد ارتفاع تكلفة المعيشة عاملاً رئيساً في تغيير سوق العمل، مع توقع فقدان 6 ملايين وظيفة عالمياً بحلول 2030 بسبب ضغوط الأسعار والنمو الاقتصادي الأبطأ. كما يعزز التقدم العمري في البلدان ذات الدخل المرتفع من الطلب على وظائف الرعاية الصحية، بينما يعزز نمو السكان في سن العمل في المناطق ذات الدخل المنخفض من وظائف التعليم. وتثير التوترات الجيوسياسية وقيود التجارة قلق 34% من الشركات، مما يزيد الطلب على مهارات، مثل الأمن السيبراني.

التوصيات الرئيسية من تقرير «مستقبل الوظائف 2025»

توصيات للشركات:

1. الاستثمار في مقل المهارات ورفع مستوى مهارات الموظفين: يجب على الشركات توفير فرص التعلم والتطوير لموظفيها لمساعدتهم على اكتساب المهارات الجديدة اللازمة لوظائف المستقبل.

2. تبني تقنيات جديدة، وخاصة الذكاء الاصطناعي: يجب على الشركات دمج التقنيات الجديدة في عملياتها لزيادة الإنتاجية والكفاءة.

3. التركيز على التنوع والشمول: يجب على الشركات خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة لجذب أفضل المواهب.

4. التكيف مع تغير المناخ: يجب على الشركات اتخاذ خطوات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة.

5. مراقبة التغيرات الجيوسياسية: يجب على الشركات مراقبة التغيرات الجيوسياسية وتأثيرها على سلاسل التوريد العالمية.



Capgemini Research Institute Report:
Navigating uncertainty with confidence: Investment priorities for 2025

Sometimes, the world can feel more uncertain than ever. For business leaders, the road ahead can seem increasingly uncertain due to rapidly evolving technology, changes in policies, fears over supply chain stability, and the move toward more sustainable models. But this is exactly why it is vitally important to have a clear strategy in place to guide us in the right direction.

Navigating Uncertainty with Confidence: Investment Priorities for 2025, a new report from the Capgemini Research Institute, offers a comprehensive overview of emerging investment trends and complexities. The report serves as a companion piece to the World Economic Forum’s Annual Meeting 2025 in Davos. It has been designed to serve as a strategic guide for CEOs, helping them align their investment strategies with broader global

trends. It includes recommendations for CEOs and their leadership teams to help them navigate their investment strategies for 2025 and beyond. Organizations are clearly dealing with major uncertainties in the global economy and are likely to be for the next year. Shifts in policies, technological advances, protectionism, and the green transition are both accelerating and, in some cases, hindering growth. This

report will help organizations deal with the unpredictability and is intended as a companion piece to the World Economic Forum’s (WEF) Annual Meeting 2025 in Davos. It serves as a strategic guide for CEOs seeking to align their 2025 investment strategies with emerging trends and complexities. This third edition of our annual report provides a comprehensive analysis of global investment trends for 2025, and includes an in-depth discussion with Jeremy Jurgens, Managing Director and Head of the WEF’s Centre for the Fourth Industrial Revolution. Drawing on a survey of 2,500 senior executives from 17 countries across nine industries, the findings in this report underscore the critical areas of focus for organizations seeking resilience and growth amid uncertainty. In our 2024 edition, business sentiment was on the up, with business leaders exhibiting confidence in their organizations’ growth potential for the year ahead despite a backdrop of shifting business, macroeconomic, and geopolitical risks. Despite a still volatile global environment, 62% of large organizations express optimism about their growth potential for 2025, up from 56% in 2024. However, this confidence contrasts with a more cautious view of the broader global economy.

Cost reduction is a key objective for 2025:
• **Strategic focus on cost reduction:** In the current uncertain market environment, 56% of organizations expect to prioritize cost reduction over revenue growth in 2025.
• **Cost-efficiency imperative:** Despite the cost containment imperative, 50% of organizations plan to increase overall investment in 2025 to drive efficiency and long-term competitiveness.

Top investment priorities for 2025:
• **Customer experience, engineering, R&D, and innovation:** These remain the top two investment areas for business leaders in 2025, with 78% and 74% of business leaders planning to increase their investments in these areas, respectively.
• **Supply chain transformation:** With 63% of business leaders planning to ramp up investment (a 15-percentage-point increase from last year), organizations are prioritizing resilient, technology-driven supply chains. Key trends include de-risking, friendshoring, and harnessing AI and the Internet of Things (IoT) to boost efficiency.
• **Sustainability:** Sustainability investment remains paramount, with 62% of business leaders planning to increase investments in 2025, an increase of 10 percentage points (pp) from last year. However, sustainability investment growth has slowed from last year. Among large organizations planning to increase investments, the anticipated increase has declined from 12.2% in 2024 to 10.5% in 2025. Regulations will continue to be a key sustainability driver. Climate technologies,

sustainable product design, biodiversity, and water are top investment priorities.
• **Technology investment:** US organizations (especially midsize ones) are projected to outspend their global peers on tech investments. AI and generative AI (Gen AI) rank as top priorities. Higher US tech investment will continue to hinder European competitiveness – particularly within the European middle market– worsening a trend that the European Commission’s Draghi report had identified.

Key challenges and risks for 2025:
• **Trade disputes and tariffs:** Protectionist policies could jeopardize supply chain stability and global market access. Rising trade barriers could exacerbate inflationary pressures and economic fragmentation. Seven in 10 executives around the world are worried about rising tariffs and trade disputes.
• **Talent scarcity:** The tech and digital talent shortage poses a risk to growth and competitiveness. The majority (61%) of business leaders agree that the lack of tech skills is severely hindering their organization’s ability to be competitive.

Recommendations for CEOs and their leadership teams:
• **Harness sustainability as a value driver:** Embed sustainability across operations and capitalize on climate technology advancements to align with consumer and regulatory expectations.
• **Prepare for regulatory changes and geopolitical uncertainty:** Anticipate and prepare for regulatory changes and geopolitical uncertainties that could impact sustainability investments.
• **Build resilient and agile next-gen supply chains:** Focus on diversification, sustainability, and technology integration to reduce geopolitical risks and enhance operational efficiency.
• **Develop a strong partner ecosystem to support nearshoring and/or friendshoring strategies:** Industry collaboration and partnerships can secure raw materials and value chain positions, while advanced manufacturing and circular business models need continuous collaboration with regulators and governments to sustain local economies.

• **Accelerate digital transformation and tech investment:** All organizations and particularly for European midsize organizations, prioritize AI, cloud, and advanced manufacturing technologies, while using strategic talent initiatives to bridge the skills gap. As the European Round Table for Industry (ERT) recently emphasized, the urgency to ramp up Europe’s digital transformation in six key areas: connectivity, data, AI, cloud, cybersecurity, and sustainability cannot be overstated.

- ▀ **Biodiversity Loss and Ecosystem Collapse:** Second, with 2024's species decline highlighting ecological fragility.
- ▀ **Critical Change to Earth Systems:** Third, addressing tipping points like Arctic ice melt.
- ▀ **Natural Resource Shortages:** Fourth, tied to water, food, and energy scarcity.
- ▀ **Adverse Outcomes of AI Technologies:** Fifth, rising as AI's societal impact grows.

Environmental risks dominate the long-term outlook (four of the top five), while geopolitical and societal risks lead shorter-term, illustrating a dual crisis trajectory.

Thematic Analyses

The report organizes findings into thematic chapters, providing depth:

1. Geopolitical Recession (Chapter 1.3):

A "geopolitical recession" frames a retreat from multilateralism, with unilateralism and national security fragmenting cooperation. State-based armed conflict's rise to the top immediate risk and geoeconomic confrontation's jump to ninth in the two-year outlook (up five spots) reflect this. Trade tensions have tripled since 2017, with harmful interventions rising to over 3,000 annually by 2022-2024 (Global Trade Alert). Proposed U.S. tariffs signal further economic fragmentation.

2. Environmental Imperatives (Chapter 2):

Environmental risks define the decade, with 2024's hottest-ever temperatures amplifying urgency. Extreme weather, biodiversity loss, and resource shortages interlink, impacting food security and migration. Younger respondents and civil society rank these highest, urging action.

3. Societal Fragmentation:

Four immediate risks—societal polarization (6%), lack of economic opportunity (3%), erosion of human rights (2%), and inequality (2%)—are societal, reflecting fractured communities. Misinformation, the most interconnected risk, amplifies these divides.

4. Technological Dualities:

AI's 2024 mainstreaming brings promise and peril. Adverse AI outcomes rank low immediately but rise to sixth over 10 years. Cyber espionage and warfare, fifth in the two-year outlook, highlight technology's role

in state rivalries.

5. Economic Dynamics:

Economic risks have receded, with inflation dropping to 29th and economic downturn to 19th in the two-year outlook. Yet, trade wars pose latent threats, with younger respondents (third for under-30s) more concerned than older ones (outside top 10 for over-60s).

Interconnections and Systemic Risks

The risk interconnection map identifies misinformation as the most linked risk, connecting to 11 others, including conflict and polarization. State-based armed conflict ties to geoeconomic confrontation and cyber threats, while environmental risks like extreme weather link to resource shortages and biodiversity loss. This systemic nature complicates mitigation, necessitating holistic strategies.

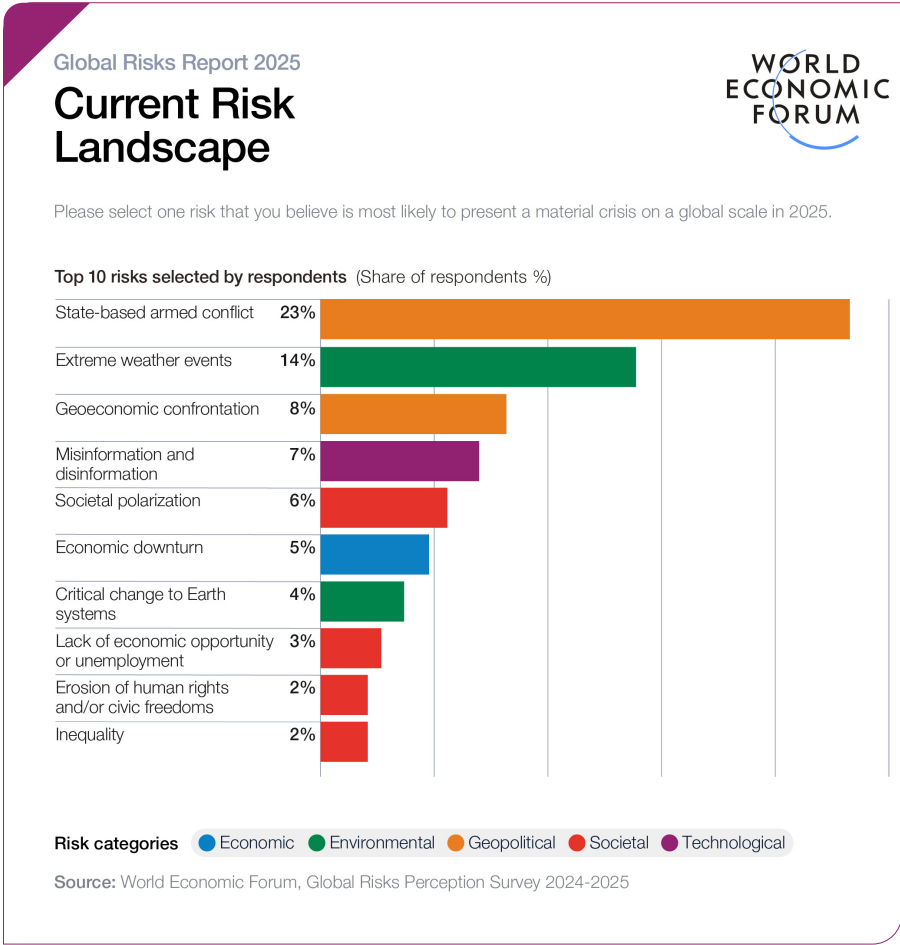
Stakeholder Perspectives

Stakeholder variances enrich the analysis:

- ▀ **Age:** Under-30s prioritize economic downturn (third) and environmental risks, while over-60s downplay economic threats.
 - ▀ **Sector:** Civil society and youth emphasize climate, government respondents highlight debt (10th), and businesses focus on cyber risks.
 - ▀ **Geography:** Armed conflict ranks highest in conflict zones (e.g., Armenia, Israel), per EOS data, while environmental risks dominate in vulnerable regions.
- Surprising Findings**
- Three unexpected insights stand out:
- ▀ **Low AI Concern Short-Term:** Despite AI's rapid adoption, immediate worries are minimal, contrasting with its long-term rise.
 - ▀ **Intrastate Violence Overlooked:** Ranked 24th (down seven spots), despite societal tensions, suggesting a geopolitical focus overshadows domestic unrest.
 - ▀ **Economic Optimism Gap:** Younger generations fear downturns more than older ones, reflecting differing realities.

Historical Context and Evolution

Celebrating 20 years, the report contrasts past editions:



- ▀ **2006-2010:** Economic risks like the 2008 financial crisis dominated.
 - ▀ **2011-2015:** Environmental risks (e.g., climate change) emerged alongside societal concerns (e.g., inequality post-Arab Spring).
 - ▀ **2016-2025:** Geopolitical risks (e.g., conflict, migration) and technological threats (e.g., cyber, AI) rose, with environmental risks solidifying long-term.
- This evolution mirrors global shifts, reinforcing the report's role in shaping risk discourse.

Implications and Recommendations

The report warns of a "bleak" decade without action, with cascading risks threatening the Sustainable Development Goals (SDGs). Key recommendations include:

- ▀ **Business:** Cyber risks and trade disruptions dominate EOS responses.
- ▀ **Youth:** Climate and economic opportunity are paramount, per GRPS youth cohort.

Conclusion

The 20th Edition of the Global Risks Report 2025 offers a sobering milestone assessment. Immediate threats like armed conflict and misinformation demand urgent action, while environmental crises loom largest over the decade. Its 20-year legacy—from economic crises to today's geopolitical and ecological focus—underscores its enduring relevance. For leaders, it's a call to bridge divides and build resilience, ensuring stability in a fractured world.

- ▀ **Systemic Risk Governance:** Using modeling to anticipate interconnections.
 - ▀ **Global Collaboration:** Countering fragmentation with partnerships, per Davos's theme.
 - ▀ **Resilience Investments:** Prioritizing climate adaptation, social cohesion, and cybersecurity.
- The IMF's 3.2% growth forecast for 2025—below the 2000-2019 average of 3.8%—underscores economic risks from conflict and trade uncertainty. The report urges balancing immediate crises with long-term planning.

Regional and Sectoral Insights

- ▀ **Middle East:** Armed conflict and geoeconomic confrontation rank high, reflecting regional instability.



The Global Risk Report 2025

These are the biggest risks we face now and in the next 10 years

The 20th Edition of the Global Risks Report 2025, released by the World Economic Forum (WEF) on January 14, 2025, marks two decades of identifying and analyzing global risks. Published ahead of the WEF Annual Meeting in Davos (January 20-24, 2025), this landmark edition draws on the Global Risks Perception Survey (GRPS) 2024-2025, conducted between September and October 2024, with input from over 900 experts across academia, business, government, international organizations, and civil society from 121 economies. Partnered with Marsh McLennan and Zurich Insurance Group, the report assesses 33 risks across five domains—economic, environmental, geopolitical, societal, and technological—over three timeframes: immediate (2025), short-to-medium-term (up to 2027), and long-term (up to 2035). Celebrating its 20-year legacy, it reflects on past trends while addressing a fractured global landscape under the Davos theme "Collaboration for the Intelligent Age," urging resilience amid escalating geopolitical, environmental, and societal challenges.

Global Context and Outlook

The report positions 2025 as a critical juncture following a volatile 2024, dubbed a "super election" year with over 70 national elections reshaping political dynamics. The GRPS reveals deep pessimism: 52% of respondents anticipate an unsettled two-year outlook (unchanged from 2024), 31% predict significant turbulence, and 5% foresee catastrophic risks. Over a decade, 62% expect a "turbulent or stormy" world by 2035, driven by intensifying armed conflicts, climate disasters, and trust erosion via misinformation. Experts describe the current era as one of unprecedented division since the Cold War, with geopolitical tensions, trade wars, and environmental degradation amplifying global instability. This 20th edition underscores a world at a tipping point, balancing immediate crises with long-term threats.

Methodology and Analytical Framework

The GRPS methodology involves respondents ranking risks by severity and mapping interconnections, supplemented by the Executive Opinion Survey (EOS) from over 11,000 business leaders across 121 economies. Risks are assessed for likelihood and impact, emphasizing systemic risks with cascading effects. The report integrates qualitative insights, quantitative data, and stakeholder breakdowns by age, sector, and geography, offering a multi-dimensional lens. This edition's 20-year retrospective contrasts past economic foci with today's geopolitical and environmental priorities, reinforcing its role as a global risk barometer.

Risk Rankings Across Timeframes

The report presents tailored risk hierarchies, reflecting evolving threats:

1. Immediate Risks (2025):

- **State-Based Armed Conflict:** Tops the list, with 23% of respondents citing it as the most severe risk—a stark rise from its absence among top concerns two years ago. Conflicts in Ukraine, the Middle East, and Sudan, plus tensions in the Indo-Pacific, drive this shift.
- **Extreme Weather Events:** Second, following 2024's record heat (1.5°C above pre-industrial levels) and disasters like floods in Spain and wildfires in Australia.
- **Goeconomic Confrontation:** Third, fueled by sanctions, tariffs, and investment restrictions, notably U.S.-China trade friction.
- **Misinformation and Disinformation:** Fourth, a persistent destabilizer post-2024 elections.
- **Societal Polarization:** Fifth, reflecting deepening societal divides.

2. Short-to-Medium-Term Risks (up to 2027):

- **Misinformation and Disinformation:** Retains the lead for the second year, cited for undermining governance and amplifying division, especially via AI-generated content.
- **Extreme Weather Events:** Second, a consistent near-term threat as climate impacts escalate.
- **State-Based Armed Conflict:** Third, up from fifth, signaling sustained geopolitical volatility.
- **Societal Polarization:** Fourth, linked to misinformation and electoral fallout.
- **Cyber Espionage and Warfare:** Fifth, driven by state-sponsored cyberattacks.

3. Long-Term Risks (up to 2035):

- **Extreme Weather Events:** Leads, reflecting climate change's irreversible trajectory.

payment methods, such as point-of-sale (POS) account-to-account (“pay-by-bank”) payments. And, of course, competition from bigtechs and fintechs is also growing.

To boost fee income, payments companies can consider:

- 1. Increasing transaction volumes by enabling seamless and secure transaction flows; and
- 2. Delivering more value-added services to merchants and customers on top of those transactions.

Card issuers can grow co-branded deals from traditional categories, such as travel and groceries, to new spend verticals and channels like in-app gaming purchases and social commerce, respectively, to grow their share of consumer wallet.

Additionally, working with merchants to enable secure payments and expand options via different instruments can allow payments institutions to alleviate customers’ concerns, process higher transaction volumes, and grow revenues. A recent study by Adyen found that 55% of surveyed customers will abandon a purchase if they cannot pay with the instrument of their choice. On the other hand, in the same survey, 25% of respondents feel more unsafe while shopping today than they did a decade ago due to the perceived rise in payments fraud.

Payments companies could also help generate additional fee income by offering value-added services; they could, for example, provide accounting services to small and midsize business clients. Meanwhile, payment networks could continue to grow their data and risk management solutions. Mastercard posted 19% year-over-year growth in its value-added services and solutions vertical, to US\$2.6 billion in second quarter 2024, which was largely driven by its cybersecurity solutions.

Wealth management

Wealth management has been a bright spot for many banks in recent years. But, it appears, much of this growth has come from increased assets under management, driven largely by overall market gains and net inflows.

There is still room to grow, though: Top banks only have a 32% market share of the total wealth management market globally. But these opportunities could be harder to exploit than before, due to increasing competition, commoditization of advice,

and widespread customer dissatisfaction with fees. Regulators are also focusing their attention on fee transparency.

As a result, wealth managers are facing increasing calls for fee compression, according to the Deloitte Global co-sponsored survey with ThoughtLab, Wealth and Asset Management 4.0 (figure 7). However, this is not happening across the board. It is most evident among the more “vanilla” areas of wealth management, such as passive investment strategies, where it is more difficult to justify a high fee.

Clients also seemed dissatisfied with fees. Only 36% of respondents in the survey were happy with their fee structures, with wealthier clients being the least satisfied.

So, how can wealth management firms grow their fee income and be less subject to the vicissitudes of the market?

Reiterating the value of advice to clients, either in in-person interactions or through digital interfaces, and expanding the domain of advice beyond core investment advice to areas such as tax, estate planning, or long-term care can be a first step. A recent Deloitte survey of wealth chief investment officers revealed many are updating their platforms to integrate these additional services. The survey results also suggest clients are willing to pay for advice.⁵¹ Firms should aim to surpass customer expectations at all levels, by personalizing their experience, resolving potential problems proactively, or making the onboarding journey seamless. A modern technology architecture should play an important role here.

Wealth managers can also offer more tailored products and services, such as in the area of alternative investments. Firms could also benefit by incentivizing advisers to cross-sell other banking products, such as loans and deposit accounts.⁵² Finally, firms can explore revising pricing orthodoxies and redesigning fee structures to align with customer preferences.

Investment banking and capital markets

US banks’ recent earnings show capital markets revenues are mounting a comeback, thanks to a renewed M&A pipeline, greater demand for capital from companies as well as private equity sponsors, and elevated trading volumes. These income streams may only get stronger in 2025 if there is greater market activity.

Despite this positive outlook, capital markets firms



may need to consider unconventional options to grow fee income.

For instance, some banks are already looking to gain a larger share of fees paid out when a deal collapses due to regulatory challenges. These breakup fees have typically been 15%, but large institutions in Europe and the United States are reportedly beginning to seek 25% for large transactions. They are also seeking higher fees for fairness opinions in the form of “announcement fees,” which are paid out when new deals are announced.

Some firms could also consider targeting smaller deal sizes, such as mid-market deals, which could provide repeat business and opportunities for fundraising

private equity buyouts. Expanding into new geographic markets, both domestically and abroad, is another potential opportunity to drive growth. For instance, many banks expect a spike in mergers and equity issuance in Mexico due to the proliferation of nearshoring and other foreign investments.

Some banks should also look for new partnership opportunities with private equity firms, especially given the sizable dry powder they have right now. Specifically, a significant driver of deal activity is expected to come from private equity firms as valuations stabilize or increase, and there are greater exit opportunities.



2025 banking and capital markets outlook by **Deloitte.**

What actions can banks take in 2025 to boost noninterest income?

Key messages:

- 1. Banks should focus more on boosting noninterest income to compensate for challenges in growing net interest income.
- 2. Using the following strategies may help banks achieve this goal.
 - Retail banking: Implementing pricing innovations like service bundling and tiered accounts.
 - Payments: Increasing transaction volumes via new channels and expanding value-added services.
 - Wealth management: Emphasizing the value of personalized advice, enhancing the customer experience, and revising fee structures.

Banks' net interest income will likely face pressure in 2025; deposit costs are expected to remain elevated despite rates coming down. As a result, banks may want to prioritize boosting noninterest income.

For more than 20 years, many banks have worked to diversify revenue through noninterest income. However, their success has varied.

The proportion of noninterest income to total income for the US banking industry in the last 10+ years has averaged 35%, with very low overall growth. That said, noninterest income product lines require minimal capital and tend to be more profitable than business that relies on interest income.

Banks have several options to grow noninterest income. Among them:

- 1. Increase volume in transactions, customers or customer segments, or new geographic markets;
- 2. Offer new services to generate additional income; or
- 3. Implement new pricing strategies, such as charging for services that are currently free, designing new pricing models, or bundling or unbundling services.

The exact strategies to adopt may vary by business type, customers' price sensitivity and the nature of the demand function, and the regulatory compliance requirements.

Thinking ahead for 2025, banks may want to reevaluate their noninterest income strategies, especially in the following business lines: retail banking, payments, wealth management, and investment banking and capital markets.

Retail banking

For many banks, service charges, such as those for monthly services, overdrafts, nonsufficient funds, and ATM transactions, make up a sizable portion of total

noninterest income. This revenue stream may be less reliable in the years ahead because regulators seem keen to limit banks' service charges as part of the broader effort by the Consumer Financial Protection Bureau (CFPB) to "rein in junk fees." For example, the CFPB has proposed a cap on overdraft fees as low as US\$3.

In response, some banks may start charging for formerly free services, such as checking account maintenance. However, this comes with some risks: A few banks were forced to roll back such fees due to customer backlash and regulatory scrutiny more than a decade ago.

So, what new strategies should banks implement to grow fee income in retail banking?

Options include adding services, such as embedded advice; bundling different services; tiering pricing based on account offerings; and developing finer customer segmentation based on data such as lifestyle or spending habits. To achieve these goals, banks will need to gain a deeper understanding of customer needs and price sensitivity, and equip themselves with robust customer data and more effective targeted marketing.

Payments

Fee income generates well over US\$100 billion for US payments companies, as per Deloitte's analysis. A 2022 Federal Reserve study concluded that fees, excluding interchange fees, make up 15% of the total profitability for credit card issuers.40 Payment networks, meanwhile, earn almost all their revenues and profits from fees.

But increasingly, this business is facing challenges like declining transaction margins and greater regulatory pressure on credit card late fees. Merchants are also fighting back against interchange fees by incentivizing customers to use low-cost

اتحاد
مصارف
الكويت
Kuwait
Banking
Association

KBA announces the relocation of its headquarters to Burj Alshaya

Al Soor Street - Burj Alshaya - Floor 29

بنك الخليج
GULF BANK

بدر العلي

مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية
بنك الخليج

يتمتع بدر العلي بمؤهلات وخبرات عملية متميزة، فهو حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة البحرين قسم تقنية تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الإدارية، «تخصص في علوم الكمبيوتر وهندسة الكمبيوتر إدارة نظم المعلومات». كما أنه حاصل على ماجستير مصغر في «إدارة الأعمال للقطاع المصرفي» من المركز الأوروبي للإدارة في المملكة المتحدة. وحاصل أيضاً على دبلوم متقدم في المالية الإسلامية، من المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية.

بدر العلي حاصل أيضاً على شهادات أخرى في «العالم الرقمي» من كلية لندن للأعمال، و«الإدارة الاستراتيجية في الخدمات المصرفية» من كلية إنسياد للأعمال، و«قيادة تنفيذ الاستراتيجية في الخدمات المالية» من كلية هارفارد للأعمال.

يتمتع بدر العلي بأكثر من 18 عاماً من الخبرة في قطاع البنوك بما فيها الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمة المصرفية الرقمية، إدارة التدقيق، إدارة مبيعات الفروع والعمليات، وإدارة الرقابة الداخلية والالتزام.

عودهم من صغرهم على توفير
والادخار لتحقيق أهداف مالية أكبر
وطموحات شخصية أبعد.

لنكن
على
دراية

